الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

الرؤية الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٢١ من ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٨٢ | 12 صفحة | Sunday 14 September 2025 - issue No (4182)

صندوق عُماني صيني لتحوُّل الطاقة بـ77 مليون ريال

هونج كونج- العُمانية

أعلن جهاز الاستثمار العُماني عن انطلاق أعمال الصندوق الاستثماري لتحوّل الطاقة بين «صندوق عُمان المستقبل» وشركة «تمبل ووتر» الصينية، وذلك على هامش مشاركته في الدورة العاشرة للقمة العالمية «الحزام والطريق» التي أُقيمت في مدينة هونج كونج. وتُعدّ هذه المبادرة التي أُعلن عنها الجهاز بمسقط في شهر يوليو الماضي خطوة نوعية لتسريع التحوّل العالمي نحو الطاقة النظيفة وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع جمهورية الصين الشعبية. 11

غدًا.. الدوحة تستضيف «القمة العربية الإسلامية» للرد على العدوان الإسرائيلي

عُمان تدعو مجلس الأمن لدعم تنفيذ «إعلان نيويورك» للقضية الفلسطينية

توقعات بـ«موقف عربي وإسلامي موحد» في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية بالمنطقة

الرؤية- غرفة الأخبار

رحّبت سلطنة عُمان بتبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان نيويورك» بشأن الحل السلمي للقضية الفلسطينية وتنفيذ حلّ الدولتين.

ودعت سلطنة عُمان في بيان صادر عن وزارة الخارجية أمس مجلس الأمن لدعم تنفيذ ما ورد في الإعلان إلى أفعال ملموسة تحقيقًا للسلام العادل والدائم في المنطقة.

من جهة ثانية، تستضيف قطر، غدًا الإثنين، القمة العربية الإسلامية؛ وذلك عقب العدوان الإسرائيلي الغاشم على الدوحة يوم الثلاثاء الماضي، والذي استهدف فريق التفاوض في حركة حماس بالدوحة، وأسفر عن استشهاد ٥ مرافقين للوفد وأحد أفراد الأمن القطريين، ونجاة قادة حماس من محاولة الاغتيال. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، إن القمة ستناقش مشروع بيان بشأن الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر، سيُقدمه الاجتماع التحضيري للقمة، الذي يعقده وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية اليوم الأحد في الدوحة. وأكد أنَّ «انعقاد القمة العربية الإسلامية في هذا التوقيت له عدة معانٍ ودلالات، ويعكس التضامن العربي والإسلامي الواسع مع دولة قطر في مواجهة العدوان الإسرائيلي الجبان، الذي استهدف مقرات سكنية لعدد من قادة حركة حماس، ورفض هذه الدول القاطع لإرهاب الدولة الذي تُمارسه إسرائيل».

آثار لعملية قصف على مدينة غزة أمس

وذكر مصدر دبلوماسي أنَّ التوقعات تُشير إلى مشاركة عربية وإسلامية واسعة في القمة، لافتاً إلى أنَّه ستتم صياغة رد موحد تجاه العدوان الإسرائيلي على قطر. ويرى محللون أنَّ القمة تبرز أهميتها في كونها منصة لإعادة صياغة الأولويات العربية والإسلامية على ضوء التطورات الأخيرة، والانتقال من دائرة الإدانة والشعارات إلى خطوات عملية في مواجهة السياسات الإسرائيلية التوسعية، مضيفين أنها تمثل أيضًا محطة لاختبار مدى قدرة العواصم العربية والإسلامية على صياغة موقف موحد يتكامل بين المسارات القانونية والسياسية والدبلوماسية. 12

اتفاقية لإنشاء فرع لـ«متحف الإرميتاج» الروسي في عُمان

سانت بطرسبرغ- العُمانية

وقعت سلطنة عُمان اتفاقية مع متحف الإرميتاج بروسيا الاتحادية لإنشاء فرع له في موقع البليد الأثري بمُحافظة ظفار، في إطار مُشاركتها في أعمال المنتدى الدولي الحادي عشر للثقافات المتحدة الذي عقد بمدينة سانت بطرسبرغ الروسية.

وسيكون فرع متحف الإرميتاج في سلطنة عُمان منصة للتبادل الثقافي والمعرفي في مجال المتاحف والتراث ولتعزيز التعاون في المعارض والدراسات الأكاديمية والبحوث الأثرية والبرامج التعليمية إلى جانب تقديم الدعم الفني والإشراف المتحفي وتنظيم معارض خاصة سنوية وبناء القدرات وتمكينها والمشاركة في تطوير البرامج التعليمية والتوعوية وبرامج التبادل الثقافي والمعرفي. ويُعد متحف الإرميتاج في مدينة سانت بطرسبرغ أحد أكبر وأقدم المتاحف العالمية ويحوي ٣ ملايين تحفة فنية، ويمتلك فروعًا دولية له في مدن مثل أمستردام، ولندن، ولاس فيغاس، وفيرارا. وأكد معالي سالم بن محمد المحروقي وزير التراث والسياحة الذي ترأس وفد سلطنة عُمان المشارك في المنتدى، أن فرع متحف الإرميتاج في موقع البليد الأثري ضمن مواقع أرض اللبان المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي سيفتح المجال أمام البعثات الأثرية الروسية، ويُسهم في نقل التجربة الروسية في إدارة المتاحف والثقافة بغرض تنمية المهارات المهنية التخصصية بما يُعزز من مستوى الخبرات المعرفية والتمكين ورفع الكفاءة في إدارة المتاحف.

بنك الإسكان يُموِّل 9 آلاف أسرة بـ423 مليون ريال

مسقط- العُمانية

حقق بنك الإسكان العُماني منذ بداية عام ٢٠٢٤، حتى منتصف العام الجاري إنجازات عديدة تمثلت في تمكين أكثر من ٩ آلاف أسرة عُمانية من الحصول على مساكنها، والموافقة على تمويلات إسكانية تجاوزت قيمتها الإجمالية ٤٢٣ مليون ريال عُماني.

وقال موسى بن مسعود الجديدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني إنَّ دخول البنك في شراكات مع البنوك المحلية للاستفادة من البنية الأساسية المصرفية أسهم في تسريع توفير التمويل لمقدمي الطلبات في قوائم الانتظار لدى بنك الإسكان العُماني والمحفظة المنقولة من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إضافة إلى تمكين البنك من التعامل مع الطلبات الجديدة من خلال تنفيذ خطته التطويرية التي اعتمدتها وزارة المالية. وأضاف الجديدي أنَّ البنك تمكّن من الموافقة على قروض إسكانية بقيمة إجمالية تجاوزت ٢١٨ مليون ريال عُماني خلال عام ونصف العام، استفادت من هذه التمويلات أكثر من ٥ آلاف أسرة عُمانية، في حين بلغت الموافقات على القروض الإسكانية في برنامج «إسكان» الذي تم إطلاقه في يناير ٢٠٢٤ أكثر من ٢٠٥ ملايين ريال عُماني وتم من خلاله تمكين ما يقارب ٤٣٠٠ أسرة عُمانية، ونتيجة للتحول الذي يشهده البنك انخفضت مدة الانتظار في قوائم المواطنين المستحقين للقروض الإسكانية من ٤ سنوات إلى ٦ أشهر؛ ما يؤكد الدور المتنامي الذي يقدمه البنك في تمكين الأسر العُمانية من الحصول على المسكن المناسب. 09

اقرأ في الأحد الممتاز

- «أراضي حق الانتفاع».. نافذة تنموية لتعزيز التنويع الاقتصادي 03
- الفساد الإداري.. داءٌ يهدد جهود التنمية 04
- لقاح «الورم الحليمي» يثير الحيرة بين أولياء الأمور 05
- «أوبال» تواصل جهود تأهيل الكفاءات للعمل في قطاع الطاقة 11

حاتم الطائي يكتب من الدوحة:

قمَّة المصير المُشترك

هُنا من دوحة الخليج ولؤلؤته التي تتفرَّد بأصالتها وتطوُّرها، أكتبُ لكم، من عاصمة الاستقرار والازدهار، بينما تتسارع الوفود القادمة للمُشاركة في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى لوزراء خارجية الدول العربية والإسلامية، استعدادًا للقمة العربية الإسلامية الاستثنائية المُرتقبة على مستوى القادة؛ للرد على العدوان الصهيوني الغاشم والجبان، والذي حاول- بكل فشل- استهداف قيادات الشعب الفلسطيني، وتحديدًا الوفد السياسي المُفاوِض لإنهاء حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

تجتمعُ الأُمَّة العربية والإسلامية في قطر، كعبة المضيوم، من أجل بناء موقف مُوَحَّد، يضع حدًا لغطرسة كيان الاحتلال البربري، الذي يعيث في المنطقة فسادًا وإفسادًا، مُستعينًا بكل أسف بحليفه الأمريكي الذي لم يعُد خافيًا على أحد مدى تواطؤه فيما يجري بإقليمنا المُلتهب من أحداث كبرى. تلتئم هذه القمَّة الاستثنائيةُ، في أعقاب عدوانٍ غير مسبوقٍ على دولة خليجية وعربية وإسلامية، لم تكن يومًا في حالة حرب مع هذا الكيان الخسيس، رغم- بلا شك- الموقف المُناهِض لجرائم الاحتلال، لكنَّ الدوحة لم تكن يومًا سوى رسول سلام، ووسيط نزيه، يُكرِّس كل إمكانياته الدبلوماسية من أجل نزع فتيل الأزمات عن منطقتنا، التي ابتُليَت بهذا السرطان الخبيث المُسمّى «إسرائيل». أنظار العالم اليوم كُلها مُتَّجِهة صوب قطر، بعد أن شنَّ الاحتلال الصهيوني عدوانه الآثم على الدوحة يوم الثلاثاء الماضي، وبعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي بيانًا أدان بالإجماع هذا العدوان، وشدَّد على دعم سيادة قطر، كما أعرب عن «أسفه البالغ» لسقوط مدنيين ضحايا جراء العدوان، وهو ما يُؤكد مكانة قطر العالمية ودورها الفاعل على الساحة الدولية والأُممية. وقبل ذلك، أعرب العديد من دول العالم في قاراته المُختلفة، عن إدانتها الشديدة لهذا العدوان الذي يُمثِّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، واعتداءً سافرًا على السيادة القطرية.

كُل ذلك يؤكد أنَّنا أمام لحظة تاريخية ومفصلية في معركتنا مع هذا العدو الصهيوني الوحشي، ذلك الكيان المارِق الذي يتحدّى كل القوانين والشرائع والأعراف الدولية، ويدوس بقدميه على المواثيق والقرارات الأممية؛ بما فيها القرار الخاص بتأسيسه المزعوم. وهذه اللحظة تتطلب من جميع الدول التي ستجتمع يوم الإثنين، هنا في الدوحة، أن تتخذ قرارات على مستوى القمَّة المنعقدة، وبما يتماشى مع حجم الجُرم الصهيوني الذي اقترفه مجرم الحرب بنيامين نتنياهو، وضمان تنفيذ هذه القرارات لدعم حقوق الشعب الفلسطيني كاملةً، ومحاسبة الكيان الصهيوني على جرائمه في كل بقعة حول العالم، وتقديم كبار مسؤوليه المتطرفين: نتنياهو وبن غفير وسموتريش وغيرهم للعدالة الدولية، ومحاكمتهم بارتكاب جرائم إبادة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ليكونوا عبرة لكل مُجرم سفّاح في هذا الكيان الدموي.

ومن هذا المنطلق، فإننا نأمل أن تتمخض عن القمَّة العربية الإسلامية الاستثنائية، حزمة قرارات- لا توصيات ولا مُطالبات- تتضمن إعلان قطع العلاقات كاملة مع هذا الكيان المُجرم المُعتدي على أمن الخليج وأمن الدول العربية والإسلامية، والانسحاب مما يُسمى بـ«اتفاقات إبراهيم»، وطرد وسحب السفراء في الدول التي تُقيم علاقات دبلوماسية. إلى جانب فرض عقوبات اقتصادية على الكيان الصهيوني، تتضمن منع أي شركة دولية تعمل في دولة الاحتلال أو مُموَّلة من استثمارات إسرائيلية، من العمل في الدول العربية والإسلامية، وتفعيل لجنة المقاطعة العربية لإسرائيل، لضمان التزام الدول، وتوسيع نطاق عمل هذه اللجنة ليشمل التعاون مع مختلف دول العالم المؤمِنة بالعدالة. كما نأمل أن تتخذ القمة قرارًا بالإجماع لغلق المجال الجوي أمام جميع الطائرات الإسرائيلية، وعدم السماح لأي سفن بحرية تجارية مُتَّجِهة إلى إسرائيل، بالرسو في الموانئ العربية والإسلامية.

ويُعوَّل على هذه القمَّة أن تدعم جهود إعلان الدولة الفلسطينية المُستقلة على حدود يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها: حق العودة، وإطلاق سراح جميع الأسرى في سجون الاحتلال، ومنح الدولة الفلسطينية كافة الحقوق للتصرُّف في مواردها الاقتصادية والطبيعية.

كما نأمل من هذه القمَّة، أن يتضمن البيان الختامي التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة المُحتل، وهو حق يكفله القانون الدولي، ومخاطبة مجلس الأمن الدولي لإجبار إسرائيل على الانسحاب الفوري من قطاع غزة وإنهاء حرب الإبادة، ووقف مخطط التهجير القسري واقتلاع سكان فلسطين من أرضهم، في ظل ما يجري بالضفة الغربية المحتلة أو في القدس، فضلًا عن قطاع غزة.

ولا شك أنَّ المطالبة بإنشاء صندوق مالي تنموي لدعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتحقيق الرخاء للشعب الفلسطيني، يمثل أولوية قصوى، نأمل أن يتضمنه البيان الختامي للقمَّة. كما نأمل العمل على إطلاق صندوق وقفي إسلامي لحماية المسجد الأقصى المبارك، وشراء الأراضي المحيطة به، لمنع مُخطط هدمه وتخريبه.

إنَّنا لسنا أمام قمَّة اعتيادية ولا اجتماعًا يُصنَّف على أنَّه ردة فعل تجاه العدوان على قطر؛ بل إنها قمَّة المصير المُشترك، ليس فقط للدول العربية أو الإسلامية، ولكن المصير المُشترك للإنسانية، المصير المُشترك للعدالة، المصير المُشترك للحق في العيش الكريم والاستقرار والسلام؛ امتثالًا لقوله تعالى: «وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا».

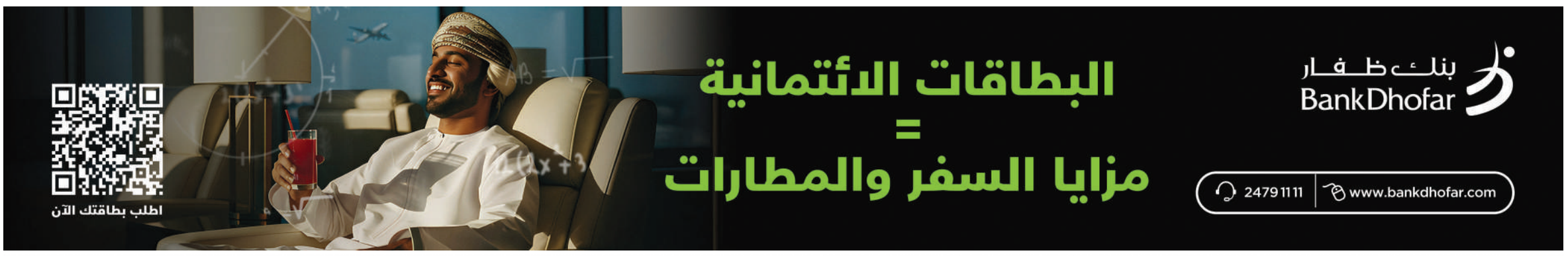

استعراض تأسيس شركات مشتركة لرفع حجم التبادل التجاري

اليوسف يبحثُ في الدوحة جهود تعزيز العلاقات وفرص الشراكة والتكامل الاقتصادي بين عُمان وقطر

الدوحة- العُمانية

قام وفد عُماني برئاسة معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بزيارة رسمية إلى دولة قطر، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وبحث فرص الشراكة والتكامل الاقتصادي بين البلدين الشقيقين.

وضم الوفد العُماني مسؤولين حكوميين وممثلين عن جهاز الاستثمار العُماني وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وعددًا من رجال الأعمال. والتقى معاليه والوفد المرافق، على هامش الزيارة، سعادة محمد سيف السويدي الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار، وتم خلاله مناقشة سبل تعزيز التعاون في القطاعات الواعدة مثل التعدين والسياحة والصناعة، واستعراض الفرص الاستثمارية العُمانية في مجالات الصناعة والطاقة واللوجستيات والأمن الغذائي والتكنولوجيا.

كما تطرّق الجانبان خلال اللقاء إلى أهمية إيجاد قنوات فاعلة للتواصل بين القطاعين الحكومي والخاص، وتسريع وتيرة استغلال الفرص الاستثمارية بين البلدين الشقيقين.

وبحث الوفد خلال لقائه مع سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، آليات تعزيز الشراكات التجارية، بما في ذلك إقامة المعارض التجارية، وتفعيل دور مجلس الأعمال العُماني القطري المشترك، إضافة إلى تأسيس شركات مشتركة تسهم في رفع حجم التبادل التجاري.

والتقى معاليه والوفد المرافق له، سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزير التجارة والصناعة القطري، وناقش خلاله تعزيز التعاون الصناعي والتجاري بين الجانبين، بما في ذلك مشروعات الهيدروجين الأخضر والبتروكيماويات والصناعات الغذائية، إضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات في مجال ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. واتفق الجانبان خلال اللقاء على استكشاف فرص التكامل الصناعي وتطوير برامج ترويجية مشتركة للمنتجات العُمانية والقطرية في الأسواق الدولية.

في حين ناقش الوفد العُماني في لقائه مع سعادة سعد بن علي الخرجي رئيس هيئة قطر للسياحة، فرص التعاون في الترويج السياحي؛ بما في ذلك إقامة معارض للمنتجات العُمانية في قطر، وتبادل الخبرات في تطوير القطاع السياحي، إلى جانب طرح مبادرات مشتركة مثل الرحلات البحرية والمهرجانات السياحية في مسندم وصلالة والدوحة.

وبحث معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مع سعادة عبد الله حمد العطية وزير البلدية القطري، تعزيز الصادرات العُمانية من المنتجات الزراعية والسمكية ومواد البناء، إضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه بعض الشركات العُمانية في قطاع مواد البناء. وفي زيارة لهيئة المناطق الحرة، ناقش مع المسؤولين القطريين فرص التكامل بين الموانئ العُمانية والمناطق الحرة القطرية لتسهيل حركة التجارة وتبادل الخبرات في إدارة وتشغيل هذه المناطق.

وشملت زيارة الوفد العُماني زيارات ميدانية إلى واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا للتعرف على حاضنات الأعمال والتجربة القطرية في دعم الشركات الناشئة في مجال التقنية، كما زار الوفد محكمة الاستثمار والتجارة للتعرف على الآلية المعمول بها في الفصل في المنازعات التجارية والاستثمارية.

وعقد الوفد، على هامش الزيارة، سلسلة من اللقاءات مع رابطة رجال الأعمال القطرية، ومجموعة من رجال أعمال آخرين من بينهم مجموعة الفردان، مجموعة «يو سي سي»، واستثمار القابضة، وشركة «المانع»، ومجموعة «شركات بن الشيخ»، والتي شهدت بحث فرص التعاون في قطاعات السياحة والخدمات المالية والعقارات والتكنولوجيا.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن هذه اللقاءات تعكس حرص قيادتي البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، مضيفًا أن النتائج الإيجابية التي خرجت بها الزيارة ستسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بما يخدم المصالح المتبادلة لسلطنة عُمان ودولة قطر.

مروان بن تركي يفتتح أعمال الندوة في صلالة اليوم.. و33 ورقة بحثية تثري الفعاليات

الضوياني لـ«الرؤية»: «ندوة ظفار» تستهدف الكشف عن الجوانب الحضارية والتاريخية عبر الحقب الزمنية المختلفة

- 5 محاور للندوة تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية
- الهيئة تمضي وفق منهجية علمية لتغطية تاريخ جميع محافظات سلطنة عُمان

الرؤية- مدرين المكتومية

أكد سعادة الدكتور حمد بن محمد الضوياني رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أن تنظيم الندوة العلمية «ظفار في ذاكرة التاريخ العُماني» يعكس توجه الهيئة لإجراء مزيد من الدراسات البحثية والتعمُّق في كشف الجوانب الحضارية والتاريخية الممتدة عبر الحقب الزمنية لتاريخ المحافظات وولايات سلطنة عُمان، وفق منهجية علمية مُوثَّقة بالأدلة والشواهد التاريخية.

وتُنظِّم الهيئة، اليوم الأحد، أعمال الندوة في ولاية صلالة، تحت رعاية صاحب السُّمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار. وقال الضوياني- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن مخرجات الندوة ستُمثِّل مراجعَ علمية وبحثية يُستفاد منها في البحث العلمي والابداع الفكري؛ بما يضمن إضافتها لخدمة طلاب العِلم والمعرفة والباحثين والمهتمين، علاوة على كونها مراجعَ لدى المكتبات الجامعية والعامة والخاصة.

د. حمد بن محمد الضوياني

وأضاف سعادته أنَّ محافظة ظفار تشكل ركنًا أساسيًا في ذاكرة التاريخ العُماني يتوجَّب إبرازه؛ حيث أسهم الانسان العُماني في ظفار بدور مُهم في الجوانب الحضارية والتاريخية، وهو ما تعكسه التنقيبات الأثرية والآثار والشواهد التاريخية عبر القرون، سواء في فترة ما قبل الميلاد أو خلال العصر الإسلامي أو العصر الوسيط والحديث، فضلًا عمَّا شهدته المحافظة من نهضة حديثة ومساهمة المواطنين الكرام في مسارها النهضوي.

وذكر الضوياني أن الندوة تتناول مجموعة من المحاور، أولها: المحور التاريخي والسياسي، والذي يتطرق إلى الموقع الجغرافي وأهميته التاريخية والجيواستراتيجي، مع إبراز مجموعة من الاحداث السياسية المختلفة إلى قبل مرحلة انطلاق النهضة العُمانية في سبعينيات القرن الماضي، إلى جانب المعاهدات والاتفاقيات السياسية والتواصل الحضاري مع مختلف الحضارات والأمم والشعوب.

وأضاف سعادة رئيس الهيئة أن المحور الثاني هو المحور الاقتصادي، ويتناول الأنشطة الاقتصادية والزراعية والثروات الطبيعية والتجارية ودورها في التقارب والتواصل الحضاري، كما يستعرض الطرق والقوافل والمسارات التجارية، فضلًا عن المقومات السياحية والبيئية في المحافظة. وتابع سعادته قائلًا إن المحور الثالث يتمثل في الجانب الاجتماعي، ويتناول السكان ونمط الحياة الاجتماعية والاحوال البيئية والمناخية وأثرها على حركة المجتمع، علاوة على تسليط الضوء على العادات والتقاليد والروابط الاجتماعية والمناسبات الاجتماعية المختلفة، كما يتناول المرأة وإسهاماتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والوقف ودوره في المجتمع، مع الحديث عن دور الجمعيات الأهلية وإسهاماتها في التنمية المجتمعية. وأبرز الضوياني رابع محاور الندوة وهو المحور الثقافي والعلمي، والذي يتطرق إلى الحديث عن المؤسسات العلمية ودورها في محافظة ظفار، والنتاج العلمي لأبرز العلماء والأدباء والمفكرين، مع تسليط الضوء على التحصينات الدفاعية والعمارة التقليدية وتطورها، واستدامة التراث والاستثمار في المواقع التراثية والتاريخية، وكذلك كتابات الرحَّالة والمُستكشِفين.

وفي المحور الخامس، محور الوثائق والمخطوطات، أوضح الضوياني أن المحور يُناقش أهمية الوثائق والمخطوطات في توثيق تاريخ المحافظة.

وتطرق الضوياني إلى دور الهيئة في توثيق التاريخ وحفظ الذاكرة الوطنية للأجيال القادمة، وقال إن الهيئة تحرص على إثراء المكتبات البحثية الجامعية والعامة والباحثين، وذلك من خلال رفدها بمجموعة متعددة من الإصدارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ مما أسهم في إثراء قطاع البحث العلمي، والكشف عن جوانب مُهمة من جوانب التاريخ العُماني.

وأشار سعادة رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية إلى أن الهيئة تضم لجنة علمية يعمل فيها أكاديميون من عدة جامعات وجهات أخرى، وتتولى هذه اللجنة طرح محاور أي مؤتمر أو ندوة تنظمها الهيئة، وتتولى مسؤولية استقبال مُلخَّصات البحوث التي يجري تقييمها من اللجنة العلمية.

وذكر أن ندوة ظفار المرتقبة شهدت استقبال ١٢٠ ملخصًا لمنهجية علمية ومدى ارتباطها بموضوعات المحاور وعمق مجريات البحث، وجرى اختيار ٣٣ ورقة عمل علمية تطوف في حقب وقرون عديدة، لتغطية جوانب مهمة من تاريخ المحافظة، لافتًا إلى أن الإحاطة بكل تاريخ المحافظة لا يمكن أن تغطيها ٣ أيام من العمل في الندوة. غير أن الضوياني أكد أن الندوة ستقدم ملامح من التاريخ في ظفار، تُحيط الباحث والقارئ والمهتم بأبرز المحطات التاريخية والحضارية لمحافظة ظفار.

وشدد الضوياني على أن الهيئة ماضيةٌ ضمن خطتها لتغطية جميع محافظات سلطنة عُمان، وفق منهجية العمل، لا سيما وأن الهيئة تعتمد في أداء دورها على مستويات البحث والاطلاع على الوثائق والمواد العلمية والتاريخية، من خلال تقنية حديثة لخدمة الباحثين، ومن خلال دائرة الاطلاع أو من خلال الدوائر البحثية ومكتبة الهيئة.

قطاعات الصناعة واللوجستيات والزراعة والبتروكيماويات بالصدارة

عُمان وإيران.. خطوات ملموسة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وفتح آفاق للاستثمار المشترك

مسقط- العُمانية

يشكِّل المرسوم السلطاني رقم (٧١ /٢٠٢٥) بالتصديق على اتفاقية الأفضليات التجارية بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، خطوة مُهمة من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفتح آفاق أوسع للاستثمار المشترك، انسجامًا مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأكد سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن الاتفاقية تعد محطة مهمة في مسيرة التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين، وستسهم في تنشيط حركة التبادل التجاري، وزيادة فرص الاستثمار، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، بما يحقق مستهدفات التنويع الاقتصادي. وقال سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن الاتفاقية تتضمن أهدافًا محورية، أبرزها تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني، وإزالة القيود غير الجمركية التي تحد من حركة التجارة، إلى جانب تنظيم آليات التبادل التجاري ضمن إطار قانوني يضمن حقوق الشركات والمستثمرين وتحقيق المساواة في المعاملة التجارية، وتوسيع آفاق التعاون الصناعي، وضمان استدامة سلاسل الإمداد مع دول الجوار. وقال سعادته إنه من المتوقع أن تعزز هذه الاتفاقية الاستثمارات المشتركة في قطاعات الصناعة واللوجستيات والزراعة والبتروكيماويات، فضلًا عن توسيع حضور المنتجات العُمانية في الأسواق الإيرانية والإقليمية، وتسريع حركة التبادل التجاري عبر الموانئ والمنافذ البحرية.

د. صالح بن سعيد مسن

خميس بن عبدالله الفارسي

من جانبه، أكد خميس بن عبدالله الفارسي مستشار وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للشؤون القانونية، أن الاتفاقية ترسّخ إطارًا قانونيًا داعمًا لتسهيل الإجراءات الجمركية، وتوفير حماية أكبر للمستثمرين، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في التعاملات التجارية، بما يسهم في إيجاد بيئة استثمارية أكثر جذبًا لرؤوس الأموال. وأشار إلى أن الميزان التجاري بين البلدين جاء لصالح سلطنة عُمان في عام ٢٠٢٤، بفائض قدره ٢١٠,٣ مليون ريال عُماني بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات وإعادة التصدير بنسبة ٦٩ بالمائة لتصل إلى ٣٦١,٢ مليون ريال عُماني، مقابل نمو الواردات بنسبة ٢٢,٧ بالمائة لتسجل ١٥٠,٩ مليون ريال عُماني، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من ٣٣٥,٨ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣ إلى ٥١٢,١ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو بلغت ٥٢ بالمائة.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
NATIONAL CENTRE FOR STATISTICS & INFORMATION
تعزيز المعرفة
Enhancing Knowledge
سلطنة عمان
SULTANATE OF OMAN

إعلان

يعلن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	آخر موعد لاستلام وثائق المناقصة	آخر موعد لتسليم العطاءات
2025/39	مشروع مكننة أعمال مسح المنشآت الفندقية	2025/10/2	2025/10/23

- فعلى الشركات المتخصصة في هذا المجال والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من مجلس المناقصات والراغبة في الحصول على وثائق ومستندات الشروط والمواصفات، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني (https://etendering.tenderboard.gov.om) ابتداءً من تاريخ نشر هذا الإعلان وحتى التاريخ المذكور أعلاه.
- للاستفسارات المتعلقة بالدعم الفني لنظام التناقص الإلكتروني يرجى التواصل على الرقم (24402200) أو من خلال البريد الإلكتروني (etenderhd@mtcit.gov.om).
- للاستفسارات المتعلقة بالمناقصة التواصل من خلال البريد الإلكتروني (newbuildingncsi@gmail.com).

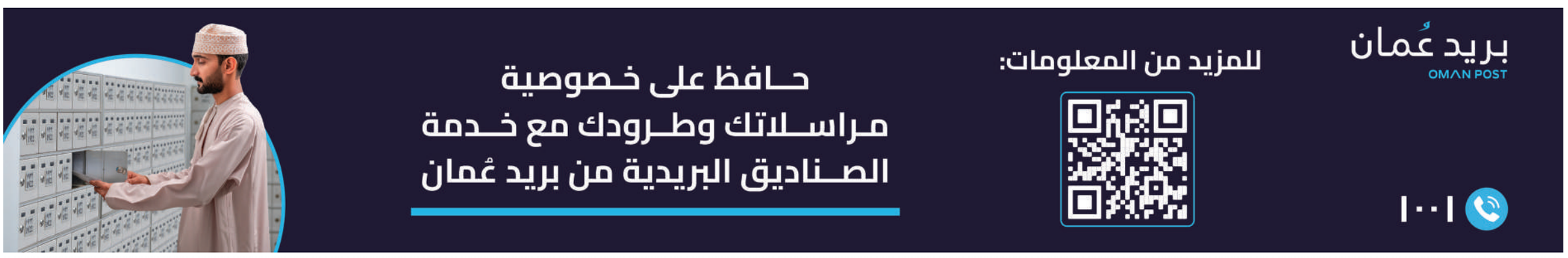

إشادات برقمنة الخدمات والتزام الشفافية والعدالة في التوزيع

«أراضي حق الانتفاع».. نافذة تنموية لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستفادة من الموارد

- العجمي: «تطوير» تحقّق التحول الرقمي في إدارة الأراضي وتطرح أكثر من 800 فرصة استثمارية
- الاستثمارات الزراعية أولوية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم القيمة المضافة
- الشكيلي: تشغيل أول مركز متكامل لتعبئة المنتجات الزراعية بنهاية الربع الأول من 2026

المحرزي: حق الانتفاع يقلل أعباء التملك ويتيح استغلال الأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة

السيابي: نُثمِّن الجهود الداعمة للتكامل بين الاستثمار الصناعي والمطالب التنموية

«ريادة»: منح 48 قطعة أرض بحق الانتفاع برسوم رمزية في النصف الأول من 2025

أجمع مسؤولون ومواطنون على أنَّ أراضي حق الانتفاع التي تُمنح للأفراد أو الشركات، تساعد على تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية مستدامة، إذا ما أُديرت ووُظِّفت بطرق مُبتكرة، كما إنها تمثل أحد أهم الموارد الاقتصادية، مُشيدين في الوقت نفسه بأهمية منصة «تطوير» كأداة رقمية مبتكرة لتمكين المستثمرين من الاطلاع على الفرص الاستثمارية في أراضي حق الانتفاع والتقدم لها بطريقة شفافة وعادلة مع تعزيز كفاءة استخدام الأراضي وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع إنتاجية مستدامة تدعم الأمن الغذائي ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». وبحسب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٥٩، يجوز لوزير الإسكان والتخطيط العمراني منح حق الانتفاع بالأراضي الحكومية للمستفيدين، بما في ذلك الأجانب والشركات، لأغراض تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك وفق ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم. وأكد المسؤولون والمواطنون- في حديثهم لـ«الرؤية»- أن المنصة ساهمت في تسريع الإجراءات الاستثمارية، وفتحت المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، مع مراعاة الجوانب البيئية وتقديم الدعم الفني والإرشادي لضمان استدامة المشاريع وجودة الإنتاج.

الرؤية- سارة العبرية

أحمد بن محمد العجمي

م. عبدالعزيز بن محمد الشكيلي

د. داوود بن سليمان المحرزي

سالم بن علي السيابي

منصة تطوير

وقال أحمد بن محمد العجمي مدير دائرة الانتفاع بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إنَّ منصة «تطوير» تُمثل مبادرة رائدة لرقمنة إدارة الأصول العقارية الحكومية وربطها بخدمات إلكترونية موحدة؛ بما يتيح للمواطنين والمستثمرين الحصول على أراضي حق الانتفاع بطريقة سهلة وشفافة وعادلة، مضيفًا أن أهداف المنصة تشمل رقمنة الإجراءات، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز العدالة في التوزيع، ودعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية، إلى جانب التكامل مع باقي الجهات الحكومية لتحقيق التنمية المُستدامة. وكشف العجمي -في تقرير حديث- أن عدد المسجلين في المنصة حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٥ تجاوز ٦٢٨٦ مستخدمًا، كما تم طرح أكثر من ٨٠٠ موقع استثماري في ٢٠٢٤ موزعة على جميع محافظات السلطنة، وفي العام الجاري تم طرح ٥٤٦ فرصة استثمارية منها ١٧٠ موقعًا استثماريًا في خدمة المزادات و٣٠٠ فرصة استثمارية لمختلف القطاعات؛ منها ٢٥٨ مشروعًا زراعيًا، إضافة إلى اعتماد ٤٢ مشروعًا زراعيًا نوعيًا عبر خدمة «اقترح مشروعك». وأكد أنَّ المنصة تستهدف الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الكبيرة والمستثمرين الأجانب، إلى جانب إتاحة الفرص للجهات الحكومية. وأضاف أنَّ المنصة أسهمت في تحسين الكفاءة والعدالة بفضل الأتمتة الكاملة، حيث تقلص وقت إنجاز المعاملات إلى أقل من شهر بين فتح المزايدة وتوقيع العقد، كما دعمت أهداف التنمية المستدامة عبر إعادة توجيه الأراضي نحو الاستخدامات الإنتاجية.

وأشار إلى أنَّ الشفافية والعدالة تتحقق من خلال نشر الفرص الاستثمارية إلكترونيًا، واستخدام المزايدة الرقمية، وربط المنصة بالجهات الحكومية ذات العلاقة، فضلًا عن توثيق جميع المعاملات ونشر الإحصائيات والبيانات المفتوحة بشكل دوري. وأوضح أنَّ المنصة نجحت في معالجة تحديات الماضي مثل طول الإجراءات وضعف التنسيق بين الجهات، حيث اختُصر وقت المُعاملة من أشهر إلى أيام أو أسابيع، مع الاستغناء عن الحضور الشخصي بفضل التكامل مع منصات مثل «أملاك» و«جيو عمان» و«تجاوب».

وشدَّد العجمي على أنَّ هناك خططًا لربط المنصة بأنظمة بلدية واستثمارية ومالية مختلفة، بما يضمن تسريع إصدار الموافقات وتنفيذ المشاريع، وذلك في إطار نهج «الحكومة المتكاملة» الذي يُحقق التنسيق المؤسسي والحوكمة الرشيدة للموارد.

استدامة الأمن الغذائي

من جهته، قال المهندس عبدالعزيز بن محمد الشكيلي مدير دائرة الاستثمار بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه «إن منصة «تطوير» جاءت كمنظومة رقمية مبتكرة لتمكين المستثمرين من الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في أراضي حق الانتفاع والتقدم لها بطريقة شفافة وعادلة، وفق معايير واضحة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين، مضيفًا أنَّ هذه المنصة أسهمت في رفع كفاءة استخدام أراضي حق الانتفاع عبر توجيهها نحو مشاريع إنتاجية تتوافق مع أولويات الأمن الغذائي ورؤية عُمان ٢٠٤٠، إضافة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال إتاحة الفرص للجميع في بيئة تنافسية عادلة، مما يرفع من ثقة المستثمرين». وأوضح أن المنصة ساعدت على تسريع الإجراءات الاستثمارية عبر التحول الرقمي في مراحل الطرح والتقييم والترسية، بما يقلل الوقت والجهد ويزيد من كفاءة الإنجاز، كما أنها مكنت الشراكة مع القطاع الخاص من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة مشاريع الأمن الغذائي ذات جدوى اقتصادية مستدامة، فضلًا عن تعظيم القيمة المضافة من خلال استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وربط المشاريع بسلاسل التوريد والإنتاج والتسويق، لتصبح بذلك إحدى الأدوات الرئيسة التي تعزز قدرة القطاع الزراعي والحيواني والسمكي على الاستفادة المثلى من أراضي حق الانتفاع وبناء قاعدة إنتاجية مستدامة تدعم الأمن الغذائي الوطني وتواكب مستهدفات التنويع الاقتصادي.

وبيّن أن الوزارة تولي عناية خاصة بالجانب البيئي عند طرح أي فرصة استثمارية عبر منصة «تطوير»؛ حيث يتم قبل إدراجها إخضاعها لعملية تقييم شامل يأخذ في الاعتبار طبيعة الموقع وجغرافيته وخصائصه البيئية، بحيث تنطبق عليها جميع الاشتراطات والضوابط المعتمدة، لافتا إلى أن أبرز هذه الاشتراطات: ضمان توافق المشروع مع المعايير الوطنية لحماية البيئة بما يشمل إدارة المخلفات والحد من الانبعاثات، وترشيد استهلاك المياه من خلال تقنيات الري الحديثة والذكية، واختيار الأنشطة الزراعية الملائمة لطبيعة التربة والمناخ، إلى جانب تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) ومراقبة استخدام المبيدات والأسمدة لضمان سلامة الإنتاج وصحة البيئة.

وأوضح أنَّ التنسيق بين الوزارة ومنصة «تطوير» يضمن استدامة الموارد المائية وجودة التربة في الأراضي المخصصة، ويتم ذلك عبر عدة مراحل تبدأ بما قبل الطرح من خلال إجراء دراسات ميدانية وفنية لتقييم خصائص التربة ومصادر المياه وتحديد الأنشطة الزراعية الأكثر ملاءمة لها، ثم مرحلة إعداد الفرص الاستثمارية التي تتضمن إدراج الضوابط والاشتراطات الخاصة بإدارة المياه والمحافظة على التربة وإلزام المستثمر باستخدام تقنيات الري الحديثة، وصولًا إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة؛ حيث تتابع الوزارة عبر مختصيها في المحافظات مدى التزام المستثمرين بتطبيق الممارسات المستدامة، وبذلك يتحقق التكامل بين الدور الفني والرقابي للوزارة والدور الاستثماري والتنفيذي للمنصة بما يُعزز من استدامة الموارد الطبيعية ويخدم الأمن الغذائي.

وعن دور المنصة في مواجهة هذه التحديات، أوضح أنَّ «تطوير» جاءت كأداة رقمية مبتكرة لمعالجتها وتحويل نظام حق الانتفاع إلى منظومة أكثر فاعلية ومرونة؛ حيث ساعدت على تعزيز الترويج للفرص عبر عرضها في بوابة رقمية موحدة يسهل الوصول إليها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، وضمنت العدالة والشفافية في التنافس عبر وضع معايير واضحة للتقييم بما يرفع من ثقة المستثمرين ويشجعهم على الدخول في مشاريع ذات جدوى اقتصادية، كما أسهمت كذلك في تسريع وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال التحول الرقمي في جميع مراحل الطرح والتقييم والتوقيع، وهو ما قلل من الوقت المستغرق وأتاح للمستثمر البدء في التنفيذ بشكل أسرع، لتصبح منصة «تطوير» بمثابة حل متكامل للتحديات، ورسخت دور نظام حق الانتفاع كأداة استراتيجية في توجيه الاستثمارات الزراعية نحو الاستدامة وتعظيم القيمة المضافة وبما يحقق تطلعات السلطنة في مجال الأمن الغذائي ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وحول برامج الدعم والإرشاد للمزارعين والمستثمرين المستفيدين من المنصة، أكد الشكيلي أن الوزارة أولت أهمية خاصة لمرحلة ما بعد توقيع عقد الانتفاع؛ حيث لا يقتصر دورها على طرح الفرص الاستثمارية فحسب؛ بل يمتد ليشمل الدعم والإرشاد والمتابعة المستمرة، مُشددًا على أنَّ الوزارة تُطبِّق منظومة حوكمة واضحة تبدأ منذ توقيع عقد الانتفاع وحتى الوصول إلى مرحلة التشغيل التجاري، ويتم خلالها متابعة الخطة التنفيذية للمشروع بدقة مع تقديم الدعم الفني والاستشاري لمُعالجة أي تحديات، وصولًا إلى مرحلة التشغيل التجريبي ثم التقييم النهائي لمدى جاهزية المشروع واستدامته. وأضاف الشكيلي أنَّ الوزارة تعمل على تعزيز القيمة التسويقية والإنتاجية للمشاريع، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المساعدة في تسويق المنتجات الزراعية عبر ربطها بمبادرات وطنية مثل مبادرة الشراء التعاقدي مع شركة زراعة عُمان التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، والتي تضمن للمستثمرين منفذًا تسويقيًا مستقرًا، كما تقوم بإنشاء مراكز تجميع وتعليب وتغليف المنتجات الزراعية في مختلف المحافظات، على أن تتولى شركة زراعة عُمان تشغيل بعض هذه المراكز لتكون حلقة وصل رئيسية بين المزارع والأسواق المحلية والإقليمية، مشيرًا إلى «أنه من المؤمل تشغيل أول مركز متكامل في منطقة النجد بنهاية الربع الأول من العام المُقبل».

تعزيز الاقتصاد الوطني

من جانب آخر، قال الدكتور داوود بن سليمان المحرزي، دكتوراة في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، «إن أراضي حق الانتفاع تُعد إحدى الأدوات الفعّالة التي تعتمدها الدول لتعزيز استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلق قيمة اقتصادية مضافة من الأراضي الحكومية غير المُستغَلة؛ فهي تمثل صيغة مرنة تجمع بين الحفاظ على الملكية العامة للأرض وتمكين القطاع الخاص من استغلالها في مشاريع إنتاجية وخدمية وتنموية تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع».

وذكر المحرزي أنَّ حق الانتفاع يسهم في جذب المستثمرين عبر تقليل الأعباء المالية المرتبطة بتملك الأراضي، ومنحهم فرصة استغلالها لفترات زمنية طويلة قد تصل من ٥٠ سنة إلى ٩٩ سنة، مُبيّنًا أن هذه الميزة تتيح للمستثمرين توجيه رؤوس أموالهم نحو تطوير البنية الأساسية للمشاريع بدلًا من تجميدها في شراء الأصول العقارية. كما يساعد على تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال فتح المجال أمام استثمارات في قطاعات جديدة مثل السياحة، الزراعة الحديثة، الصناعات التحويلية، اللوجستيات، والطاقة المتجددة، مما يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية. وأشار إلى أن بقاء مساحات واسعة من الأراضي الحكومية غير مُستغَلة لم يعد خيارًا؛ حيث يساهم نظام حق الانتفاع في تفعيل هذه الأصول وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية. وأشار إلى أنَّ الأراضي الزراعية يمكن أن تتحول إلى مزارع حديثة تدعم الأمن الغذائي، والأراضي الساحلية يمكن أن تصبح وجهات سياحية تجذب السياح وتخلق فرص عمل، وبذلك يتحقق هدف تحويل الموارد الساكنة إلى موارد مولدة للدخل، مما يعزز كفاءة إدارة الأصول الوطنية ويزيد إيرادات الدولة عبر الرسوم والعوائد الاستثمارية.

وأوضح المحرزي أن منظومة حقّ الانتفاع في السلطنة تحوّلت من صيغة عقارية تقليدية إلى أداة موجهة لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: توسيع قاعدة الاستثمار، تسريع التنويع الاقتصادي، وتعظيم العائد من الأصول العامة، مشيرًا إلى أنها تستند إلى إطارٍ تنظيمي محدث يتيح مدد انتفاع طويلة وحوافزٍ مرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية، مع تخصيصاتٍ ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأكد أن حق الانتفاع يُشكل فرصة ذهبية لرواد الأعمال والشركات الناشئة؛ حيث يتيح لهم دخول مجالات استثمارية أوسع لم تكن في متناولهم بسبب ارتفاع كلفة الأراضي، موضحًا أن عقود الانتفاع طويلة الأجل تمكنهم من إطلاق مشاريع مبتكرة في الزراعة الذكية، الصناعات الغذائية، الحرف التراثية، والخدمات السياحية.

ولفت إلى أنَّ هذا التمكين يعزز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُعد رافدًا أساسيًا للتوظيف والابتكار وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشكل هذه المؤسسات ركيزة أساسية في اقتصادات الدول؛ إذ تسهم في خلق فرص عمل، وتطوير الابتكار، وتنشيط الحراك الاقتصادي المحلي، غير أن ارتفاع تكاليف الأراضي غالبًا ما يمثل عائقًا أمام دخول هذه المؤسسات في مجالات استثمارية واعدة، وفي هذا الإطار يوفر حق الانتفاع بيئة أكثر ملاءمة عبر منحها القدرة على استخدام الأراضي بعقود مرنة وطويلة الأجل.

وأشار كذلك إلى أن وثائق «رؤية ٢٠٤٠» واستعراضات بيئة الاستثمار تُظهر أن القطاعات المستهدفة تشمل: اللوجستيات، الصناعة التحويلية، الغذاء والزراعة الحديثة، السياحة، والتقنيات، مبينًا أن ربط تخصيصات الأراضي بهذه القطاعات عبر صيغ انتفاع طويلة الأجل يوجّه الاستثمارات الخاصة نحو أنشطة غير نفطية ذات محتوى محلي مرتفع.

وأوضح أن السلطنة سجلت ارتفاعًا في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٢٥,٠٥ مليار ريال عُماني بنهاية الربع الرابع ٢٠٢٣ بزيادة ٢١,٦٪ على أساس سنوي، وبرغم هيمنة النفط والغاز على المخزون، إلا أن توسع البنية التحتية في المناطق الاقتصادية يشكل منصة لتوطين الصناعات والخدمات المساندة.

لكن بحسب رأيه، يقول المحرزي أن التحديات التي تواجه نظام حق الانتفاع تتمثل في الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وغياب الشفافية في بعض حالات التخصيص، وضعف البنية الأساسية في بعض المناطق، ومحدودية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغياب آليات متابعة وتقييم فعالة.

ولذلك يوصي المحرزي بتسعير ذكي لمقابل الانتفاع عبر ربط القيمة الإيجارية بمؤشرات الأداء، وإطلاق سُلم مُدَد معياري يحدد فترات الانتفاع حسب طبيعة النشاط، وفتح نافذة تمويل مضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى شفافية دورة الأرض عبر لوحات متابعة رقمية.

تنمية عمرانية

من جانبه، قال الشيخ سالم بن علي السيابي رئيس مجلس إدارة مجموعة الأبرار العقارية، «في إطار التوجه الوطني نحو تسريع وتيرة الإنجاز في مشاريع الإسكان والتنمية العمرانية، تعتز مجموعة السيابي العالمية بتوقيع اتفاقية حق انتفاع مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، لإنشاء مصنع متكامل لإنتاج العناصر الخرسانية مسبقة الصب في منطقة حلبان بولاية بركاء في محافظة جنوب الباطنة، باستثمار يبلغ ٢ مليون ريال عُماني في مرحلته الأولى». وأضاف «يأتي هذا المشروع الصناعي النوعي ليمثّل رافدًا مباشرًا لمشاريع المدن المستقبلية في السلطنة، وفي مقدمتها مدينة السلطان هيثم، مُبينا أن المصنع سيُسّهم في دعم أعمال بناء الوحدات السكنية من خلال حلول إنشائية متطورة ترفع كفاءة التنفيذ بنسبة تصل إلى ٤٠٪ أسرع مقارنة بالطرق التقليدية، مع التزام كامل بمعايير البناء الحديثة المعتمدة في المشروعات الحضرية الجديدة».

وأكد السيابي حرص مجموعة الأبرار العقارية على أن يقدم هذا المشروع قيمة مُضافة حقيقية للاقتصاد المحلي، من خلال تصنيع وحدات خرسانية بجودة عالية وثابتة في بيئة صناعية مراقبة، ما يسهم في خفض تكاليف البناء عبر تقليص مدة التنفيذ وتكاليف العمالة، دون المساس بجودة المنتج أو كفاءة الأداء. وتابع القول: «نؤكد التزامنا التام بالمساهمة الفاعلة في المنظومة الوطنية للإسكان والتطوير الحضري؛ حيث نسعى من خلال هذه الشراكة إلى أن يكون مصنعنا في حلبان نموذجًا للتكامل بين الاستثمار الصناعي والمطالب التنموية، ومصدرًا مستدامًا لحلول البناء الذكية التي تخدم الحاضر وتستشرف المستقبل».

بطاقة ريادة الأعمال

وقالت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن خدمة الأراضي بحق الانتفاع تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال للاستعمالات الصناعية في معظم محافظات سلطنة عُمان وبرسوم سنوية رمزية مع إعفاء من الدفع لأول سنتين، وبلغ إجمالي موافقات الأراضي بحق الانتفاع خلال النصف الأول من العام الجاري ٤٨ موافقة وفق حزمة المخططات للأراضي بحق الانتفاع التي أعلنت عنها «ريادة» في عدد من محافظات سلطنة عُمان -عبر منصة تطوير- التابعة لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني مع مجموعة من المميّزات لرواد الأعمال، منها: وضع رسوم سنوية رمزية تتناسب مع أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفترة سماح تتيح لصاحب المشروع الانتهاء من تجهيز مشروعه وفق خطة عمل واضحة، وإعطائه الأولوية في الحصول على تسهيلات من الهيئة في مجالات التمويل والتسويق والتدريب والتأهيل.

الفساد الإداري داءٌ يهدد جهود التنمية.. والدخول العادلة وتعزيز المساءلة سبيلان للقضاء على هدر المال العام

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عدد من الكتّاب والمواطنين أنه لا يمكن تحقيق النمو المستدام في ظل وجود مظاهر الفساد الإداري في أي مجتمع، لافتين إلى أن مظاهر الفساد متعددة وتحتاج إلى تكثيف الجهود الرسمية والمجتمعية لمحاربتها والقضاء عليها.

ويلفت الكتّاب- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أن المساءلة والشفافية وتعزيز الرقابة على الأفراد والمؤسسات، من السبل الضرورية للحد من الممارسات السلبية التي تهدر المال العام، وتحرم الكثير من الأفراد من الخدمات المتاحة لهم.

ويؤكد الدكتور محمد بن سلوم الغافري أن الفساد الإداري يقف عقبة كبيرة أمام تحقيق العدالة والتنمية في المجتمعات المختلفة، لافتاً إلى أن من بين صور الفساد الإداري: المحسوبية والوساطة في التعيينات والترقيات، وسوء استغلال الصلاحيات الإدارية وتوظيفها لخدمة ذاتية وتحقيق المصالح الشخصية.

ويضيف أن الفساد الإداري يحتاج إلى تعاون المجتمع مع المؤسسات لضمان الشفافية والعدالة، إلى جانب سن التشريعات الصارمة لتطبيق العدالة على الجميع دون استثناء، وتعزيز الرقابة والمساءلة على المؤسسات والمسؤولين، ونشر ثقافة النزاهة من خلال التعليم والإعلام لترسيخ قيم الأمانة، وتعزيز التحول الرقمي لتقليل التدخل البشري، وتشجيع الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية وتوفير الحماية للبلاغات.

ويرى الدكتور هاشل بن سعد الغافري أن الفساد الإداري يتمثل في انتهاك الموظف للقوانين والأنظمة واللوائح والانحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية المنوط بها لتحقيق مكاسب شخصية، ضاربا بشرف الوظيفة وأخلاقيات المهنة وقيمها عرض الحائط، حيث يسعى إلى إنجاز مهماته مهمة بأساليب ملتوية؛ موضحا أن أشكال الفساد الإداري متعددة وجميعها تؤدي إلى هدر المال العام، وذلك عبر سوء استخدام السلطة العامة أو ابتزاز الأشخاص لتخليص معاملاتهم مقابل مبالغ مالية، أو قبول رشوة لتمرير معاملات أو تسهيلها خلافاً للقانون، أو الاختلاس، أو العبث بالحقوق المالية للأفراد أو الموظفين، أو نشر أسرار العملاء أو الموظفين، ونشر أسرار المؤسسة.

كما يلفت إلى أن أسباب الفساد الإداري ترجع إلى غياب الوازع الديني الذي يعين الفرد على محاسبة نفسه، والمحسوبية التي تعطي الأولوية للعلاقات الشخصية على حساب الكفاءة، وتأثير وسائل الإعلام من خلال المسلسلات والأفلام التي قدمت المتنفذين والمختلسين والمحتالين كنماذج بطولية، وازدياد معدل الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد المواطن مع ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، والتساهل وعدم الردع في تطبيق القانون بصرامة على المخالفين، وغياب دور السلطة الرابعة (الإعلام) في الكشف عن حالات الفساد والمفسدين، إلى جانب وجود العمالة الأجنبية وتغولها في سوق العمل.

ويقول الغافري: «للتقليل من آثار الفساد الإداري، يجب رفع معدل دخل الفرد المواطن بما يمكنه من العيش بمستوى يليق بكرامته، تحويل جميع المعاملات إلكترونياً في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة مما يقلل من نسبة الابتزاز والرشوة، وتكثيف دور جهاز الرقابة بصورة أكثر فاعلية لاسيما أنه يمتلك أكثر من ٤٥ دائرة تخصصية بسطت نفوذها في كل محافظات السلطنة وولاياتها، ومنح الإعلام الحرية والحصانة الكاملة للإفصاح عن الفساد والفاسدين، والإعلان عن قضايا الفساد وأسماء المفسدين من خلال الجهات المعنية بعد ثبوتها قضائيا».

وفي السياق، يلفت الدكتور خليفة بن حارب اليعقوبي إلى أن الفساد الإداري بمثابة آفة مجتمعية تعطي من لا يستحق وتحرم من يستحق، مبينًا أن من نتائج هذه الآفة تسلق بعض الموظفين وتوليهم مناصب لا يستحقونها وتدني الإنتاج في بيئة العمل واستشراء الواسطة والمحسوبية، وخلق بيئة تتسم بعدم المبالاة والتهرب من المهام والمسؤوليات.

وشدد اليعقوبي على ضرورة سن القوانين الرادعة وتمكين المستحقين للوظائف العليا وتفعيل الرقابة على الأفراد والمؤسسات في بيئة العمل وتثقيف المجتمع وتوعيته وفتح منافذ للإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.

ويؤكد الدكتور يوسف بن عوض البلوشي أن الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات والمجتمعات الحديثة، إذ يقوّض أسس العدالة ويعيق مسيرة التنمية ويضعف ثقة الأفراد في الأنظمة التي يفترض أن تقوم على النزاهة والشفافية، مشيرا إلى من أسباب الفساد البيروقراطية المفرطة التي تعقّد الإجراءات وتفتح الباب أمام استغلال حاجات الناس، إلى جانب تفشي المحاباة التي تقدِّم المصالح الشخصية والعلاقات على حساب الكفاءة والعدالة.

ويتابع قائلا: «الرشوة واحدة من أوضح مظاهر الفساد؛ حيث إنَّ الحصول على المناقصة الفلانية لابد أن يكون بمقابل مباشر أو غير مباشر، وإنجاز المعاملة الفلانية تحتاج إلى جهد إضافي من موظف لا يمكنه إنجازه إلا بمقابل؛ إذ تتحول الخدمات العامة إلى سلعة تشترى وتباع، ولا يتوقف الأمر عند ذلك؛ بل يمتد ليشمل التسيب وضعف الرقابة، ما يؤدي إلى غياب المساءلة وانخفاض مستوى الإنتاجية وانتشار الإهمال في أداء المهام الوظيفية، إضافة إلى مشكلة الفساد في التعيينات الوظيفية وهذه مشكلة كبيرة حيث يتم التعيين والترقيات في السلم الوظيفي لأشخاص ليسوا أهلا له، وهذه الأعراض ليست مجرد سلوكيات منحرفة، وإنما مؤشرات تنذر بخطر يهدد استقرار المؤسسات ويكبح فرص التطوير والنهوض».

بدوره، يقول الكاتب عباس المسكري: «الفساد أشبه بسوسة النخيل التي تنخر الجذور بصمت، فتسقط الشجرة فجأة رغم مظهرها القوي، وهو كالسّرطان لا علاج له إلا بالاستئصال المبكر، قبل أن يضعف الدولة ويهز العدالة ويزعزع ثقة المواطن بمؤسساته».

ويبيّن: «من الحكمة أن ندرك أن مواجهة الفساد معركة لا تكسبها الحكومات وحدها، بل تحتاج إلى شراكة المجتمع بكل مكوناته، فالأجهزة الرقابية قد تبذل جهودًا كبيرة وتحقق خطوات إصلاحية واضحة، لكن النتيجة لن تكتمل دون وعي المواطن ومشاركته الفاعلة، وعلى كل فرد أن يرفض الصمت أو التواطؤ، سواء في تقديم هدايا لتسهيل المعاملات، أو غض الطرف عن تقصير موظف، أو دعم أعمال مشبوهة، والفساد يبدأ من ضعف الضمير وتراجع الوازع الديني، وهو قبل كل شيء معصية لله وخيانة للوطن. لذلك، فإن مكافحته واجب ديني وأخلاقي ووطني، الموظف النزيه مسؤول عن الإبلاغ عن أي تجاوز، وعدم طاعة المسؤول الفاسد، لأن الأمانة تفرض مواجهة الانحراف فورًا قبل أن يتمدد ويجد أعوانًا».

ويذكر المسكري: «المطلوب اليوم حسمٌ في القرارات، وتكاتف في الجهود، حتى تبقى الدولة قوية مستقرة، ويبنى مجتمع نزيه يحمي نفسه من السقوط، ومن أهم الحلول لمكافحة الفساد: الإرادة السياسية الحازمة التي لا تستثني أحدًا، مع تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية من العمل باستقلالية تامة، إلى جانب الشفافية في إعلان الموازنات والمشاريع وتقارير الأداء، وربط المسؤوليات بالمحاسبة العلنية وتقوية الهيئات الرقابية وتزويدها بالكفاءات والإمكانات اللازمة لكشف التجاوزات دون قيود، وتطبيق العقوبات الرادعة بحق الفاسدين، بما يشمل الغرامات والمصادرة والعزل، بعيدًا عن أي حصانة أو استثناء. إشراك المجتمع عبر قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد، وتشجيع الإعلام على دوره في كشف الحقائق بدل التستر عليها، وإصلاح بيئة العمل الإداري من خلال تبسيط الإجراءات والاعتماد على التحول الرقمي للحد من فرص الرشوة والمحسوبية، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية، وربط النزاهة بالواجب الديني والوطني والإنساني، عبر التعليم والإعلام وخطاب التوعية»، مؤكدا أن الفساد معركة وعي قبل أن يكون معركة قوانين، ولا سبيل لحسمها إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معًا، لأن النزاهة هي الضمانة الحقيقية لبقاء الأوطان قوية وعادلة.

من جهته، يوضح الكاتب أحمد بن خلفان الزعابي أن هناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لمحاربة الفساد، ومن بينها: قيام المؤسسات بحكومة عملياتها وإجراءاتها والالتزام بالتحديث والتطوير المستمر لضمان الكفاءة والنزاهة والاستدامة، وتعزيز دور الرقابة وذلك بمنحها صلاحيات أوسع سواء الرقابة الداخلية أو الخارجية، وأتمتة العمليات وتجويد الخدمات وترسيخ المبادئ والقيم كالنزاهة والعدالة والشفافية».

ويقول الكاتب محمد بن زاهر بن حمود العبري إن الفساد الإداري ليس مجرد خطأ عابر أو ممارسة فردية معزولة، بل هو مرض صامت يتسلل إلى جسد المؤسسات فينهكها ويمتص حيويتها ويصادر حق المجتمع في التنمية والعدالة، لافتا إلى أنه في حال انتشار هذا المرض في المجتمع فإنه يزرع الإحباط في نفوس المخلصين ويشجع غيرهم على السير في نفس الطريق باعتباره السبيل الأسرع للترقي، لتتحول المؤسسة من أداة لخدمة المجتمع إلى أداة لخدمة المنتفعين منها.

ويشدد على ضرورة محاربة هذا الداء عبر ترسيخ الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة بلا استثناء وبناء ثقافة النزاهة عبر التربية والتعليم والإعلام وتمكين الأجهزة الرقابية من الاستقلالية التامة ومنحها الصلاحيات التي تجعلها سلطة حقيقية لا مجرد ديكور إداري».

د.محمد بن سلوم الغافري

د.هاشل بن سعد الغافري

د.خليفة اليعقوبي

د.يوسف البلوشي

محمد بن سلوم: الفساد الإداري يقف عقبة كبيرة أمام العدالة والتنمية في المجتمعات

الغافري: رفع معدل الدخل وتعزيز التحول الرقمي سبيلان للحد من الفساد الإداري

اليعقوبي: التثقيف المجتمعي يُسهم في الحد من آفة الفساد

البلوشي: البيروقراطية المفرطة تفتح الباب أمام استغلال حاجات الناس وانتشار الرشاوي

المسكري: المعركة ضد الفساد تحتاج إلى شراكة حكومية مجتمعية للفوز بها

الزعابي: نحتاج إلى التطوير المستمر لضمان الكفاءة والنزاهة والاستدامة

العبري: التأخر في محاربة الفساد يزرع الإحباط في نفوس المخلصين

إعلان طرح مناقصات

تعلن الشركة العُمانية لنقل الكهرباء عن طرح المناقصة التالية:

م	رقم المناقصة	عنوان المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات	الدرجة	ثمن الوثيقة (شامل ضريبة القيمة المضافة) (ر.ع)
1	86/2025	إنشاء كابلات كهربائية من محطة توليد الكهرباء بالرسيل إلى محطة الرسيل الصناعية.	14/09/2025	23/09/2025	07/10/2025	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول.	525/-

الاشتراك	يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة الحصول على مستندات المناقصة بعد تقديم الطلب عن طريق نظام التناقص الإلكتروني.
طريقة الشراء	من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الرسوم	مقابل دفع المبلغ المحدد أعلاه للنسخة الواحدة ـ لا ترد. (الدفع عن طريق التحويل البنكي) ، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع ثمن الوثيقة.
آخر موعد للإستفسارات	قبل (٢١) يوم من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.
تقديم العرض	يتم تسليم النسخة الأصلية فقط من الضمان البنكي للعطاء في الصندوق ، أما العرض فيتم تسليمه من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الشروط والضمانات	• تحديد اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه على المظروف. • أن تكون العروض سارية المفعول لمدة لا تقل عن (٩٠) يوما من تاريخ تقديم العطاء. • إرفاق تأمين في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في البلاد قدره (١٪) من قيمة العطاء ساري لمدة (٩٠) يوما من تاريخ تقديم العطاء. ومعنوناً باسم الشركة العُمانية لنقل الكهرباء ، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسليم الضمان المصرفي. • كل عطاء لا يستوفي التأمين المطلوب لن ينظر فيه. • الشركة العُمانية لنقل الكهرباء غير مقيدة بقبول أقل العروض أو أي عطاء آخر.
العرض المقدم	• يجب وضع الضمان البنكي للعطاء فقط في صندوق المناقصات رقم (١) بمبنى الشركة قبل الساعة ١١ صباحاً من التاريخ المحدد لتقديم العطاءات
عنوان الشركة	عنوان الشركة: محافظة مسقط - الموالح رقم السكة 2153 ـ مبنى رقم - 4230 تفاصيل التواصل: 93515198
البريد الإلكتروني	tenders@omangrid.com
الموقع الإلكتروني	www.omangrid.com link of E-Tendering System https://www.omangrid.com/en/Pages/Services.aspx

OETCOMAN

الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع م
OMAN ELECTRICITY TRANSMISSION COMPANY S.A.O.C
احدى شركات مجموعة نماء
Member of Nama Group

مطالبات بتعزيز التوعية المجتمعية حول الجدوى الصحية

لقاح «الورم الحليمي» يثير الحيرة بين أولياء الأمور وسط تساؤلات حول الآثار الجانبية

الرؤية- ريم الحامدية

عبر عـددٌ من أولياء الأمور عن حيرتهم تجاه الجـدوى الصحية للقاح «الـورم الحليمي» الذي تنـوي وزارة الصحة تطبيقه على طلبة المـدارس بهدف الوقاية من أنواع مُعينة من السرطان.

وفي أغسطس الماضي، نظّمت المديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة مسـندم حلقة عمل حول إدراج لقاح فيروس الورم الحليمي البـشري (HPV) في البرنامـج الوطنـي لتحصينات المدارس، وذلك ضمن التحضيرات للحملـة الوطنية للتطعيم التـي تأتي حرصًا على إبراز الجهود الوطنية المبذولة في مجال صحة الطلبة ومكافحة الأمراض المعدية.

وتعتـزم وزارة الصحة تـدشين لقاح فيروس الـورم الحليمـي الـبشري (HPV) ضمـن البرنامج الوطنـي لتحصينات المدارس لطلبة الصـف السـادس في المـدارس الحكوميـة والخاصـة، مـشيرة إلى أن هـذا القـرار يأتي انسجامًا مع توصيات منظمة الصحة العالمية المبنيـة على الأدلـة العلميـة، والتـي تؤكد فعاليـة اللقـاح في الوقاية مـن بعض أنواع السرطـان، وفي مقدمتها سرطان عنق الرحم، وسرطان الجهـاز التناسلي الأنثوي والذكوري إضافة إلى أمـراض أخرى ذات ارتباط مباشر بالفيروس.

وفي تصريحات سـابقة، قال بدر بن سـيف الرواحـي مدير عام مركـز مراقبة ومكافحة الأمـراض والوقاية منها بالإنابـة، إن تطبيق هـذا القرار يمثل خطـوة استراتيجية لتعزيز الصحـة العامة وحمايـة الأجيـال القادمة مـن عـبء الأمـراض المعديـة، مؤكـدًا أن الفئات المسـتهدفة سـتتلقى اللقـاح وفق خطة مرحلية مدروسـة، تعتمد على المعايير الوطنية والدولية المعمول بها في هذا المجال.

وأضـاف أن وزارة الصحـة بـدأت سلسـلة من برامـج التدريب للعامـلين الصحيين في محافظـة مسـندم تليها باقـي المحافظات تباعًا، وذلك بهـدف رفع جاهزيتهم وتعزيز معارفهم ومهاراتهم حول آلية إعطاء اللقاح، وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة في سلسلة التبريـد والتوزيـع، إضافـة إلى تزويدهـم بالرسـائل التوعوية اللازمة للتواصل الفعّال مع المجتمع.

ورغم تأكيد الجهـات الصحية أهمية اللقاح ودوره في الحد من انتشـار الأمراض المرتبطة بالفيروس، إلا أن الحيرة لاتزال تسـيطر على شريحة كبيرة من المجتمـع، الذين يطالبون بمزيد مـن التوعية والمعلومات الدقيقة قبل اتخاذ قرار إعطاء اللقاح للطلاب.

ويـشير المختصـون إلى أن الوعي المجتمعي بمخاطـر فيروس الـورم الحليمـي الـبشري وفوائد اللقاح، يمثل خطوة أساسـية في الحد من انتشار الأمراض المرتبطة به، لافتين إلى أن جلسات التوعية والتثقيف الصحي تعد جزءًا من الجهود الرامية إلى تعزيز صحة المجتمع والحد من المخاطر المحتملة.

وأظهرت تغريدات على منصة «إكس» تباينًا كبيرًا في آراء المواطنين؛ حيث شـدد بعضهم على ضرورة الالتـزام باللقاحـات المُوصى بها مـن قبل وزارة الصحة، بينـما أعرب آخرون عـن مخاوفهـم من تلقي لقـاح لم يتم فهم آثاره الجانبية بشكل كامل.

وأعـرب العديد مـن المواطنين عـن قلقهم مـن تلقي اللقـاح، مؤكديـن أن المعلومات المتضاربـة على الإنترنت ومصـادر التواصل الاجتماعـي تزيـد مـن حـدة التردد. وقال المواطـن أحمـد العوفي في تغريـدة له على منصة «إكـس»: «أرغـب في حماية أطفالي، لكن ما زلت محتارًا بشـأن الأعراض الجانبية المحتملـة للقـاح، وأخشى اتخاذ قـرار دون معلومات كافية». وأضاف العوفي أن «الوعي بمخاطر الـفيروس واللقاح يظل محدودًا بين بعـض أولياء الأمـور، مما يخلـق حالة من القلق والتردد".

وذكـر المواطـن سـعيد الزدجـالي: «نرفض تمامًا فرض لقاح الـورم الحليمي على أبنائنا، نحـن أدرى بمصلحتهم، ولا نقبل أن يُجبرونا على اتخـاذ قرارات مصيريـة تخص صحتهم بلا نقـاش أو توعيـة كافيـة، وعلى الجهات المسـؤولة تقديم المعلومات بشـكل شفاف قبـل أي خطـوة، لـضمان حقـوق الأسر في الاختيار بحرية ومسؤولية».

وبينت المواطنة عائشـة الكندية أن المشكلة ليست في اللقاح نفسه، بل «في الطريقة التي يُدار بها الأمـر»، موضحة: «كيف يُتخذ قرار بهذه الأهمية دون التشاور مع أولياء الأمور؟ الرفض ليـس مجرد عناد، بل موقف طبيعي يعبّر عن حقنا في تقرير مسـتقبل أبنائنا بعد فهم كامل للفوائد والمخاطر المحتملة».

وبيّن المواطـن سـالم السـعيدي أن المجتمع يرفض أن يكون التطعيم إلزاميًا دون توضيح كامل للآثار والأبحـاث العلمية المتعلقة به، مضيفـا: «قبل أن ندعـم أي برنامج صحي، نحتاج إلى شـفافية كاملـة وبيانات دقيقة.. نحن نؤمن بالوقاية، لكن لا يمكننا اتخاذ قرار مصيري بشـأن أبنائنا دون معلومات واضحة وموثوقة».

من جانبها، قالت المواطنة فاطمة البلوشية: «أنا أم لطفلتين، وأريد حمايتهما، لكن أحتاج إلى جلسـة توضيحية مع مختص قبل اتخاذ القرار. هناك الكثير من المعلومات المتضاربة على الإنترنت، وهـذا يجعل القرار أصعب».

وأشـارت البلوشية إلى أن الحملات التوعوية الحالية ليست كافية لإزالة المخاوف، ويجب أن تكـون هنـاك لقاءات دورية مـع أولياء الأمور لتوضيح التفاصيـل العلمية المتعلقة باللقاح.

وأعربـت المواطنة نورة المعنية عن رأيها بأن المـدارس والمراكـز الصحية يجـب أن توفر ورشًا وجلسات إرشادية لأولياء الأمور، حتى يكـون لديهم فهم كامـل للفوائد والمخاطر، ويتمكنوا من اتخاذ قرار واعٍ بشـأن اللقاح.

وأضافت أن توضيح المخاطر والفوائد بشكل مباشر من المختصين سـيكون له أثر كبير في رفع مستوى الثقة بين الأسر.

وقال المواطن خالد الراشدي: «أؤمن بأهمية اللقاحـات، لكن أريد معرفـة كل التفاصيل قبـل إعطـاء ابنتي هـذا اللقـاح. كثير من المعلومـات المتناقضة تخلـق حالة من عدم الثقة».

وفي المقابـل، قالت المواطنة هناء السـيابية: «اللقـاح يوفر حماية مهمة ضـد السرطان، وأنا أنصح جميع أولياء الأمور بعدم التردد في تلقيه بعد استشارة الطبيب».

وأكد عدد مـن أولياء الأمـور ضرورة توفير جلسـات استشـارية منتظمـة في المدارس والمراكـز الصحية، تتيح الإجابـة عن جميع التسـاؤلات المتعلقة باللقـاح، لضمان اتخاذ القـرار بشـكل واعٍ ومـدروس، لافـتين إلى أن المعرفـة الدقيقـة والمعلومـات الموثوقة ستسـهم في تعزيز ثقافة الوقاية الصحية بين الأسر، وهو ما ينعكس على المجتمع بأسره.

مسقط تستضيف «مؤتمر الجامعات الرقمية العربي».. الثلاثاء

مسقط- العُمانية

تستضيف سلطنة عُمان ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمـي والابتكار، وبالتعاون مع الجامعة العربية المفتوحة، الثلاثاء القادم، أعمال مؤتمـر الجامعـات الرقميـة في العالم العربي ٢٠٢٥، تحت شـعار: «الابتكار الرقمي من أجل تعليم عالٍ مستدام ومرن» ويستمر ٣ أيام.

ويهدف المؤتمر إلى مناقشة أحدث الاتجاهات العالميـة في التعليـم الجامعـي الرقمـي، واسـتعراض التجارب الرائـدة في التحول نحو التعليـم المبتكـر والمسـتدام، بالإضافـة إلى بحث آفـاق التعـاون بين الجامعات العربية في مجـالات التكنولوجيا التعليميـة، والذّكاء الاصطناعي، والتعلّم المدمج.

ويسـتقطب المؤتمـر أكثر من ٣٠٠ مشـارك، وأكثر مـن ٨٠ متحدثًا متخصصًا من ٢٨ دولة، إلى جانب مشاركة أكثر من ١٠٠ منظم وقرابة ٧٠ مؤسسـة تعليمية عُليا، مما يعكس الزخم الكبير والالتـزام المشترك بدفع مسيرة التحول الرقمي في قطاع التعليم الجامعي بالمنطقة.

ويشكّل المؤتمر منصة تجمع قادة الجامعات، والـخبراء، وشركاء الصناعـة، والمبتكريـن في المنطقة العربية، لمناقشة دور الابتكار الرقمي في إعـادة تشـكيل منظومة التعليـم العالي، واستكشـاف الفرص الاسـتثنائية التي يُتيحها التحول الرقمي والذّكاء الاصطناعي في تطوير أسـاليب التدريس والتعلّم، بما يدعم أهداف الاستدامة والعولمة والمسؤولية الاجتماعية في التعليم.

ويتضمـن برنامـج المؤتمر جلسـات حوارية وحلقات عمـل متخصّصة، تتناول موضوعات متعـددة منهـا: مسـتقبل التعلّـم الهـجين والافتراضي، تـأثير الـذّكاء الاصطناعـي على المؤسسـات الجامعية، نمـاذج الحوكمـة في ظـل التحـولات الرقميـة، وآليـات تقييـم اسـتجابة الجامعات للتطـوُّرات التكنولوجية وانعكاساتها على حياة الخريجين بعد التخرج.

ويوفر المؤتمر فرصة لتبـادل الخبرات وأفضل الممارسـات التي تُسـهم في صياغة مسـتقبل التعليم الجامعي في العالم العربي.

73% نسبة الإنجاز بمشروع تطوير عين الكسفة

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

يتواصل العمل في مشروع تطوير عين الكسفة بولاية الرسـتاق (المرحلة الثانية) والذي يُعد أحـد أبـرز المشـاريع السـياحية والخدمية بمحافظة جنوب الباطنة، حيث بلغت نسـبة الإنجـاز فيـه نحـو ٧٣٪، في خطـوة تعكس الاهـتمام الكبير الذي توليـه الجهات المعنية بتطوير المواقع السياحية والحفاظ على قيمتها الطبيعيـة والتراثية. ويشـمل المشروع تنفيذ ١٠ مسـابح للرجال مزودة بدورات مياه، إلى جانب ٧ مسـابح مخصصة للنساء مع دورات مياه مسـتقلة، إضافة إلى إنشاء مسجد خاص بالنساء، بما يوفر بيئة خدمية متكاملة للزوار والعـائلات. ويتضمن المشروع أعمالًا لتحسين المشهد الجمالي للمنطقة المحيطة بالعين، من خلال إنشاء مظلات للفلج بالقرب من العين، وتركيـب لوحات تعريفية عنـد المدخل تبرز فوائد الـعين ومميزاتها الطبيعية، بما يسـهم في رفع الوعي السـياحي لدى الـزوار وإبراز القيمة التاريخية والبيئية للموقع.

ويهـدف المشروع إلى تطوير البنيـة التحتية لموقع عين الكسـفة، باعتباره واحدًا من أبرز المعالم السـياحية في سـلطنة عُمان، وذلك بما يـتماشى مع معايير الاسـتدامة البيئية ويعزز من جاذبية الموقع للسياح المحليين والدوليين. وتولي محافظة جنـوب الباطنة أهمية خاصة لهذا المشروع باعتباره رافدًا سـياحيًا وتنمويًا مهمًا للولاية، ومن المتوقع أن يسـهم اكتماله في تعزيز الحركة السـياحية للرسـتاق وتوفير مرافق خدمية تليـق بالزوار، إلى جانب دعم التنمية المحلية.

استقبال الدفعة الأولى من طلبة ماجستير الأمن الغذائي بـ«جامعة التقنية» في صور

صور- الرؤية

اسـتقبلت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصـور أول مجموعـة مـن طلبة الماجسـتير في تخصـص الأمن الغـذائي للعـام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، إذ رحب بالطلبة الدكتور راشد بن ناصر المطاعني مسـاعد رئيـس الجامعة بصور، والدكتورة عفراء بنت سـعيد العدوية عميـدة كلية العلـوم التطبيقيـة والصيدلة، وبحضـور الدكتور طاهر بن سـلوم النجادي نائـب مسـاعد رئيـس الجامعة للدراسـات العليا والبحث العلمي والابتـكار، والدكتورة سارة بنت حمد العريمية رئيسة قسم التقنية الحيويـة التطبيقية، وأعضـاء هيئة التدريس بالقسم، وطلبة الماجستير.

وبـدأ البرنامج بكلمة مسـجلة من سـعادة الدكتـور سـعيد بن حمـد الربيعـي رئيس جامعـة التقنية والعلـوم التطبيقيـة مرحباً بالطلبـة الجـدد في هذا البرنامـج، مشيرا إلى التـزام الجامعة بتطوير برامج الماجسـتير بما يتوافـق مع رؤيـة الدولة، وتعزيـز الاقتصاد المعـرفي والرقمـي. وقـدم الدكتـور راشـد المطاعني مسـاعد رئيس الجامعة بصور كلمة قال فيها: «إن مرحلة الدراسات العليا ليست مجـرد امتـداد للمرحلة الجامعيـة، بل هي نقطة تحول جوهرية نحو التعمق في المعرفة، وممارسـة البحث العلمـي الجـاد، وتطوير الفكـر النقدي، وصقل المهارات التي تؤهلكم للمسـاهمة الفاعلة في بنـاء مجتمع المعرفة وخدمة أوطانكم».

وسـلط الدكتور طاهر النجـادي الضوء على أهـداف البرنامـج الاستراتيجـيّ في تعزيـز البحث العلمي، ومسـاقات المنهج الأكاديمي وآلية تقييم الطلبة ومتطلبات الرسـالة، وأبرز الكوادر التدريسـية والإرشـادية المشـاركة، وشرح تفصـيلي للبيئـة البحثيـة والمختبرية المتوفرة، والفرص المتاحة للطلبة للمشاركة في مشاريع بحثية وتطبيقية.

وفي كلمتها، قالت الدكتورة عفراء بنت سعيد العدويـة عميـدة كليـة العلـوم التطبيقية والصيدلـة: «هـذا اليـوم الـذي نحتفي فيه بانطلاق رحلة علمية جديدة لطلبة الماجستير، هـذه الرحلة التي تمثل مرحلـة متقدمة من مسيرتكـم الأكاديمية والمهنيـة، وتُعدُّ خطوة نوعيـة نحو التميز والإبداع في ميادين العلوم التطبيقيـة والصيدلـة. إن التحاقكـم ببرامج الدراسـات العليـا هو دليـلٌ على طموحكم العـالي، وإيمانكـم العميـق بأهميـة العلم والمعرفـة كأدوات للتغـيير الإيجـابي وبنـاء المستقبل».

التعريف بالخدمات الرقمية لبلدية مسقط في «كومكس»

مسقط- الرؤية

شاركت بلدية مسقط في النسخة الرابعة والثلاثين من معرض كومكس العالمي للتكنولوجيا ٢٠٢٥، الـذي أقيـم خلال الفترة من ٨ إلى ١١ سـبتمبر الجـاري في مركـز عُمان للمؤتمـرات والمعارض، وذلك لاستعراض أبرز إنجازاتها في مجال التحول الرقمـي وجاهزيـة منظومتهـا الإلكترونية، من خلال التعريف بالخدمات الرقمية التي تقدمها للمواطنين والمقيمين، وعرض المشـاريع الخدمية الجارية والمسـتقبلية، والتـي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في مسـقط بما ينسـجم مع رؤيتها نحو بناء «مدينة ذكية ومستدامة".

وتضمنت مشـاركة البلدية تقديم مجموعة من الورش المتخصصة، التي سلطت الضوء على أبرز مبادراتها الرقميـة، ومنها النظام البلدي الموحد، الذي يمثل خطوة هامـة نحو توحيد الإجراءات وتحـسين كفاءة العمـل البلدي حيث يشـكل خارطة طريق لخلق مدن ذكية تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، إلى جانب خدمات محافظة مسقط الرقميـة، التـي تهدف إلى تبسـيط إجـراءات الحصول على الخدمات للمواطنين والمقيمين.

كما تطرقت الـورش إلى موضوعات مثل تحويل البيانـات إلى قرارات فعّالة باسـتخدام الخرائط الذكيـة، والرفـع المسـاحي للبيانـات المكانية، والتحول الرقمـي وأهم التطبيقـات والبوابات الحكوميـة الرقميـة، بالإضافـة إلى اسـتعراض مراحـل تطوير مركـز الاتصـال إلى مركز اتصال رقمـي، وشرح خدمات صندوق الزواج بمحافظة مسقط. وقال سعادة أحمد بن محمد الحميدي رئيس بلدية مسـقط: «نحرص في بلدية مسقط على المشـاركة السـنوية في معـرض كومكـس العالمـي للتكنولوجيـا، بهدف اسـتعراض أبرز إنجازاتنـا الرقميـة وجهودنا في مجـال التحول الرقمي، والتعريف بأحدث التقنيات المستخدمة في العمل البلدي، وتبادل الخبرات مع المؤسسات المشـاركة، والتواصل مع أبنـاء المجتمع للاطلاع على تجاربهـم، بمـا يعكـس التزامنـا بتوظيف الابتـكار وتسـخير التقنيـات الحديثـة لتقديم تجربـة متكاملـة عاليـة الجـودة والكفـاءة للمسـتفيدين، والمسـاهمة في دعم مستهدفات رؤيـة عمان ٢٠٤٠ الرامية إلى بناء اقتصاد رقمي قائـم على المعرفة والابتـكار ومواكب لمتطلبات العصر الحديث."

وأطلقـت البلديـة خلال مشـاركتها موقعهـا الإلـكتروني الجديد، الذي يتميز بتصميم حديث وسـهل الاسـتخدام، ويقدم خدمـات إلكترونية متكاملـة للمسـتفيدين من الأفـراد والجهات الحكومية والقطاع الخـاص، مع إمكانية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من خدمات بسهولة ومرونة.

وحصلت بلدية مسقط على جائزة مبادرة حداثة للتميز في صناعة الأمن السـيبراني لنسخة ٢٠٢٥ ضمن فئة المؤسسـات الحكومية، والتي يشرف عليها المركز الوطني للسلامة المعلوماتية في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

حافة السؤال

حمد الصبحي

مستقبل سوق العمل بين عُمان والبحرين

قد تبدو ورشـة العمل التي نظمتها وزارة العمل في سـلطنة عُمان بالتعاون مع نظيرتها في البحرين جزءًا من سلسـلة اللقاءات الثنائية المألوفة في المنطقة، لكنَّ التمعُّن في تفاصيلها يكشـف أنها لم تكن مجرد اجتماع عابر؛ بل خطوة تحمل دلالات عميقة ورؤية متجددة، تنبثـق من مشروع شراكة إنسـانية واقتصاديـة متجذرة في التاريـخ، ومتطلعة نحو آفاق أرحب من التعاون والإبداع.

على مدى يومين في مسقط، لم تقتصر الورشة على استعراض السياسات أو تبادل التجارب، بل تحولت إلى منصة فكرية وعملية تنطلق من قناعة راسخة، أن الإنسان بوعيه ومهاراته هـو الثروة الحقيقية التي لا تنضب، وأن التنمية تبدأ من الإنسـان وتنتهي به، فيما تبقى السياسات والأدوات مجرد وسائل مساندة.

من يقرأ التاريخ يدرك أن علاقة عُمان بالبحرين ليست وليدة العصر الحديث، بل تعود إلى زمن كانت فيه البحار جسورًا للتجارة والتبادل الثقافي؛ حيث تلاقت النفوس وتكوّن وجدان مشترك قوامه العمل الجاد وروح المثابرة، واليوم، ومع تغيّر الزمن، تتجدد هذه الروابط في إطار مؤسسي أكثر انتظامًا، لكنه يظل متمسكًا بجوهره الأصيل، الإنسان المبدع الباحث عن دوره في فضاء العالم. وقد لخَّص سـعادة السـيد وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية هذا المعنى حين قال: "الاسـتثمار في الكفاءات الوطنية هو الركيزة الأساسـية لبناء اقتصاد مسـتدام وقادر على مواجهة التحديات". عبارة تختصر فلسـفة المرحلة؛ إذ لم يعد الرهان على الموارد الطبيعية وحدها كافيًا، بل أصبح المورد البشري المبدع هو معيار التفوق في عالم تحكمه التكنولوجيا وتفرضه التحولات المتسارعة للأسواق.

لقـد أدرك البلدان معًا أن بناء القـدرات الوطنية وتطوير المهارات المتجددة لم يعد خيارًا، بل ضرورة وجودية. ومن هنا تتجلى قيمة التعاون الثنائي كوسيلة لتبادل الخبرات وصياغة حلـول مبتكرة للتحديـات المشتركة. وقد جاءت كلمات وكيل العمـل البحريني لتؤكد أن التجربـة العُمانيـة في تنظيم سـوق العمل تمثل نموذجًا يحتـذى، في الوقت الذي عرضت فيه البحرين تجربتها في تشـجيع القطاع الخاص وتمكين الشباب والمرأة. وهنا يبرز تقاطع جوهـري: أن التنمية الحقيقية لا تصنعها الدولة وحدهـا، بل تقوم على شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، وعلى تمكين الأفراد ليكونوا شركاء في صناعة المستقبل.

وتبقى قضية الباحثين عن عمل، خصوصًا بين الشـباب الذين يشـكلون الشريحة الأكبر في المجتمـع، أحد أبرز التحديات أمام دول الخليج، ومن هنا كان تناول الورشـة لمحاور مثل ريـادة الأعمال، وتمكين المرأة، وتعزيز الابتكار، دعوة صريحة لإعادة تعريف النجاح بعيدًا عن الوظيفة الحكومية، وتوسيع الأفق أمام اقتصاد يقوم على الإبداع والريادة.

ولا يمكـن النظر إلى هـذا اللقاء بعيدًا عن المشـهد العالمي المتغير؛ فالـذكاء الاصطناعي، والتحـول الرقمي، والطاقة النظيفة، وإعادة تشـكيل سلاسـل التوريـد، كلها عناصر تعيد رسـم خريطة الاقتصاد الدولي. والسـؤال المطروح؛ كيف يمكن لدول صغيرة نسبيًا كعُمان والبحريـن أن تضمـن لنفسـها موقعًا في هذا المشـهد المعقد؟ الجواب جـاء واضحًا؛ عبر الاسـتثمار في المورد البشري، لأنه السبيل الوحيد للتفوق في زمن لم تعد فيه الثروات تقاس بما في باطن الأرض، بل بما في العقول من معرفة وقدرة على الابتكار.

وقد أثنى الوفد البحريني على التجربة العُمانية في نظام الاعتماد المهني، باعتباره فلسـفة تعيـد الاعتبـار لقيمة العمـل وتمنح العامل إحساسًـا بالجـدارة والاعتراف، فيما أضافت برامـج البحرين في دعم الشـباب والمرأة ورعاية ريادة الأعمال بعـدًا نوعيًا يثري التجربة الخليجية المشتركة. بعيدًا عن الجوانب الفنية، حملت الورشـة بعدًا ثقافيًا وحضاريًا، إذ لم يكن الهدف تبادل السياسـات فقط، بل تبادل الرؤى حول معنى العمل ومكانة الإنسـان ودور الدولة في تشـكيل المسـتقبل. لقد بدا اللقاء، في جوهره، نقاشًا حضاريًا حول كيفية إعادة صياغة المجتمعات الخليجية ذات التاريخ البحري والتجاري العريق، في عصر الثورة الرقمية والعولمة. وفي النهاية، فإنَّ ما خرجت به الورشة يختصر في مشهد واحد؛ الكفاءات الوطنية في الصدارة، والتعاون العُماني البحريني نموذج يُحتذى به في المنطقة، نموذج يضع الإنسـان في قلب التنمية، ويجعل من الشراكة وسـيلة لتحقيق الحلم العربي الأكبر في بناء مستقبل مستدام.

وتبقى كلمة شـكر واجبة لكل من بادر وفكر ونفذ هذه الورشـة، وللبحرين العزيزة التي حضرت بأهلها الكبار بمكانتهم والمحبوبة بمكانتها في القلوب.

بعد قطر.. أنتم في خطر

د. إبراهيم بن سالم السيابي

دوَّى صوت الانفجار في سماء الدوحة، وتحوَّل ليل المدينة الهادئ إلى نارٍ ولهبٍ. لم يكن أحد يتوقع أن تصلَ الطائرات الإسرائيلية إلى العاصمة التي جعلت من نفسها جسرًا للحوار لا ساحة للقتال، إلى الدولة التي احتضنت مفاوضات الهدنة وقدمت نفسها وسيطًا بين الأعداء. لكن إسرائيل فعلتها، واخترقت الأجواء، واستهدفت اجتماعًا يبحث عن وقف النار وإعادة الأسرى، وكأنها تعلن صراحة: لن يمنعنا أحد، نحن من يحكم المشهد، ونحن من نُقرر من يعيش ومن يموت.

الغارة الأخيرة لم تستهدف مجرد سياسيين؛ بل قادة حماس وهم يجلسون على طاولة التفاوض لإنقاذ حياة الأبرياء ووقف نزيف الدم. هذا النوع من الاغتيال ليس مجرد هجوم عسكري؛ بل هو أبشع أنواع الإرهاب: إرهاب الدولة، فهو ينتهك كل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية. لا يمكن تصور أن يُقتل إنسان وهو يُفاوض لإنقاذ حياة الآخرين، وأن تُزهق أرواح أبرياء لم يرتكبوا شيئًا، كما هو حال رجل الأمن القطري الذي فقد حياته بلا سبب سوى تواجده في المكان الخطأ، وتعاقب معه عائلته التي حُرمت منه فجأة. هذه الخسة تتجاوز كل حدود الأخلاق والسياسة، وتضع العالم أمام فاجعة أخلاقية وسياسية من الطراز الأول.

ما يُثير الدهشة والصدمة في هذا الاعتداء، أن إسرائيل انتهكت سيادة دولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وقصفت مجالها الجوي مباشرة، أمام أنظار العالم. هذا الفعل ليس مجرد عدوان عابر؛ بل رسالة صريحة لكل الدول أن إسرائيل فوق القانون الدولي، والقوانين الدولية نفسها أصبحت عاجزة عن حماية أي دولة مهما كانت مكانتها. كيف لدولة أن تقتل قادة سياسيين على أراضي دولة مستقلة ومعترف بها دوليًا، دون أن يجرؤ أحد على الردع؟

الغارة على الدوحة أثارت غضبًا قطريًا مشروعًا، فهي طالما حافظت على موقف الحياد، وسعت إلى الوساطة بين الأطراف المتحاربة، وحاولت إنقاذ الأرواح. هذا الاعتداء الفظيع على دولة محايدة لا يمكن تبريره، ويزيد من حجم الخطر الإقليمي، ويكشف حجم التحدي الذي تواجهه قطر في حماية سيادتها واستقلال قرارها السياسي.

دولة قطر ليست دولة هامشية. هي لاعب إقليمي مهم، وصوت حاضر في الأمم المتحدة، ووسيط قبلت به الأطراف المتحاربة والعواصم الكبرى. إضافة إلى ذلك، تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية، أكبر قاعدة جوية أمريكية في الشرق الأوسط ومركز قيادة العمليات الجوية الأمريكية في المنطقة، ومع ذلك لم يتحرك أحد لردع الغارة، وكأنها رسالة أن القوة وحدها هي التي تحكم، وأن العالم مكتوف الأيدي أمام إسرائيل.

هذه العربدة ليست جديدة؛ فإسرائيل قصفت إيران وهي تتفاوض على ملفها النووي، وضربت دمشق وبيروت مرارًا، وأمطرت غزة بصواريخها، وما زالت مجازرها مستمرة حتى اليوم. أطفال يصرخون تحت الركام، نساء يحاولن حماية ما تبقى من حياتهن وحياة أطفالهن، شوارع تحولت إلى أنقاض، ومستشفيات أصبحت مقابر جماعية، مدارس أغلقت أبوابها خوفًا من القصف، وأسواق صارت خاوية من الناس وقطاع يئن من الجوع بلا طعام. والمأساة لا تقتصر على فلسطين ولبنان وسوريا؛ إسرائيل تضرب اليمن يوميًا تقريبًا، واليوم الدوحة. صدق من يصدق ذلك؟ إسرائيل أصبحت وكأنها تحكم العالم، تفعل ما تشاء، بلا رادع، بلا عقاب، وبلا حسيب ولا رقيب، والعالم كله مكتوف الأيدي، مشاهد ومغمض العينين.

الأخطر أن حلم إسرائيل الكبرى لم يعُد فكرة بعيدة أو هاجسًا نظريًا. لقد صرح نتنياهو غير مرة، وبكل فخر ودون أي رادع، أن إسرائيل لن تسمح بقيام أي قوة تعارضها، وأنها ستعيد رسم مستقبل المنطقة بما يضمن تفوقها المطلق. والسؤال هنا: من سيمنعها من تحقيق ذلك؟ حالنا يعرفه القاصي والداني؛ انقسامنا وضعفنا وانشغالنا بأنفسنا يجعل الطريق أمام هذا المشروع مفتوحًا على مصراعيه.

هكذا صار العالم: مجلس الأمن مشلول، والقانون الدولي غائب، وحقوق الإنسان سلعة انتقائية تُباع وتُشترى حسب المصالح. ما يحدث هو عودة صريحة إلى شريعة الغاب: القوي يفرض إرادته والضعيف يدفع الثمن. وإسرائيل تعلم أن لا أحد سيوقفها طالما أن الولايات المتحدة تمسك بيدها وتحميها من أي مساءلة. أما العرب؛ فقصتهم قديمة متجددة. ضعفهم لم يعد في قلة العتاد وحده، بل في فقدان الإرادة الجماعية. مواقف متفرقة، بيانات لا تسمن ولا تغني من جوع، ردود أفعال موسمية سرعان ما تخمد. لم تعد لدينا رؤية موحدة، ولا استراتيجية تحمي سيادتنا، ولا قدرة على فرض كرامتنا على الطاولة الدولية.

الغارة على قطر يجب أن تكون جرس إنذار لا صفعة عابرة. اليوم الدوحة، وغدًا قد تكون أي عاصمة عربية أخرى. إذا لم نعد ترتيب بيتنا الداخلي، ونقوّي دفاعاتنا، ونبني موقفًا عربيًا موحدًا، وننوّع تحالفاتنا بعيدًا عن الارتهان المطلق لواشنطن، فسنجد أنفسنا جميعًا تحت رحمة منطق القوة.

يا عرب، استيقظوا قبل فوات الأوان. بعد قطر، أنتم في خطر! هذه ليست صرخة غضب؛ بل إنذار أخير، فإما أن تنهضوا الآن وتستعيدوا مكانتكم، أو تنتظروا دوركم وأنتم مكتوفو الأيدي حتى يسقط آخر جدار من جدرانكم.

ماذا بعد التفاعل مع منصة «تجاوب»؟

خلفان الطوقي

أكملت المنصة الإلكترونية «تجاوب» الخاصة بالشكاوي والبلاغات والمُقترحات والطلبات إلى الهيئات الحكومية عدة شهور منذ تدشينها، ولاقت قبولًا مجتمعيًا منقطع النظير، وتعامل معها إلى الآن أكثر من ٥٧ ألف مستفيد ومستفيدة، والعدد في تزايد مستمر، وهذا هو خير دليل على نجاحها، وانضمام جهات حكومية جديدة لم تكن منضوية إلى المنصة لهو دليل آخر، وتدشينها من خلال تطبيقها على متجري «جوجل بلاي» و «أبل ستور» الأسبوع الماضي، دليل إضافي على أنَّ المنصة في طريقها الصحيح المرسوم لها منذ البداية في عملية التحول الرقمي المنشود، وتجويد الخدمات الحكومية.

كثيرٌ من المبادرات الحكومية تبدأ بحماس، وقد يصيبها الإهمال والقصور إذا لم تحتضن بما فيه الكفاية، وهذه من المبادرات التي لا يتمنى أحد من المتعاملين معها أن تهمل، بل أن تتطور وتتحسن بما يتناسب مع المتغيرات اليومية، خاصة أنها سوف تكون مع الأيام هي أكثر أداة تواصل بين «المستفيد» و«الجهة الحكومية» و«متخذي القرارات» في هذه الجهة أو تلك. لا يُراد لهذه المنصة أن تكون ساعي بريد بين طرف وآخر؛ بل يُراد لها أن تكون أكثر من ذلك، عليه، ولكي لا تفقد زخمها الذي بدأت به، لابد من تفعيل عدد من النقاط، وأهمها:

- فريق الرصد: يرصد نوعية ما يصل إلى هذه الجهات الحكومية، ولا أشك للحظة أن هذا معمول به، ولكن من المهم نشره لعامة الناس من خلال كافة الوسائل الإعلامية تحقيقا للشفافية.
- فريق التواصل: وهنا لا أقصد التواصل الإلكتروني التلقائي الذي يبعث بالرسالة أن البلاغ أو الشكوى أو المقترح هو قيد التنفيذ، إنما المقصد هنا التواصل الهاتفي أو اللقاء الشخصي يتم فيه ما تم تطبيقه فعليًا، أو العكس تماما أن البلاغ غير قابل للتطبيق الميداني لموانع معينة، وفي كلا الحالتين سوف يتحقق أهم الأهداف وهو الاهتمام والتواصل الفعال وبناء الثقة بين الحكومة والمتفاعلين مع المنصة.
- مشاركة رئيس الوحدة والإدارة العليا: من خلال اطلاعهم بتقارير شهرية أو ربع سنوية بما يصل لجهاتهم من خلال المنصة، وكيف تم التعامل مع ما يصلهم، وتقرير يوضح نوعية البلاغات، والتحديات التي توجههم، والخطط المستقبلية لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.
- تقييم مُستقل: من الضرورة تعيين جهة مستقلة تماما هدفها التقييم والتحسين، هدفها رصد كل من: الإنجازات والتحديات والتحسينات المستقبلية لكل جهة حكومية منذ تدشين هذه المنصة إلى لحظة التقييم العشوائي (randomly) أو المحدد بوقت معين متفق عليه.
- فريق التدخل: بعد رفع التقييم من جهة معينة، لا بُد من وجود جهة أخرى للتدخل لعمل المعالجات اللازمة وفي أسرع وقت ممكن، وهذا الفريق لا بُد من أن يكون ممكنا من جهة عليا من ناحية، وممكن ومسرع لجميع الجهات المنضوية تحت هذه المنصة من ناحية.

لن يقتنع المواطن أو المقيم أو أي متفاعل بهذه المنصة ما لم ير نتائجها في أرض الواقع، وليس بالضرورة حل جميع طلباته، لكن من المهم أن يعرف ما حصل لطلبه، هل تم حله؟ أو لا يُمكن حله لسبب معين؟ وفي كل الأحوال، من المهم أن تكون منصة «تجاوب» أداة تواصل، تحمل بين طياتها الثقة والشفافية وإرادة التغيير والتحسين والتجويد الجاد للخدمات الحكومية والتحول الرقمي النوعي والمتسارع، وألا تفقد زخمها وبريقها ويطالها الإهمال وقلة التفاعل.

إن أردنا أن نقطف سويًا علينا أن نزرع سويًا

إسماعيل بن شهاب البلوشي

اعتادت أمتنا، عبر مراحل مختلفة، أن تنظر إلى الثمار أكثر من نظرها إلى الزرع، وإلى النتائج أكثر من نظرها إلى الأسباب. كأننا نتعلق بما هو قريبًا وسهل المنال، بينما نتردد في خوض مشقة العمل الجماعي العميق، والتفكير الاستراتيجي البعيد، وبناء الأسس المتينة التي تسبق أي حصاد.

هذه الذهنية جعلتنا نختلف عند مرحلة النتائج؛ إذ تتعدد الأصوات وتتصارع حول من يملك الحق في قطف الثمار، بينما الجهد المشترك كان في الأصل ضعيفًا أو شبه معدوم.

اليوم نرى كثيرًا من الدول حتى الأشقاء منها – تعمل بمفردها، تسير وفق أجنداتها الخاصة، لا تنظر إلا لمصالحها أو ما يناسب وضعها المالي أو علاقاتها الخاصة ومن ترى أنه أقرب لها. وإذا حدثت أزمة بسبب خياراتها، فإنها سرعان ما ترفع الصوت مطالبة الآخرين بالوقوف معها، وتستحضر شعارات العاطفة: «أين العروبة؟ أين الأخوّة؟ أين التضامن؟».

لكن التضامن الحقيقي لا يُبنى بالهتاف ولا في لحظة المحنة، بل في التخطيط المشترك منذ البداية، وفي تحمّل المسؤولية قبل وقوع النتائج لا بعدها.

جوهر الأزمة أن الفكر العربي ظل أسيرًا للفردية، يتراوح بين زعيم أو حزب أو تيار، ولم يتحول بعد إلى «فكر الدولة» أو «فكر المجتمع».

إذا أردنا أن نصنع تحولًا حقيقيًا، فلا بد من الانتقال من ضيق الفرد إلى سعة المؤسسة، ومن نزعة المصلحة اللحظية إلى الرؤية المشتركة الممتدة. الفكر الاستراتيجي هو الذي يحمي الأمة من المفاجآت، وهو الذي يُحدد متى نتفق ومتى نختلف، وكيف نصوغ مواقفنا بوعي، لا بردود أفعال عاطفية.

لقد أثقلت الأمة ترسبات الماضي: نزاعات قبلية، انقسامات مذهبية، حساسيات مناطقية، وصراعات سياسية أكلت من جهدها وزرعها. إن تجاوز هذه الترسبات ليس ترفًا، بل ضرورة وجودية. من دونها سنظل نُكرر الدائرة نفسها: قطفٌ متنازع عليه من دون زرعٍ مشترك.

إن وحدة الهدف، والصدق في التعامل، والشجاعة في تجاوز الإرث السلبي، هي مفاتيح الزرع الجماعي الذي يضمن الحصاد المشترك.

الزرع هنا ليس مجرد صورة بلاغية، بل هو تعبير عن كل جهد تأسيسي: الزرع في التعليم والفكر لإعداد أجيال تعرف كيف تدير مستقبلها، والزرع في الاقتصاد ومشاركة الدولة المحتاجة للمال من أصحاب الغنى.

المثل العُماني السائد «الحاجة الرجال هو إكرامهم وقت الراحة لتجدهم يوم الشدة». والفكرة الأقرب إلى العروبة ألا يستغل البعض مالهم في حين أن الأخ بحاجة له ولا يجعله سببًا لتذمر جاره.

في الأثر: إذا طبخت فلا تجعل جارك يشم الطعام فقط؛ بل أعطه! وفي الأثر أيضًا: راعي أهلك إن كنت غنيًا، فلا تلبس ابنتك أفضل من بنات أعمامها إن كانوا أقل غنى.

البناء العربي شكله بيت واحد، لكنه دهاليز لا تلتقي في المجلس العام لتأكل سويًا؛ بل إنها قد تحفر الجدار وتنسى أنه جدار واحد سيسقط على الجميع.

البيت العربي يحتفل عند الجيران بملابس جميلة لكنه يرتدي ملابس ملونة في داخله. تحملتكم العروبة أزمانًا حتى علم القريب والبعيد أنه اسم حروفه كحجر الدومينو تدحرج الواحدة الأخرى.

وبناء استقلال حقيقي لا يتأثر بعواصف الخارج يحتاج إلى تضحية وأسس وصدق والتقاء في فكرة الهدف العربي وإن لم يكن عليكم أن تجدوه وتسموه وتؤمنوا به.

الزرع في الأمن والدفاع لحماية الكيان المشترك من المخاطر، والزرع في الثقافة والإعلام لبناء وعي ناضج يرفض التفرقة ويحتفي بالوحدة.

من يزرع في هذه الحقول جميعًا يحق له أن يقطف ثمرة العزة والكرامة والاستقرار. أما من يكتفي بالشعارات ويهرب من مسؤولية الزرع، فلن يذوق سوى مرارة الخيبة والتأخر.

وأخيرًا.. المعادلة واضحة وبسيطة لكنها صعبة التطبيق: إن أردنا أن نقطف سويًا، فعلينا أن نزرع سويًا. لا نتائج بلا مقدمات، ولا حصاد بلا تعب، ولا وحدة بلا مشروع مشترك.

إنَّ المستقبل لا يُعطى هدية، بل يُصنع بالوعي والعمل والتخطيط. وحين تدرك الأمة هذه الحقيقة وتؤمن بها، تتحول من جمهور متفرج إلى صانع تاريخ.

فليت شعري يقرأ بترفع حفظ الله الأمة من شر الفتن وسلم قادتنا جميعًا من كل شر.

لا تُفرِّطوا في الأولمبي ولا الميمني

أحمد السلماني
hakeem225@hotmail.com

خسارة منتخبنا الوطني الأولمبي لكرة القدم فرصة التأهل إلى نهائيات كأس آسيا ٢٠٢٧ لم تكن مجرد إخفاق رياضي عابر؛ بل مؤشر خطير على طريقة إدارة ملفات المنتخبات الوطنية؛ فالمجموعة التي وقع فيها المنتخب لم تكن مستحيلة والتي تضم: العراق وكمبوديا- المستضيف- وباكستان المتواضع مع كامل التقدير، ومع ذلك خرجنا بخُفي حنين، لنواصل الغياب المتكرر عن النهائيات؛ اذ لم نتأهل سوى مرتين من أصل ٧ محاولات! وهو رقم ومؤشر ودليل على أنَّ العمل على مستوى الفئات السِنِّية عبثيٌ وبوصلته فقدت المسار الصحيح ومنذ عقود للأسف!

هذا المُنتخب الأولمبي هو المستقبل الحقيقي للكرة العُمانية، وهو من سيشكل العمود الفقري للمنتخب الأول في السنوات القادمة، خاصة مع تقدم أعمار عناصر «الأحمر» الحالي. والأهم أنَّ الدفة الفنية للمنتخب الأولمبي يتولاها المدرب الوطني بدر الميمني، الذي صنع في مدة قياسية لم تتجاوز عشرة أيام منتخبًا رديفًا مُتميزًا ونجح في قيادته للتتويج بلقب بطولة غرب آسيا، وهو إنجاز لم يأت من فراغ؛ بل من عقلية مدرب واعد يعرف كيف يكتشف الحلول ويصنع الفرق. فهل يعقل بعد كل هذا أن نفرط في الميمني أو في المنتخب الأولمبي؟

ما حدث في التصفيات يثير علامات استفهام. المباراة الأولى أمام كمبوديا لُعبت تحت أمطار غزيرة وأرضية غرقت بالمياه، ومع ذلك لم يُتخذ أي موقف رسمي لوقفها أو الاعتراض عليها سوى مطالبات الجهازين الفني والإداري حينها، بينما مباريات أخرى في التصفيات ذاتها أُجلت لذات الظروف. ثم جاءت الطامة باستدعاء ثلاثة من أعمدة المنتخب الأولمبي للانضمام إلى المنتخب الأول في بطولة ودية، على حساب مُشاركة رسمية مصيرية. نعم، التركيز منصب حاليًا على مباراتي الملحق المؤهل للمونديال، لكن كان بالإمكان التريث حتى نهاية التصفيات، فالنتيجة أن الأولمبي جُرّد من أهم أوراقه، سر نجاح الأحمر الأولمبي كان في هؤلاء الثلاثة.

ولم يتوقف الارتباك هنا؛ فمنتخب الشباب فقد مدربه حمد العزاني بعد إلحاقه بالجهاز الفني للمنتخب الأول إلى جانب البرتغالي كارلوس كيروش، تألق المنتخب في البطولة الخليجية، ولكن كان بالإمكان أفضل مما كان، فهو منتخب يمكن البناء عليه فيما جرى تهميش منتخب الناشئين قبل أن يُعاد تذكره على عجل، ليُكلّف مدرب وطني مؤقت وتم تجميع اللاعبين بالترشيحات. وسيشارك المنتخب الصغير في بطولة ودية إقليمية وسط مخاوف من أن يتم تثبيت العناصر الحالية بعد البطولة بلا إعادة تقييم، رغم أننا نتحدث عن الفئة التي صنعت لنا تاريخًا ذهبيًا حين تُوّجنا أبطالًا لآسيا للناشئين مرتين وحققنا رابع العالم عام ١٩٩٥.

إنَّ ما يجري يعكس فوضى إدارية وبعثرة للجهود، نحن لا نعترض على إعطاء الأولوية للمنتخب الأول، ولكن ليس على حساب منتخبات المستقبل ولا على حساب مدرب وطني أثبت كفاءته مثل بدر الميمني. الكرة العُمانية بحاجة إلى عمل مؤسسي حقيقي، وإلى استقطاب خبير فني عالمي يعمل مع مدربي الأندية والمنتخبات لتشخيص واقع اللعبة وصياغة خارطة طريق واضحة.

دون ذلك، سنظل كما يقول المثل الشعبي «نعجن المسيلة» ولن نبني منتخبات قادرة على المنافسة قاريًا وعالميًا.

1 أبي.. الغائب الحاضر
فايزة بنت سويلم الكلبانية

2 تشارلي كيرك يعود لخالقه!
معاوية الرّواحي

3 الاحتلال ينازع أنفاسه
د. سعيد الكثيري

4 قطر بين تحديات التحالف وضغوط المواجهة
خالد بن سالم الغساني

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

قمَّة الدوحة.. استثنائية بمعنى الكلمة

لا يُمكننا رؤية القمة الاستثنائية التي من المقرر أن تستضيفها العاصمة القطرية الدوحة غدًا الإثنين، غير أنها استثنائية بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ؛ فالوضع في منطقتنا العربية يشهد تحوّلات بالغة الخطورة، وباتت المنطقة على صفيح ساخن بسبب المجرم المطلوب للعدالة الدولية بنيامين نتنياهو، الذي دفعته غطرسته وغروره لاستهداف عاصمة عربية وهي الدوحة، بهدف اغتيال قادة المقاومة الفلسطينية الذين يمثلون الوفد المفاوض.

نعم إنها قمة استثنائية ويجب أن تكون كذلك، وأن تكون علامة فارقة في تاريخ العرب والمسلمين وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فغزة الآن قاربت على عامين من الإبادة الجماعية، والآن تُستهدف إحدى عواصمنا الخليجية والعربية.

اليوم ينعقد اجتماع وزراء الخارجية العرب والمسلمين، تليه قمة قادة الدول، ونحن الآن نعيش لحظات فارقة وحرجة ونأمل أن تخرج هذه القمة بقرارات عربية وإسلامية موحدة لمعاقبة الاحتلال المجرم ووقف نزيف الدم في غزة، حتى لا يستهتر الاحتلال مرة أخرى بالسيادة العربية.

إنَّ دولنا العربية والإسلامية قادرة على فعل الكثير وتغيير المشهد بالكامل، ولذلك نأمل أن تتحول نتائج القمة من بيانات الإدانة إلى القرارات الملامِسة للواقع لردع هذا الاحتلال الغاصب، ومعاقبته سياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا، كما إن أملنا كبير أن تكون هذه القمة لحظة فارقة في تاريخنا جميعًا.

الرّؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

على شارع الوطن

د. صالح الفهدي

جلستُ وابني العائد منذ يوم من عاصمة الضباب لندن، بعد أن أمضى عامًا كاملًا في جامعة «إمبريال كوليدج لندن»، ونحن نشربُ ماء النارجيل «المشلي» أمام محلٍّ بسيط، مواجهين لشاطئ السيب، حينما قال ابني وقد بدا مُستمتعًا باللحظة: بالأمس كُنتُ أجلس في شارع Mayfair في لندن وهو من أشهر وأثرى الشوارع في لندن، إنَّما هذه اللحظة التي أجلسها في شارع بسيط من شوارع وطني لا يُعادلها ثمن، ولا تُساويها أية مشاعر.

هذا الشعور المُكتنز بالطمأنينة لا يشعر به سوى من تغرَّبَ عن موطنه، أو من سافر حتى في إجازةٍ قصيرةٍ، إذ إنَّه حينما يعود ومجرَّد أن يطأ أرض وطنهِ، يشعر بأمانٍ، واطمئنان، فكم تداولنا تلك الجملة بعد سفر من الأسفار، ونحن ندخل بيوتنا: «لا شيء يساوي الراحة والطمأنينة مثل البيت»، وما ذلك إلا تعبير عن حب الوطن والأُنس به.

في مُقدمة كتابي «مسيرة الإنجاز» الذي أصدرته وزارة الإعلام منذ عشرين عامًا، كتبتُ في بداية فصله الأول: «كانت أوَّل رحلة لي خارج حدود هذا الساكن في الروح، الرابض في اختلاجة العروق: الوطن، في تلك الليلة كان الموعد الأوحد مع الحلم الذي لا أفق فيه، إنما كان له اتساع شاسع، ومدىً رحيبٌ، لقد فاضت الصورة بتراب الوطنْ الدافئ، انهمرت عليه قطرات المطر في شبه تغريد مائي، روحاني، متصل بالسماء، مع عنوان لا مرئي يوصم المشهد بأنه الوطن.. لماذا لم يتسع الحلم لوجوهٍ أخرى غير هذا الوجه الكبير الناضح بعبقه في حنايا الذاكرة؟!» (انتهى).

يسكننا الوطن، فلا نجدُ له بديلًا في أعماقنا، ذلك البديل المعادل في الشعور العميق للانتماء بالأرض، والشعور بالهوية، فما كان الوطن يوما قطعةً من تراب اليابسة، أو بُركًا من ماء، إنما هو ذاكرةٌ، وتاريخٌ، وعاطفةٌ، وامتدادٌ جيني بشري متراكم عبر الزمن، كل ذلك يسكننا فيجعلنا نتمسَّكُ بوطننا، الذي نعدَّه «الأُمُّ الرَّؤوم» تلك الأم الحانية على أبنائها، والمشتاقة إليهم دائمًا أينما كانوا.

يقول الشاعر العماني الكبير أبو مسلم الرواحي البهلاني:

لهَا عَلى القَلْبِ مِيْثَاقٌ يَبُوءُ بِهِ
إنْ بَاءَ بالحُبِّ للأوطانِ إيمانُ

حين التقيت بأحد اللاجئين في دولةٍ من دول العالم، دعا لي بدعوة واحدة كانت هي الأثمن له إذ عاش قساوة التشرُّد والإذلال، قال: «الله يخلِّي لكم وطنكم»، ولا يُمكن أن يشعر أي أحد بمثل شعورِ هذا اللاجئ الذي يمدُّ يديه طالبًا العونَ من النَّاس، وقد أفضى به الزمن مشرَّدًا، يشعر بذلَّةٍ وانكسارٍ في وطنٍ ليس وطنه. حفظ الله وطننا، ومدَّ ظلَّه الآمن على من استظلَّه، وغرس حبَّه غرسًا في أبنائه، ينبتُ ولاءً وانتماءً ومحبَّة.

الكيان المتغطرس والحرب المفتوحة وقمة الدوحة

د. محمد بن خلفان العاصمي

لم يتورع الكيان الإسرائيلي الخبيث عن أي فعل دنيء ولم يتوقف إجرامه عند حدود مُعينة، والواضح أنه لا يكترث لأحد ولا يهتم بأية قوانين ومعاهدات ومنظمات، ولم يعد لديه أي حرج دبلوماسي لتمرير مخططاته، فقد أعلن بكل وقاحة عن أهدافه المعروفة تاريخيًا، وخرج المجرم نتنياهو ليُعلن عن مشروع «إسرائيل الكبرى» دون تردد، بعد أن كان هذا المشروع حبيس السرية والتخطيط غير المُعلن، ولم يعد يخشى هذا الكيان أي شيء ولا يحسب حسابًا لردود الفعل التي قد تنتج عن تصرفاته الهمجية وأفعاله الهوجاء، ولسان حاله يقول «الزمان زماني والمكان مكاني»!

ومنذ بداية طوفان الأقصى، قصف هذا الكيان مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، فمن سوريا إلى لبنان إلى واليمن وقطر، ودخل في حرب جوية مباشرة مع إيران، هذه التصرفات غير مسبوقة ولم يحدث أن تصرف هذا الكيان بهذه الصورة اللامبالية بالعواقب، وهذا له دلالات كثيرة ويطرح تساؤلات عن السبب وراء كل هذه الجراءة وعدم الاعتبار الذي يُبديه رئيس وزراء هذا الكيان المحتل والتصرفات الرعناء والاستمرار في توسيع دائرة الحرب وإكمال مخطط القضاء على قطاع غزة، كل هذه التصرفات تؤكد أن طريق السلام بات مغلقًا ولم يعد أحد الخيارات المتاحة لحل القضية العربية الإسرائيلية.

لقد هاجم الكيان المحتل إيران في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات بين الطرفين في مسقط، وكان يخترق في كل مرة اتفاقات وقف إطلاق النار في غزة، ويغير على لبنان بحجة القضاء على عناصر حزب الله، ويقصف سوريا بذريعة حماية حدوده وتأمينها. لم يعد هذا الكيان ينظر للسلام كخيار سياسي يمكن أن يحل الأزمة التي أحدثها وجوده السرطاني الخبيث في قلب المنطقة، لقد كبر الورم ولم يعد التعامل معه سهلًا، كما صرح النتن أنه لن يتورع عن الاعتداء على سيادة أي دولة إذا كان الهدف هو القضاء على عناصر حماس ومن يتعاون معهم، على حد زعمه.

أن تمارس هذه الدويلة اللقيطة كل هذه العنجهية فهذا أمر غير مستغرب، أما أن يصل بها الحال لقصف إحدى دول الخليج العربي؛ فهذه سابقة خطيرة، فمن أين بات يملك هذا الكيان كل هذه الجرأة، مع علمه بالثقل السياسي الذي تملكه دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط، والتأثير العالمي لها، والأحلاف التي تربطها بدول العالم وخاصة العظمى منها، كل هذا يشير إلى أن إسرائيل لم تتصرف من تلقاء نفسها كما في كل مرة، وباتت الأمور مكشوفة لكل من يعرف السياسة وأساليبها وخبثها.

المُنعرَج الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط خطير للغاية، وهو مفصلي لتحديد شكل القضية مستقبلًا، وفي كل حدث يمر بالمنطقة استذكر تصريح معالي السيد وزير الخارجية الذي قال «إنّ مواجهة الواقع الذي لا يمكن إنكاره وهو أنه فقط من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين يمكّن للمنطقة والعالم استعادة السلام، وأي شخص يعتقد أننا نستطيع تحقيق السلام بوسائل أخرى- من خلال احتواء إيران، أو القضاء على حماس أو هزيمة حزب الله، أو من خلال الدعم السياسي والعسكري والمالي الثابت لإسرائيل- إما أنه مخدوع أو ساذج أو يحاول عمدًا تجنب الحقيقة». وهذه حقيقة بيَّنها معاليه في التصريح؛ حيث إن أساس المشكلة ليست في وجود قوى تدافع عن أرضها المغتصبة، بل في وجود محتل مغتصب.

هذا ما يدركه النتن الذي يعلم أن وجوده مرتبط بالقوة والحرب والإرهاب واغتصاب الأرض ونشر الفوضى والدمار، وتدمير الدول التي تعارض وجود هذه الدولة اللقيطة، ولذلك هو يسير في طريق تحقيق أهداف هذا الكيان بالطريقة التي يدرك أنها الوحيدة لاستمرار مشروعهم الإجرامي، حتى في عز ضعف الدول العربية والإسلامية وتشتتها يدرك أن مشروعه في خطر ولا بُد من استمرار القوة، ومع رعاية غربية ودعم لا محدود وصمت وعجز من المنظمات الدولية التي طالما كان صوتها عاليًا على الضعفاء وخافتًا مع الأقوياء.

على قادة دول الخليج والدول العربية والإسلامية أن يُدركوا- وهم كذلك- أن الاتحاد ووحدة الصف والمصير هي السبيل الوحيد للقضاء على هذا الكيان الغاصب، وأن نبذ الخلافات هو الطريق الأوحد للوصول لهذه الغاية، وإلّا سوف يأتي الوقت على الجميع واحدًا تلو الآخر، وما شاهدناه خلال عقود من الصراع يؤكد ذلك، ولن تكون قطر هي البلد الأخير في قائمة هذا المحتل.

تملك الدول العربية والإسلامية القوة والثقل الذي يمكنها من مواجهة هذا المخطط الخبيث ووقفه؛ بل والقضاء عليه، فاليوم لم تعد الأمة الإسلامية كما كانت في السابق مُستعمَرة ومغلوب على أمرها ومُقسَّمة تحت حكم الغير، ولم يعد الفقر ينهش كل أطرافها من أقصاها إلى أقصاها؛ بل أصبح بعضها متحكم بالاقتصاد العالمي، كما أن الموقع الجغرافي يمارس دورًا مُهمًا في تعزيز عوامل القوة، وقد آن الأوان لتفعيل الاتفاقيات وبرتوكولات الدفاع والأمن ووضعها موضع التنفيذ؛ فالخطر أصبح على الجميع دون استثناء.

قمة الدوحة منعرج مُهم لتحديد مسار القضية العالقة منذ عقود، ورغم تشابه ظروفها مع كثير من القمم العربية إلّا أن هذه المرة وصل الخطر إلى مرحلة متقدمة، فإمَّا أن يكون هناك رد حاسم، أو المضي في طريق القبول والخضوع وتصديق الوعود والأكاذيب التي باتت مضحكة في كل مرة يتم إطلاقها؛ فالعدو ومن يدعمه بات أوضح من الشمس في رابعة النهار، والمشروع ومن يسانده من داخل وخارج المنطقة، لم يعد خافيًا على أحد، ويبقى فقط صوت الكرامة العربية والإسلامية الذي نُعوِّل عليه كشعوب في استرداد حقوقنا من هذا المحتل.. فهل تنجح قمة الدوحة في ذلك؟

من أين لك هذا؟!

د. محمد بن عوض المشيخي *

لا يمكن أن تنجح أي حكومة في هذا العالم إلّا بإعلان الحرب على الفساد بشقيه الإداري والمالي بدون هوادة على أن يبدأ هذا العمل الوطني من القمة من كبار المسؤولين في الدولة، ثم يتدرج نحو القاعدة العريضة من عامة الشعب؛ فغريزة حب المال والمناصب راسخة الأركان بين معظم الناس، وربما تشملنا جميعا بلا استثناء؛ لأن «النفس أمارة بالسوء» ليس فقط في مجتمعنا العربي؛ بل على مستوى شعوب العالم قاطبة إلّا من رحم ربي.

ومن العادات السائدة في المجتمع، الرغبة الشديدة لدى البعض نحو الحصول على المال العام بطرق غير شرعية؛ باعتباره مالًا سائبًا ويمكن الاستيلاء عليه دون ضوابط ووجه حق، وهذا جهل وانتهازية من بعض أفراد المجتمع، من رئيس ومرؤوس بكل أسف.

وأذكر منذ سنوات عديدة، كنتُ في نقاش مع مجموعة من الأشخاص حول أهمية حماية أموال الدولة وممتلكاتها، لكونها ملكاً للجميع كالمرافق العامة والأموال المخصصة للمشاريع الحكومية، والتي يفترض أن تخضع لمعايير حسن التخطيط وآمنة التنفيذ؛ والمساعدات المخصصة للفقراء والسيارات الحكومية التي تُستخدم خارج الدوام الرسمي وغيرها من الأموال التي تنفقها الدولة، وقد انصدمت بالرد الذي استمعت إليه من هؤلاء؛ والمتمثل بأن إذا امتنعنا والتزمنا بالقوانين، فتلك الأموال قد تذهب بلا رجعة للمُتنفِّذين من (الهوامير)، وذلك حسب الاعتقاد السائد لدى قاعدة عريضة من المجتمع، وليس لخزينة الدولة ومشاريعها المستقبلية لخدمة المجتمع العُماني كما يفترض.

من هنا يأتي دور جهاز الرقابة المالية والإدارية في غرس قيم أساسية مثل: النزاهة والحوكمة والشفافية ومبدأ عدم الإفلات من العقاب لمحاربة هذه الثقافة المدمرة التي تتعارض مع الدين الحنيف بالدرجة الأولى وكذلك مع توجه السلطنة لترسيخ دولة القانون والمؤسسات، لتحقيق العدالة والمساواة بين العمانيين، الذين يفترض أن يعيشوا فيها جميعًا مُتساوين كأسنان المشط؛ حيث إن هناك واجبات نحو الوطن كالولاء والإخلاص والأمانة والمحافظة على المكتسبات والإنجازات الوطنية. ويقابل ذلك الحقوق التي يفترض أن يحصل عليها المواطن؛ كالتعليم والعلاج والتوظيف وحرية التعبير وتوفير جميع الخدمات الأساسية التي يجب أن تقدمها الدولة لمواطنيها بدون تأخير، وذلك حسب النظام الأساسي للدولة الذي هو عبارة عن خارطة طريق واضحة المعالم للجميع في هذا البلد العزيز الذي ينعم أبناؤه اليوم في كنف النهضة المتجددة وقيادة رشيدة من سلطان حكيم مُحب لشعبه وغايته الكبرى العمل على توفير الحياة الكريمة للشعب العُماني، وقبل ذلك تطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظم سبل الحياة؛ انطلاقًا من القاعدة المعروفة «لا ضرر ولا ضرار».

وبالفعل يقوم هذا الجهاز الوطني بالدور المنوط به حماية المال العام من اللصوص وضعفاء النفوس الذين تتفتح شهيتهم لجمع المال بشتى الطرق الملتوية حتى ولو من الأموال المخصصة للمجتمع، من هنا أسجل أعجابي الشديد بجميع منتسبي هذا الجهاز رئيسًا وموظفين، والذي أصبح موطنًا للتميُّز والعطاء في خدمة الوطن والسلطان، وذلك لكي نُجنِّب بلدنا العزيز التحول إلى قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد وما أكثرها من حولنا في الإقليم.

صحيحٌ نحن لسنا في المدينة الفاضلة؛ فالفساد المالي عابر للقارات ومتغلغل في كثير من دول العالم النامي والمُتقدِّم على حد سواء، ومن حُسن الطالع هنا في عُمان نرى جهودًا جديرة بالتقدير من القائمين على مكافحة الفساد بكل أنواعه. ولعل الندوة التي نظمها جهاز الرقابة المالية والإدارية الشهر الماضي بعنوان «الحوكمة ودورها في حماية المال العام وتعزيز الشفافية» تُعد واحدة من الأهداف السامية للجهاز لتحقيق ترسيخ قيم الحوكمة والنزاهة والعمل على المكشوف لرفع راية عُمان خفاقة بين الأمم، فلا توجد زوايا مظلمة في الوزارات والهيئات الحكومية إلا تخضع لمراقبة وتفتيش المختصين في الجهاز. ففي العام الماضي على سبيل المثال، تلقى الجهاز ١٣٧٨ بلاغًا لموضوعات تتعلق بمخالفات مالية وإدارية وبسلامة إسناد بعض المناقصات واستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، والأهم من ذلك كله استرداد مائيات الملايين من الريالات لخزينة الدولة.

لا شك أنَّ تبعية جهاز الرقابة المالية والإدارية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله- مباشرةً، قد مَنَحَ الكادر الوظيفي ثقلاً ومكانة معنوية كبيرة جعلت من هذه المؤسسة تُبدع في خدمة المجتمع العُماني من ضلكوت إلى مسندم، مُطبِّقة في عملها الوطني مبدأ «من أين لك هذا؟». فلا أحد اليوم فوق القانون؛ وعلى وجه الخصوص الوزراء وكبار المسؤولين الذين في عهدتهم عشرات الملايين من الريالات والتي في الأساس تصرف في مختلف المجالات التنموية بهدف الارتقاء بالمجتمع العُماني وتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي الختام، معركة القضاء على الفساد الإداري والمالي مُستمرة، ولا يمكن أن تتحقق دون تمكين جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة من مراقبة جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة؛ فالبعض يقدم مُبرِّرات غير منطقية للإفلات من التدقيق؛ فالذين يعملون تحت الأضواء الكاشفة والشفافية المطلقة لا يخافون من الكشف عن الأداء والموازنات؛ أو السؤال المنطقي: أين انفقت أموال الدولة ولمن صرفت؟ فالاستئناس بعيون المفتشين والمدققين، يمثل طوق نجاة للجميع من الوقوع في مُستنقع الفساد، وكما قيل في السنوات الخوالي «العدل أساس الملك».

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الرُّؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

بمشاركة 100 علامة تجارية لتعزيز بيئة ريادة الأعمال

30 سبتمبر.. انطلاق فعاليات «معرض الامتياز التجاري العماني السعودي» بمسقط

مسقط- الرؤية

تنطلق فعاليات معرض الامتياز التجاري العُماني السعودي الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة عمان ممثلة في مركز الامتياز التجاري، وبالتعاون مع اتحاد الغرف السعودية، يوم ٣٠ سبتمبر الجاري، وتستمر حتى ٢ أكتوبر المقبل، كخطوة نوعية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وفتح آفاق جديدة أمام العلامات التجارية وأصحاب الأعمال والمستثمرين من البلدين الشقيقين.

كما يهدف المعرض إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال منصات تفاعلية للمعرفة والاستثمار، وتسهيل اللقاءات بين العلامات التجارية والمستثمرين المحتملين لعقد شراكات ناجحة، وتقديم استشارات وتدريبات حول الامتياز التجاري للمستثمرين، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الامتياز التجاري كأحد وسائل النمو الاقتصادي، وتمكين أصحاب الأعمال من الوصول إلى فرص الامتياز التجاري المحلية والعالمية.

ويشارك في المعرض أكثر ١٠٠ علامة تجارية من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى عدد من العلامات التجارية الدولية، تمثل قطاعات اقتصادية متنوعة، مع حضور واسع لأصحاب وصاحبات الأعمال، والمستثمرين المحليين والدوليين، ورواد الأعمال، والمهتمين بتوسيع أعمالهم.

وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان أن معرض الامتياز التجاري العُماني السعودي يجسد عمق التعاون بين القطاع الخاص في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية الشقيقة، ويعكس الشراكة الراسخة بين الجانبين، مشيرا إلى أن تنظيم هذا المعرض يأتي ثمرة للجهود المشتركة بين غرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الغرف السعودية، ويعبر عن التزام الطرفين بدعم التكامل الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال، من خلال توفير بيئة محفزة لتبادل الخبرات وبناء شراكات نوعية.

وأوضح سعادته أن الامتياز التجاري أصبح أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، وأداة فاعلة في دعم ريادة الأعمال وتوسيع نطاق العلامات التجارية محليا وإقليميا ودوليا، مؤكدا أن الغرفة تؤمن بأن هذا المعرض فرصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال الترويج لفرص الامتياز، وبناء شراكات نوعية، واستقطاب استثمارات جديدة.

وأشار الرواس إلى أن الامتياز التجاري يعد أداة فاعلة لتمكين القطاع الخاص من إطلاق مشاريع ناجحة تستند إلى نماذج أعمال مجربة، بما يسهم في تبادل الخبرات والتقنيات والمعرفة الإدارية في الشركات الإقليمية والعالمية، إلى جانب إسهامه في خلق فرص وظيفية، وتطوير الكفاءات، ورفع مستوى التنافس في السوق المحلي عبر دفع الشركات نحو الابتكار وتحسين جودة الخدمات والمنتجات.

معرض الامتياز التجاري العُماني السعودي
منصة واعدة للتوسع والاستثمار

من جهته، أوضح المهندس حمود بن سالم السعدي النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان رئيس لجنة مركز الامتياز التجاري بالغرفة، أن اللجنة عملت على أن يكون هذا المعرض مساحة للتواصل الفعّال بين العلامات التجارية وأصحاب الأعمال والمستثمرين، ومنصة لاكتشاف الفرص الواعدة، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات استراتيجية تسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق النمو المستدام.

وبين أن مفهوم الامتياز التجاري لم يعد مجرد نموذج للتوسع، بل أصبح أداة اقتصادية قوية لنقل وتوطين المعرفة، وتمكين الابتكار، وخلق فرص عمل، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن الحرص على أن يتضمن المعرض برامج تدريبية وحلقات عمل متخصصة، تساعد المشاركين على فهم آليات الامتياز، وأفضل الممارسات العالمية، وأطره القانونية في كلا البلدين.

وأضاف السعدي أن تعزيز التعاون في مجال الامتياز التجاري بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية له انعكاس إيجابي على تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتنويع مجالاته، مما يعزز من التكامل في سلاسل الإمداد والخدمات.

ومن المقرر أن يشهد توقيع عدد من اتفاقيات منح الامتياز التجاري، إضافة إلى تنظيم حلقات عمل تطبيقية وجلسات نقاشية تركز على فرص وتحديات الامتياز التجاري، ودور البنوك والمستثمرين في دعم الامتياز التجاري، واستراتيجيات التوسع الدولي في قطاع الامتياز، والفرص والاتجاهات في مستقبل الامتياز التجاري في الخليج العربي، والخطوات العملية في جعل المشاريع قابلة للامتياز التجاري، بالإضافة إلى استعراض قصص نجاح إقليمية في مجال الامتياز التجاري.

تراجع مؤشر بورصة مسقط بعد 11 أسبوعا من الصعود

مسقط- العُمانية

سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط الأسبوع الماضي أول تراجع أسبوعي له منذ منتصف شهر يونيو الماضي، لينهي بذلك سلسلة ارتفاعات استمرت ١١ أسبوعًا تمكّن خلالها من الصعود فوق مستوى ٥١٠٠ نقطة مسجلًا أفضل مستوى له في أكثر من ٧ سنوات مرتفعًا بأكثر من ٦٠٠ نقطة عن مستوى إغلاقه في ١٩ يونيو الماضي.

وأنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط تداولات الأسبوع الماضي على ٥٠٨١ نقطة متراجعًا بنحو ٤٣ نقطة خلال الأسبوع، وحَذَت المؤشراتُ القطاعية بالاتجاه نفسه باستثناء مؤشر القطاع المالي الذي ارتفع بأكثر من ٨٠ نقطة مستفيدًا من الدعم الذي حظي به من أسهم عدد من الشركات الاستثمارية مثل: أومينفست والدولية للاستثمارات المالية والأنوار للاستثمارات، فيما سجل مؤشر قطاع الصناعة أعلى التراجعات وهبط دون ٧٠٠٠ نقطة مسجلًا تراجعًا بـ ٩٢ نقطة، وتراجع مؤشر قطاع الخدمات ٢٢ نقطة، وسجل المؤشر الشرعي تراجعًا بنحو ٣ نقاط وأغلق عند ٤٧١ نقطة.

وشهد الأسبوع الماضي تراجع أسعار ٣٧ ورقة مالية مقابل ٢١ ورقة مالية ارتفعت أسعارها و٢٥ ورقة مالية استقرت عند مستوياتها السابقة، وجاء هذا التراجع بالتزامن مع تقليص المؤسسات الاستثمارية المحلية مشترياتها لتتراجع قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي إلى ٨١,٩ مليون ريال عُماني مقابل ١٣٨,٣ مليون ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه مسجلة هبوطًا بنسبة ٤٠,٧ بالمائة، وتراجعت الصفقات المنفذة بنسبة ٢٣,٤ بالمائة لتهبط إلى ١٦ ألف صفقة مقابل أكثر من ٢١ ألف صفقة تم تنفيذها في الأسبوع المنتهي في ٤ سبتمبر الجاري.

وأثرت هذه التراجعات على القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط التي سجلت خلال الأسبوع الماضي خسائر بـ ١٢١,٧ مليون ريال عُماني مختتمة التداولات الأسبوعية عند ٢٩ مليارًا و٩٤٢ مليون ريال عُماني.

وأظهرت بيانات التداول الصادرة عن بورصة مسقط تراجعًا في مشتريات المؤسسات الاستثمارية المحلية التي هبطت خلال الأسبوع الماضي إلى ٥٢,٣. مليون ريال عُماني مقابل ٩١ مليون ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه، وشكّلت مشتريات المؤسسات الاستثمارية المحلية خلال الأسبوع الماضي ٦٣,٨ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مبيعات بنسبة ٦٦,٢ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، في الوقت الذي اتجه فيه المستثمرون العُمانيون الأفراد إلى الشراء مستحوذين على ٢٥,٧ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مبيعات بنسبة ٢٣,٣ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

واستقطب سهم بنك مسقط المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ١٥,٤ مليون ريال عُماني تمثّل ١٨,٨ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وجاءت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الثانية بـ ١٤,٦ مليون ريال عُماني، ثم أوكيو للصناعات الأساسية التي شهدت تداولات بقيمة ١٢,٨ مليون ريال عُماني، وحل بنك صُحار الدولي في المرتبة الرابعة بـ ١١,٨ مليون ريال عُماني، وجاء البنك الوطني العُماني في المرتبة الخامسة بتداولات بلغت ٧,٤ مليون ريال عُماني تمثل ٩,١ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وتصدر سهم أومينفست الأسهم الرابحة مرتفعًا بنسبة ١١,٢ بالمائة وأغلق على ٢٥٨ بيسة، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة ٧,٧ بالمائة وأغلق على ١٦٧ بيسة، وصعد سهم العُمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية إلى ريال و٤٠٠ بيسة مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٣,٧ بالمائة.

وجاء سهم كلية مجان في مقدمة الأسهم الخاسرة متراجعًا بنسبة ٩,٨ بالمائة وأغلق على ١١٩ بيسة، وهبط سهم مسقط للغازات إلى ١٠٨ بيسات مسجلًا تراجعًا بنسبة ٩,٢ بالمائة، وتراجع سهم زجاج مجان إلى ١١ بيسة مسجلًا هبوطًا بنسبة ٨,٣ بالمائة.

ومن أخبار الشركات: أعلنت شركة أوكيو للصناعات الأساسية أن مجلس إدارتها اقترح توزيع أرباح نقدية على المساهمين بـ ٥ بيسات للسهم الواحد، وسيتم عرض هذا المقترح على الجمعية العامة العادية للشركة المقرر عقدها في ١٩ أكتوبر المقبل.

وخلال الأسبوع الماضي قامت شركة أسياد للنقل البحري بعقد اجتماع الجمعية العامة العادية الذي تم خلاله إقرار توزيع أرباح نقدية بمقدار ٥,٥٦٠ بيسة للسهم الواحد عن الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو الماضي.

لأول مرة بالعالم.. الذكاء الاصطناعي لتنفيذ «مسح نفقات ودخل الأسر»

مسقط- العُمانية

يعمل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات على توفير المعلومات الموثّقة لدعم عمليات صنع القرار ووضع السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، كما يسعى المركز إلى تلبية متطلبات الجهات المختلفة؛ عبر توفير بيانات دقيقة وشاملة تدعم جهود التنمية المستدامة في سلطنة عُمان. وأكد سعادة الدكتور خليفة بن عبد الله البرواني الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن العمل الإحصائي في سلطنة عُمان أصبح ركنًا أساسيًا في دعم صناعة القرار ووضع السياسات الوطنية، مستندًا إلى بيانات دقيقة وموثوقة تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

وقال سعادته: إن المركز ماضٍ في تعزيز دوره من خلال توظيف أحدث التقنيات -وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي- لإجراء المسوحات وتحليل البيانات، مشيرًا إلى أن ذلك يسهم في رفع جودة المخرجات ودعم جهود التنمية المستدامة. وكشف سعادته أنه من أبرز المشروعات التي سيطلقها المركز خلال هذا العام مشروع «مسح نفقات ودخل الأسر» باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو الأول من نوعه على مستوى العالم، على أن تُعلن نتائجه في عام ٢٠٢٦م، كما يعمل المركز على استكمال مشروع مستودع البيانات «الإحصاء الذكي» الذي سيوظف أحدث التقنيات لرفع كفاءة تخزين وتحليل البيانات. وأوضح سعادته أن الذكاء الاصطناعي يمثّل أداة واعدة لكنها تتطلب التدقيق والدقة في بناء أنظمتها، مؤكدًا أن المركز يعتمد بنسبة تفوق ٩٥ بالمائة على السجلات الوطنية في تنفيذ مسوحاته، وهو ما تجلى بوضوح في تجربة تعداد ٢٠٢٠م التي شكلت نقطة تحول محورية في العمل الإحصائي بسلطنة عُمان. وأشار سعادته إلى أن المركز حقق إنجازًا نوعيًا هذا العام بتبوئه المركز التاسع عالميًّا في مجال انفتاح البيانات وإتاحتها، متقدمًا على العديد من الدول، ومؤكداً أن هذا الإنجاز يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمركز الرامية إلى الدخول ضمن قائمة أفضل عشر دول عالميًّا، معربًا عن ثقته في أن يتمكن المركز بحلول عام ٢٠٢٦م من التقدم ليكون ضمن المراكز الخمسة الأولى عالميًّا. وبيّن سعادة الدكتور الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن مذكرة التفاهم التي وقّعها المركز مع الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية ستفتح آفاقاً جديدة للتعاون الإحصائي والمعلوماتي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وستمهّد لتوقيع مذكرات تفاهم مشتركة تعزز التكامل الخليجي في هذا المجال الحيوي.

5.6% نموا في السيولة المحلية إلى 25.4 مليار ريال

مسقط- العُمانية

أظهرت البيانات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن السيولة المحلية في سلطنة عُمان سجلت بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م نموًّا بنسبة ٥,٦ بالمائة لتبلغ ٢٥ مليارًا و٤١٠ ملايين و٧٠٠ ألف ريال عُماني، مقارنة بـ ٢٤ مليارًا و٦٢ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

وأشارت البيانات إلى تراجع النقد المصدر بنسبة ٩ بالمائة مسجلًا مليارًا و٥٥٥ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بمليار و٧٠٨ ملايين و٢٠٠ ألف ريال عُماني في الفترة نفسها من العام الماضي. وبينت الإحصاءات أن عرض النقد بمعناه الضيق ارتفع بنسبة ٧,٧ بالمائة ليصل إلى ٧ مليارات و٢٥١ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني، مقارنة بـ ٦ مليارات و٧٣٢ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٤م. أما على صعيد الائتمان، فبلغ إجمالي القروض والتمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية ٣٤ مليارًا و٦٩ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني، مسجلًا نموًّا بنسبة ٨,٤ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغة ٣١ مليارًا و٤٣٢ مليون ريال عُماني، كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة ٦ بالمائة.

إعلان تخفيض رأس المال

تعلن شركة **تساهيل للأعمال الرائدة ش.م.م** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1377177** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **الدرجة الأولى** إلى **الدرجة الرابعة**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

تعلن شركة **شارع الجزيرة ش.م.م** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1487466** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **26000 ألف ريال عماني** إلى **5000 آلاف ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **مشاريع رمال التجارية** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1017828** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250,000.000** إلى **20,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **نور نجم سهيل للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1226465)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **الدائرة الخاصة للاستثمار** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1348510)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٨٨٧٠
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات العيادات الطبية، المساج التدليك، المساعدة الطبية، العلاج الطبيعي (الطب التقليدي).
باسم : الزهرة الصغيرة العالمية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٤٤ ر.ب: ٢١١، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٨/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٦٤٩٢
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم، نحت على الأغذية.
باسم : الأرض الساطعة للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٦/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٧٤٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.
باسم : راحيموالله وشريكه
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٤١١ ر.ب: ٤١١، ولاية صور، محافظة جنوب الشرقية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٦٠١٢
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيم وإدارة المعارض، أنشطة ألعاب التسلية وأنظمة المحاكاة الإلكترونية.
باسم : قبضة نجم الشمال للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٥/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٨٦٢
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
عرض السلع (البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للملابس الجاهزة، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للساعات بأنواعها، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للعطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة والبخور، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للحقائب والسلع الجلدية وتوابع السفر..
باسم : عبق ضيان للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٣١٦ ص.ب: ٣١٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٨٠٠٤
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيم المباريات أو المنافسات للتعليم أو الترفيه، (فعاليات رياضية)، التربية البدنية (أندية رياضية)، تعليمات الرياضة البدنية (الأندية الرياضية)، تنظيم وإدارة المؤتمرات (إقامة الفعاليات)، تنظيم المباريات الرياضية (إقامة الفعاليات الرياضية)، تأجير الملاعب الرياضية (الأندية الرياضية).
باسم : رياضة للأبد
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية صلالة، محافظة ظفار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/٩/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٦٦٠٢
في الفئة ٦ من أجل السلع / الخدمات:
مواسير تصريف معدنية، مواسير فولاذية، جلبات معدنية للمواسير، وصلات معدنية للمواسير، مواد تقوية معدنية للمواسير، مجاري تصريف معدنية للأسقف، أغطية معدنية لفتحات خطوط الأنابيب، أغطية معدنية للأسقف، مواسير معدنية لمجاري التصريف، صمامات معدنية لمواسير الماء، موسير متفرعة معدنية.
باسم : الرفد العالي
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/١٠

توفير التمويل لمقدمي الطلبات في قوائم الانتظار

بـ423 مليون ريال.. بنك الإسكان يُمكّن 9 آلاف أسرة من الحصول على مسكن في 18 شهرًا

انخفاض مدة انتظار القروض الإسكانية من 4 سنوات إلى 6 أشهر

موسى بن مسعود الجديدي

مسقط- العُمانية

حقق بنك الإسكان العُماني منذ بداية عام ٢٠٢٤م حتى منتصف العام الجاري إنجازات عديدة تمثلت في تمكين أكثر من ٩ آلاف أسرة عُمانية من الحصول على مساكنها، والموافقة على تمويلات إسكانية تجاوزت قيمتها الإجمالية ٤٢٣ مليون ريال عُماني.

وقال موسى بن مسعود الجديدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني إن دخول البنك في شراكات مع البنوك المحلية للاستفادة من البنية الأساسية المصرفية أسهم في تسريع توفير التمويل لمقدمي الطلبات في قوائم الانتظار لدى بنك الإسكان العُماني والمحفظة المنقولة من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إضافة إلى تمكين البنك من التعامل مع الطلبات الجديدة من خلال تنفيذ خطته التطويرية التي اعتمدتها وزارة المالية.

وأضاف الجديدي- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن البنك تمكّن من الموافقة على قروض إسكانية بقيمة إجمالية تجاوزت ٢١٨ مليون ريال عُماني خلال عام ونصف العام، استفادت من هذه التمويلات أكثر من ٥ آلاف أسرة عُمانية، في حين بلغت الموافقات على القروض الإسكانية في برنامج «إسكان» الذي تم إطلاقه في يناير ٢٠٢٤ أكثر من ٢٠٥ ملايين ريال عُماني وتم من خلاله تمكين ما يقارب ٤٣٠٠ أسرة عُمانية، ونتيجة للتحول الذي يشهده البنك انخفضت مدة الانتظار في قوائم المواطنين المستحقين للقروض الإسكانية من ٤ سنوات إلى ٦ أشهر؛ ما يؤكد الدور المتنامي الذي يقدمه البنك في تمكين الأسر العُمانية من الحصول على المسكن المناسب.

وأضاف أن هذه التمويلات تسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تؤدي إلى تحقيق قيمة مشتركة للمواطنين والمجتمع والاقتصاد الوطني على حد سواء، من خلال حزمة متكاملة من المزايا الإيجابية. فعلى صعيد المواطن والمجتمع؛ تسهم في تسريع حصول المواطنين على مسكن ملائم، إلى جانب التخفيف من الأعباء المالية وتعزيز الرفاه والحماية الاجتماعية، وتمكين الأسر العُمانية المستحقة، وضمان استفادة مختلف شرائح المجتمع من نظام إسكان يلبي احتياجاتهم.

وأشار إلى أن هذه التمويلات تبرز كرافد حيوي لتحريك عجلة الاقتصاد من خلال تنشيط قطاع المقاولات، وتدوير الأموال والسيولة في السوق، وتسريع التنمية العمرانية إضافة إلى تعزيز القيمة المحلية المضافة، وفتح المجال أمام فرص صناعية جديدة، وتوفير فرص عمل للمواطنين الباحثين عن عمل، مؤكدًا أن بنك الإسكان العُماني يعزز التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات المجتمع العُماني، ليكون نموذجًا للشراكة بين المواطن والحكومة والاقتصاد.

وبيّن الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني أن البنك حقق مؤشرات مالية إيجابية خلال عام ٢٠٢٤؛ إذ ارتفع إجمالي موجوداته إلى ٨٩٦,٨ مليون ريال عُماني مقارنة مع ٧٩١,٦ مليون ريال عُماني عام ٢٠٢٣م، بنسبة نمو بلغت ١٣ بالمائة، كما ارتفعت المحفظة الإقراضية إلى ٨٥٨,٥ مليون ريال عُماني مقارنة مع ٧٧٢,٧ مليون ريال عُماني بنسبة نمو ١١ بالمائة، فيما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ٣٤٩,٧ مليون ريال عُماني بنسبة زيادة قدرها ٤ بالمائة.

ولفت إلى أنه تم إعادة تأهيل ٦ فروع رئيسية لبنك الإسكان العُماني في ولايات صور وخصب وصحار والرستاق ونزوى وصلالة، كما يجري العمل حاليًا على إعادة هيكلة الفروع المتبقية ضمن خطة شاملة لتطوير جميع الفروع وربطها بأنظمة مصرفية متطورة تدعم التحول الرقمي؛ بهدف الإسهام في تحسين كفاءة الخدمات، وتقليص فترات الانتظار، وتقديم تجربة مصرفية أكثر مرونة وسرعة للمواطنين.

وحول النظام المصرفي الجديد لبنك الإسكان العُماني، قال إن هذا النظام يمثّل نقلة نوعية في مسيرته من خلال تحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية، إضافة إلى تعزيز موقع البنك كمؤسسة مالية في دعم الاستقرار السكني وتمويل المشروعات الإسكانية في سلطنة عُمان. كما أكد أن البنك رفع سقف التمويل للوحدات السكنية في المدن المتكاملة إلى ٨٠ ألف ريال عُماني، ووقّع اتفاقيات تعاون مع ٩ مطوِّرين عقاريين في مشروعات مختلفة، بما يتيح للمواطنين خيارات سكنية متنوعة تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

وأشار الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني إلى أن البنك قام منذ تأسيسه في عام ١٩٧٧ حتى منتصف العام الجاري بتمكين أكثر من ٧٥ ألف أسرة عُمانية من الحصول على قروض إسكانية مدعومة بقيمة إجمالية تجاوزت ٢,١ مليار ريال عُماني، بما يعكس دوره المحوري في تمكين الأسر العُمانية من الاستقرار السكني والمساهمة الفاعلة في النهضة العمرانية التي تشهدها سلطنة عُمان.

أكدت أن البرنامج يعزز الأمان التشريعي ويحسن تنافسية السلطنة إقليميًا

البلوشية لـ«الرؤية»: «الإقامة الذهبية» أداة استراتيجية لدعم التنويع الاقتصادي.. وتملّك العقار وتأسيس الشركات الأكثر جذبًا

انعكاسات إيجابية مرتقبة على سوق العقارات وقطاع رأس المال

إضافة مسارات جديدة أو تعديل سقف الاستثمار «عند الحاجة»

دراسة إمكانية توسيع نطاق الحوافز لتشمل قطاعات جديدة وتسهيلات إضافية

نسيمة بنت يحيى البلوشية

الرؤية- سارة العبرية

أكدت نسيمة بنت يحيى البلوشية مديرة عام مركز خدمات المستثمرين بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن برنامج «الإقامة الذهبية» يُعد مبادرة نوعية ضمن خطة التنويع الاقتصادي لسلطنة عُمان، ويهدف إلى استقطاب المستثمرين الذين يمتلكون رأس مال وخبرة، من خلال تشجيعهم على إقامة طويلة تُتيح لهم المشاركة بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأكدت البلوشية- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن سلطنة عُمان تسعى عبر هذا البرنامج إلى تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة وزيادة معدل نمو القطاعات الواعدة مثل السياحة والطاقة المتجددة، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال انتقال المعرفة والتكنولوجيا. وأشارت إلى «أن شريطة القيمة الاستثمارية لا تقل عن ٢٠٠ ألف ريال عُماني؛ فالبرنامج يُعد أداة لتعزيز الابتكار ونقل المهارات، ويسهم في رفع نسبة التعمين من خلال ربط بعض المسارات بتوفير وظائف للمواطنين، ولأنه يمتد لعشر سنوات؛ فهو يخلق استقرارًا طويل الأمد ويؤسس لشراكات مستمرة؛ بما ينسجم مع مُستهدفات رؤية 'عُمان ٢٠٤٠' في بناء اقتصاد متنوع ومستدام».

وبيّنت البلوشية أن تعزيز الثقة هو جوهر البرنامج؛ فالإقامة الذهبية تبعث برسالة واضحة مفادها أن عُمان ملتزمة ببناء علاقات طويلة الأمد مع المستثمرين، مؤكدة أن المستثمر يحصل على تملُّك كامل واستقرار قانوني، كما يُتاح له أن يضم أفراد أسرته ويستفيد من تسهيلات حكومية رقمية عبر منصة واحدة.

وأكدت أن موقع سلطنة عُمان الجغرافي عند تقاطع آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يجعلها بوابة للوصول إلى أكثر من ٢,٦ مليار مستهلك، فيما تمنحها المرتبة الرابعة عالميًا في جودة الحياة قوة جذب إضافية.

وأضافت أن البرنامج يُسهم في رفع مستويات الأمان التشريعي من خلال وضوح إجراءات التقديم واعتماد معايير حوكمة عالية، ويُحفّز المستثمرين على اختيار عُمان كمنصة للتوسع الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل الإقامة الذهبية عاملًا استراتيجيًا لتعزيز تنافسية السلطنة مقارنةً بغيرها من الدول في المنطقة.

وأوضحت البلوشية أن الإقامة الذهبية في سلطنة عُمان تتمتع بخصائص تجعلها مختلفة عن برامج مشابهة؛ إذ تمنح إقامة طويلة لعشر سنوات مع إمكانية التجديد، وتمكّن المستثمر من تملك مشروعه أو عقاره بشكل كامل، كما يشمل البرنامج الزوج أو الزوجة والأبناء دون قيود على العدد أو العمر؛ مما يعزز استقرار العائلة. وأكدت أنه يتم تقديم الطلب بالكامل عبر بوابة إلكترونية تتيح رفع المستندات وتتبع حالة الطلب والتواصل مع مدير علاقات مختص، مما يقلل من البيروقراطية. وأضافت أن البرنامج يسمح بامتلاك عقار خارج المجمعات السياحية المتكاملة، ويوفر مسارات خاصة في المنافذ، وحق توظيف ٣ عمال منزليين، إلى جانب بيئة عمل مستقرة تتسم بالحياد السياسي والأمان، ما يزيد جاذبية البرنامج مقارنة ببرامج مشابهة في المنطقة.

وحول المسار الأكثر جذبا، قالت «إن لكل مسار من المسارات السبعة جاذبية خاصة، غير أن تملّك العقار وتأسيس الشركات يُتوقع أن يجتذبا النصيب الأكبر من الطلب، موضحةً أن مسار العقار يستفيد من نمو القطاع العقاري في السلطنة وتوافر المجمعات السياحية المتكاملة؛ فهو يتيح للمستثمر تملك وحدات جاهزة في بيئة متكاملة، أما تأسيس الشركات فهو مغرٍ للراغبين في استغلال السوق المحلي والإقليمي؛ حيث يمكنهم امتلاك شركاتهم بنسبة ١٠٠٪، مما يوفر مرونة في الإدارة وتوجيه الأرباح».

وتابعت بالقول إن الاستثمار في الأسهم والسندات يمثل خيارًا جاذبًا للمستثمرين الماليين الباحثين عن عوائد مستقرة على المدى الطويل، فيما يشكل مسار الشركات التي توظف ٥٠ عمانيًا قيمة اجتماعية واقتصادية عبر خلق فرص عمل جديدة، ما يجعله خيارًا مفضلًا للمستثمرين الراغبين بالتفاعل مع المجتمع المحلي».

وأشارت البلوشية إلى أن برنامج الإقامة الذهبية سيكون له دور بارز في إنعاش السوق العقاري والمالي معًا؛ إذ من المتوقع أن ترتفع مستويات الطلب على الوحدات السكنية والتجارية في المجمعات السياحية المتكاملة، مما سيزيد من حركة البناء ويشجع المطورين على إطلاق مشاريع جديدة. وذكرت أن بورصة مسقط ستستفيد من تدفقات رأس المال الجديدة من خلال المسارات التي تتيح شراء الأسهم والسندات أو إيداع الأموال في البنوك المحلية؛ مما يُحسِّن عمق السوق ويعزز سيولته. وبيّنت أن شراء سندات التنمية الحكومية سيضخ أموالًا إضافية في الخزانة العامة، وهو ما ينعكس إيجابًا على الإنفاق التنموي، مؤكدة أن كل ذلك يدعم استقرار العملة ويعزز البيئة الاقتصادية العامة؛ بما يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على المشاركة في مختلف القطاعات.

وقالت إن حكومة السلطنة تكفل قانونيًا حرية تحويل رأس المال والأرباح، كما تُوفِّر منظومة تشريعية مُستقرة تحمي المستثمر من التغيُّرات المفاجئة، كما إن الريال العُماني من ضمن أقوى العملات في العالم؛ مما يُعزِّز الثقة في الأصول المالية ويمنح المستثمرين شعورًا بالأمان على المدى الطويل.

وأكدت أن سلطنة عُمان ملتزمة بتطوير البرنامج بصورة مستمرة، حيث يتم إجراء تقييم دوري للشروط الحالية ومسارات التأهل للتأكد من ملاءمتها للظروف الاقتصادية المتغيرة، مع إمكانية إضافة مسارات جديدة أو تعديل سقف الاستثمار متى ما دعت الحاجة، وأضافت أن الهدف هو ضمان بقاء الإقامة الذهبية أداة تنافسية تستجيب لتغيرات السوق وتدعم استراتيجيات التنمية الوطنية.

وكشفت البلوشية أن أن فريق العمل يدرس إمكانية توسيع نطاق الحوافز لتشمل قطاعات جديدة أو إدخال تسهيلات إضافية للمستثمرين الذين يحققون مستويات أعلى من التوظيف أو الابتكار، مع الالتزام بمبادئ الحوكمة واستدامة النمو لضمان أن أي تغييرات تصب في صالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.

«الغرفة» تفتتح اليوم ندوة «التحكيم في عقود المعاملات».. و«التطوير القيادي والإداري» بعد غدٍ

مسقط- الرؤية

تُنظِّم غرفة تجارة وصناعة عُمان اليوم الأحد، ندوة بعنوان «التحكيم في عقود المعاملات المصرفية والتأمين والتمويل» بالتعاون مع مركز عُمان للتحكيم التجاري، وذلك تحت رعاية معالي الدكتور عبدالله بن محمد السعيدي وزير العدل والشؤون القانونية، بفندق جراند هرمز في مسقط، كما تنظم الغرفة بعد غدٍ الثلاثاء ندوة «التطوير القيادي والإداري»، وذلك تحت رعاية صاحب السمو السيد لؤي بن غالب بن خالد آل سعيد، في فندق دبليو مسقط.

ويأتي تنظيم الندوتين في إطار التوجهات الاستراتيجية للغرفة، المنسجمة مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، والرامية إلى تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي.

وتهدف ندوة «التحكيم في عقود المعاملات المصرفية والتأمين والتمويل» إلى تسليط الضوء على دور التحكيم في حل النزاعات المتعلقة بعقود المعاملات المصرفية والتأمين والتمويل، ولما لذلك من دور أساسي في تعزيز بيئة الأعمال الجاذبة؛ كون التحكيم من الأدوات الفعّالة لخلق مناخ استثماري آمن وشفاف، كما يسهم التحكيم في دعم التنافسية؛ حيث إن وجود منظومة تحكيم متقدمة تعكس نضج السوق وتعزز تصنيفه في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، مما يضعه في موقع تنافسي إقليميا ودوليا، فضلًا عن تمكين القطاع الخاص واتاحة المجال أمام أصحاب الأعمال والكوادر القانونية في المؤسسات للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في فض المنازعات، ما يساعدهم على خفض التكاليف وحماية مصالحهم التجارية، وأيضا تعزيز الشراكات المؤسسية وتوحيد الجهود لخدمة بيئة الأعمال.

بينما تهدف ندوة «التطوير القيادي والإداري»- التي ستقام بمشاركة نخبة من الخبراء وقادة الأعمال من داخل سلطنة عُمان وخارجها- إلى تحسين مهارات القيادة والإدارة لأصحاب وصاحبات الأعمال والمدراء التنفيذيين وصناع القرار والمختصون في تطوير الموارد البشرية، من خلال التدريب والتعليم على استراتيجيات وتقنيات جديدة، بالإضافة إلى تطوير القدرات القيادية، وتعزيز الكفاءة الإدارية واستكشاف أحدث الاتجاهات في مجال القيادة والإدارة. وتركز الندوة على كيفية تحقيق الابتكار والتغيير في بيئة الأعمال المتغيرة على حسب المتغيرات، وتعزيز قدرة القادة على مواجهة التحديات الجديدة، ودعم المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين أساليب القيادة والإدارة.

ويتضمن برنامج الندوة عددًا من أوراق العمل تناقش القيادة المُلهمة في عالم سريع التغيير وإدارة الأزمات، والتمكين الشخصي والتغيير الداخلي والقيادة الذاتية، إضافة إلى جلسة نقاشية يتحدث فيها عدد من القادة والمدراء حول القيادة الملهمة، وتتضمن الندوة حوار تفاعلي حول التحديات والفرص في عالم القيادة والإدارة.

فائض الميزان التجاري يتراجع 34.3% إلى 3.08 مليار ريال بالنصف الأول

مسقط- العُمانية

سجّل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدرُه ٣ مليارات و٨٨ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بفائض بلغ ٤ مليارات و٦٩٧ مليون ريال عُماني الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م مسجلًا انخفاضًا بنسبة ٣٤,٣ بالمائة.

وأظهرت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات انخفاضًا في إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٩,٥ بالمائة؛ إذ بلغت ١١ مليارًا و٤٩٩ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ١٢ مليارًا و٧٠١ مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز بنسبة ١٦,١ بالمائة، لتبلغ ٧ مليارات و٤٢٤ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة مع ٨ مليارات و٨٤٦ مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

في المقابل، شهدت الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عُمان نموًّا بنسبة ٩,١ بالمائة لتبلغ قيمتها ٣ مليارات و٢٦٠ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بمليارين و٩٨٩ مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤.

أما إعادة التصدير في سلطنة عُمان فسجّلت انخفاضًا بنسبة ٥,٩ بالمائة بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥، لتبلغ ٨١٥ مليون ريال عُماني مقارنة مع ٨٦٧ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٤.

وأظهرت البيانات ارتفاعًا في إجمالي قيمة الواردات السلعية إلى سلطنة عُمان بنسبة ٥,١ بالمائة لتبلغ ٨ مليارات و٤١١ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، والبالغة ٨ مليارات و٤ ملايين ريال عُماني.

من جهة أخرى، تصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥؛ إذ بلغت قيمة الصادرات إليها ٥٩٣ مليون ريال عُماني، محققة نموًّا بنسبة ٢٩,٨ بالمائة عن نهاية شهر يونيو ٢٠٢٤م، كما تصدّرت أيضًا قائمة الدول التي أعادت سلطنة عُمان التصدير إليها بقيمة ٣٤٨ مليون ريال عُماني، وكذلك في قائمة الدول المصدّرة إلى سلطنة عُمان، لتبلغ قيمة الواردات منها مليارًا و٩٨٤ مليون ريال عُماني.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ضمن قائمة الصادرات العُمانية غير النفطية، بقيمة بلغت ٥٣٨ مليون ريال عُماني، تلتها الهند بـ ٣٣٥ مليون ريال عُماني، أما في إعادة التصدير، فقد حلّت إيران في المرتبة الثانية بقيمة ١٢٩ مليون ريال عُماني تليها المملكة العربية السعودية بـ ٥٧ مليون ريال عُماني.

وعلى صعيد الدول المصدّرة إلى سلطنة عُمان، جاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة واردات بلغت ٨٥٤ مليون ريال عُماني تلتها دولة الكويت بما قيمته ٧٩٥ مليون ريال عُماني.

بنك نزوى يرسخ ريادته في تبادل المعرفة بـ«منتدى IFN عُمان»

مسقط- الرؤية

شارك بنك نزوى- البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في سلطنة عُمان- كشريك رئيسي في منتدى أخبار التمويل الإسلامي – سلطنة عُمان ٢٠٢٥. وقد أبرزت هذه المشاركة التزام البنك بترسيخ المشهد المالي الإسلامي في عُمان في الوقت الذي جاءت تأكيدا لمكانته الريادية في قيادة النمو والتطور للقطاع المالي الإسلامي.

ويُعد منتدى أخبار التمويل الإسلامي أحد أبرز الفعاليات في مجال التمويل الإسلامي، ويمثل منصة مميزة للحوار وتبادل المعرفة والتعاون بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية. حيث صاحب المنتدى عدد من الجلسات النقاشية حيث شارك الفاضل خالد الكايد، الرئيس التنفيذي لبنك نزوى، في الجلسة النقاشية بعنوان «الخدمات المالية الإسلامية: قيادة التحول الاقتصادي في عُمان»، استعرض خلاله دور التمويل الإسلامي في تعزيز أجندة التنويع الاقتصادي والتنمية في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك محمد الهاشمي مساعد مدير عام الحوكمة والامتثال ببنك نزوى، في الحلقة النقاشية بعنوان قيادة الابتكار والتحول في قطاعي المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي، كما شارك محمد نور أنوار سجاري رئيس الهيكلة الشرعية في بنك نزوى، في جلسة النقاشية بعنوان «الفرص المفتوحة: سوق رأس المال الإسلامي في عُمان».

وقال خالد الكايد: «لا يُقاس تقدم التمويل الإسلامي بالأداء المؤسسي فحسب، بل بالقيم التي يغرسها والفرص التي يوفرها لازدهار المجتمعات. وتتيح المشاركة في منتديات مثل منتدى أخبار التمويل الإسلامي المساهمة في حوارات تتجاوز الجوانب الفنية وتركز على الهدف الأوسع للقطاع، ألا وهو دعم النمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار، وتحقيق الرخاء الشامل. وتعد هذه الحوارات أساسية لضمان استمرار التمويل الإسلامي والاستجابة بفعالية للاحتياجات المتطورة ".

ويؤكد بنك نزوى من خلال دوره الريادي في منتدى أخبار التمويل الإسلامي – سلطنة عُمان ٢٠٢٥، مكانته كمؤسسة رائدة وموثوقة في مجال التمويل الإسلامي. وتماشيًا مع الرؤية الوطنية لسلطنة عُمان، وبالاستناد إلى التزامه الراسخ بالصيرفة القائمة على القيم، يواصل بنك نزوى قيادة الحوار التحوّلي، والمساهمة في صياغة السياسات، ودفع عجلة التقدّم الملموس في المشهد المالي.

ضمن المشاركة في «كومكس 2025

البنك الأهلي يستعرض التجارب الرقمية والتفاعلية الفريدة

مسقط- الرؤية

تصدّر البنك الأهلي المشهد الرقمي بمشاركته في معرض كومكس ٢٠٢٥، والذي استمر في الفترة ما بين ٨ إلى ١١ سبتمبر، حيث جسّد الابتكار في جميع خدماته وحلوله المصرفية التي تلبي احتياجات عملائه من الأفراد والشركات، مواكباً للثورة الرقمية العالمية، وداعماً التوجه الوطني للرقمنة والابتكار.

وعلى مدار أيام المعرض، قدّم البنك الأهلي تجارب رقمية فريدة للزوّار بطرق تفاعلية ومبتكرة، وكان لفئة الأطفال نصيبٌ من هذا التميّز، حيث عرّف البنك الأطفال ووالديهم بتطبيق «أهلي نكست» وهو أول تطبيق في السلطنة مخصص لمساعدة الأطفال على إدارة أموالهم بذكاء، وتعزيز ثقافتهم المالية. كما تم تعريف الزوار بالمزايا المستحدثة مؤخراً في تطبيق البنك الأهلي الذي دائماً ما يبهر مستخدميه بمزاياه المتجددة. وأثنى الزوّار على حلول الدفع بدون تلامس التي مكنتهم من إجراء مدفوعاتهم بسهولة وأمان.

وتألق البنك الأهلي في تقديم ورش عمل استثنائية تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي والتميّز الرقمي: نحو آفاق جديدة»، حيث خصّصت الورشة الأولى للأفراد، وقدّمت لهم عرضًا تفصيليًا حول كيفية تمكينهم عبر التميز الرقمي وفتح آفاق جديدة لمهاراتهم وفرصهم. أما الورشة الثانية فكانت موجهة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مسلّطة الضوء على استراتيجيات مبتكرة لتعزيز عملياتها ورفع كفاءتها باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتأتي هذه المبادرة البارزة من البنك الأهلي ضمن جهوده المتواصلة لتبادل خبراته ورؤاه القيّمة، وإثراء المعرفة الجماعية، وتمهيد الطريق نحو مستقبل مشرق للذكاء الاصطناعي، مع تعزيز الابتكار وتمكين الأفراد والشركات لتحقيق نمو مستدام ومؤثر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وبصفته الفائز بلقب «أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة» لعام ٢٠٢٥، قدّم البنك الأهلي مجموعة من الحلول الرقمية المبتكرة التي تسهّل إدارة الأعمال للشركات، بدءًا من أهلي نت لتيسير تحويل المدفوعات وإدارة التدفقات النقدية بانسيابية، مرورًا بـ منصة الأهلي للأعمال التجارية بين المؤسسات "B2B" التي تمكّن الشركات من إدارة الرواتب والمعاملات المالية محليًا ودوليًا وتتكامل بسلاسة مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسة، وصولًا إلى خدمة الأهلي «خدمة الإيداع عن بُعد "RDC" التي تتيح تقديم الشيكات وتسويتها عن بُعد، موفرة الوقت والجهد. ولتميّزه في تقديم الحلول الرقمية، استهدف البنك كذلك المؤسسات متناهية الصغر التي لا يزيد عدد موظفيها عن ١٠ موظفين بحساب بنكي مخصص لهم بميزات تدعم تطورهم المالي. وأعرب رواد الأعمال والمؤسسات الحكومية عن تقديرهم لمزايا المنصة الإلكترونية للخدمات المصرفية للشركات، إذ وفرت حلول الدفع الإلكتروني، بما في ذلك المنصة الإلكترونية، وسيلة سلسة للشركات لربط عملائها، إلى جانب أجهزة نقاط البيع التي تتوافق مع تفضيلاتهم سواء عبر البطاقات البنكية أو المحافظ الإلكترونية أو المدفوعات اللاتلامسية، والتطبيق المصاحب الذي يوفّر رؤى شاملة وتقارير مفصلة للمبيعات. وكان لجهاز أهلي إكسبريس -متعدد الوظائف- حضور لافت في المعرض، حيث أتاح للزوار تجربة ١٢ خدمة مصرفية متاحة على مدار الساعة مع مساعد شخصي يسهل إجراء معاملاتهم المصرفية بسرعة وسلاسة، في انعكاس مباشر لانطلاق عصر الفروع الرقمية التي نشرها البنك الأهلي في مختلف أنحاء السلطنة.

اتفاقية استراتيجية بين «العز الإسلامي» و«كريدت عُمان»

مسقط- الرؤية

وقع بنك العز الإسلامي اتفاقية استراتيجية مع «كريدت عُمان»، الجهة الوطنية المعنية بدعم وتمويل الصادرات، وذلك بهدف تمكين الشركات العُمانية، ودعم المصدّرين، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. وقع الاتفاقية نيابة عن بنك العز الإسلامي علي المعني الرئيس التنفيذي، ووقعها خليل الحارثي الرئيس التنفيذي لكريدت عمان.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيتعاون الطرفان في تصميم وتنفيذ حلول مالية إسلامية متخصصة تلبي احتياجات المصدّرين، بما في ذلك تمويل التجارة، وتقديم الضمانات الائتمانية، وأدوات الحد من المخاطر. ومن خلال الجمع بين خبرة «كريدت عُمان» في دعم التجارة الدولية وتجربة بنك العز الإسلامي في تقديم التمويلات المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يسعى التعاون إلى تقوية منظومة الصادرات العُمانية وتشجيع النمو المستدام للأعمال، إذ تتماشى الاتفاقية مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص وتهيئة بيئة مشجعة على الابتكار والاستثمار.

وتأسّست «كريدت عُمان» عام ١٩٩١ باسم وحدة ضمان وتمويل الصادرات. تؤدّي "كريدت عُمان" منذ تأسيسها دورًا حيويًا وبارزًا في تسهيل التجارة الداخلية والتصديريّة وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في عُمان، وقد نَجَحَت «كريدت عُمان» على مدار أكثر من ثلاثين عامًا في تشكيل التجارة الداخليّة وتحفيز الصادرات من عُمان باتّجاه الأسواق الإقليمية والدولية.

ويركز بنك العز الإسلامي على بناء شراكات استراتيجية مؤثرة تخدم الأهداف الوطنية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد العُماني. وتؤكد هذه الاتفاقية مع «كريدت عُمان» الدور المحوري للبنك كمساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة.

اتفاقية بين «صحار الدولي» و«الإسكان» لتدشين منصة «عقاري»

مسقط- الرؤية

وقّع صحار الدولي اتفاقية حصرية مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني للتدشين الرسمي لمنصة «عقاري» عبر بوابة الدفع الإلكترونية، وذلك على هامش فعاليات «كومكس ٢٠٢٥»، إذ تجسد هذه الشراكة الاستراتيجية الالتزام المشترك بدفع عجلة التحول الرقمي في السلطنة، ما يعزز في الوقت ذاته ريادة صحار الدولي في المشهد الرقمي المحلي.

وتُعد منصة «عقاري»، التي أطلقتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بدعم من صحار الدولي، مبادرة استراتيجية تقود تغييراً جوهرياً في آلية إتمام المعاملات الإسكانية المتعلقة ببيع وشراء الأراضي. فمن خلال رقمنة بيع وشراء العقارات عبر منصة آمنة وسهلة الاستخدام، تسهّل هذه المبادرة المعاملات الإسكانية على المواطنين والمقيمين، مع ضمان الكفاءة والشفافية والمصداقية. ويُعد صحار الدولي المزوّد المالي الحصري للمنصة، مقدماً حلولاً رقمية متكاملة للمدفوعات والتسويات بشكل آلي عبر المنصة بكفاءة عالية.

وقال عبد الواحد بن محمد المرشدي الرئيس التنفيذي لصحار الدولي: «نفخر في صحار الدولي بدورنا كممكن للابتكار الرقمي في سلطنة عُمان، ويأتي توقيع الاتفاقية خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ لإطلاق منصة «عقاري» ليؤكد قدرتنا على تقديم حلول رقمية متكاملة ومتطورة تدعم المساعي الحكومية وتخدم أبناء الوطن، فضلاً عن التزامنا بدورنا في صياغة مستقبل المنظومة المالية الوطنية والمساهمة في أهداف التحول الرقمي الشامل."

وتقدّم منصة «عقاري» تجربة سلسة تتوافق مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال تكاملها مع الأنظمة الحكومية، واعتمادها على إجراءات رقمية متكاملة، وتسويات مالية آلية، ومعالجة مبسّطة للمدفوعات. كما يؤكد الإطلاق أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني، ويترجم رؤية نموذجية للشراكات المبتكرة.

كما يؤكد توقيع الاتفاقية خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ التزام صحار الدولي بدعم المنظومة الرقمية في السلطنة، وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية الرئيسة، والاستمرار في تمكين الأفراد من تحقيق النجاح عبر مبادرات رقمية مبتكرة.

«كيمجي رامداس» تُدشّن «KRHL» لتقديم حلول مبتكرة للنقل الثقيل

مسقط- الرؤية

أعلنت مجموعة كيمجي رامداس- إحدى أعرق المجموعات التجارية وأكثرها تنوعًا وثقة في سلطنة عُمان- تدشين العلامة التجارية "KRHL" المتخصصة في تقديم حلول مبتكرة للنقل الثقيل وشحن المشاريع العملاقة. ويأتي إطلاق هذه المشروع استجابةً للطلب المتزايد على خدمات النقل الآمن والموثوق للشحنات الضخمة والمعقدة، عبر قطاعات حيوية تشمل الطاقة والنفط والغاز والبنية التحتية والتعدين والإنشاءات.

وتواكب "KRHL" توجهات السلطنة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة وتطوير مشاريع البنية الأساسية والصناعات الكبرى، حيث تقدم خبرات متكاملة لإدارة عمليات النقل الثقيل، ابتداءً من مرحلة التخطيط وحتى التنفيذ. وتشمل خدماتها دراسات الجدوى، والدعم الهندسي، والنقل متعدد الوسائط، ومسح الطرق، واستخراج التصاريح، والتنسيق في مواقع العمل، وذلك وفق نهج يضع السلامة في المقام الأول.

وقالت مالفيكا كيمجي عضو مجلس إدارة شركة كيمجي رامداس: "يمثل تأسيس KRHL خطوة مهمة تعكس التزامنا بالمساهمة في دفع عجلة النمو في سلطنة عُمان، من خلال توفير حلول لوجستية متخصصة تتناسب مع حجم وتعقيد أكبر المشاريع الوطنية، وإن تركيزنا على الابتكار والدقة والتميز التشغيلي يجعل من KRHL الشريك الأمثل للصناعات الراغبة في المضي قدمًا بثقة وفاعلية".

وأوضح أريجيت داس رئيس قسم اللوجستيات والمشاريع في شركة كيمجي رامداس للشحن: "إن KRHLللنقل الثقيل يُعد امتدادًا طبيعيًا لإرث الشركة العريق في عالم الشحن والخدمات اللوجستية، فمن خلال المزج بين أحدث التقنيات العالمية وخبراتنا المحلية الراسخة، نمتلك اليوم موقعًا فريدًا يتيح لنا تقديم حلول آمنة وموثوقة ومبتكرة لنقل الشحنات الضخمة والمعقدة، إن غايتنا هي تمكين مختلف الصناعات في سلطنة عُمان وخارجها عبر منظومة لوجستية ترتقي إلى مستوى طموحاتها الكبيرة".

وذكر توماس زيجلير رئيس مبيعات نقل الحمولة الثقيلة من شركة TII Scheuerle الألمانية، الرائدة عالميًا في حلول النقل الثقيل: "نفخر بشراكتنا مع كيمجي رامداس للخدمات اللوجستية للنقل الثقيل في تعزيز قدرات النقل المتخصص داخل سلطنة عُمان، وبفضل مقطوراتنا المتطورة وحلولنا الهندسية المتقدمة، إلى جانب خبرة KRHL العميقة وفهمها للسوق المحلي، سنضمن تنفيذ عمليات نقل آمنة ودقيقة حتى لأكثر الشحنات تعقيدًا، ويعد هذا التعاون خطوة مهمة نحو ترسيخ معايير جديدة في مجال لوجستيات النقل الثقيل بالمنطقة".

15 ألف متدرب مستفيد من برامج التدريب المقرون بالتشغيل

«أوبال» تواصل جهود تأهيل الكوادر العُمانية للعمل في قطاع الطاقة تماشيًا مع أهداف «عُمان 2040»

- 8000 متدرب من المبادرات الخاصة بقطاع الطاقة والمعادن
- «فهرس الوظائف» مرجع يُوثِّق الوظائف والمستويات المهنية المطلوبة بالقطاع
- تعزيز التوجه الاستراتيجي لسوق العمل من خلال خلق نظام تطوير مهارات مُستدام
- «منصة التراخيص المهنية» إحدى المبادرات الاستراتيجية الرائدة لتنظيم سوق العمل

الرؤية- مدرين المكتومية

تنفـذ الجمعية العُمانية للطاقة «أوبال» العديد مـن المبادرات الخاصة بقطـاع الطاقة والمعادن كالمـدارس المهنيـة مـن خلال إعـداد وتأهيل الكـوادر العُمانيـة للعمـل في القطـاع؛ حيث تجـاوز عدد المسـتفيدين ٨٠٠٠ متدرب، وايضا مساهمتها مع وزارة الطاقة والمعادن، وتراخيص العمل من خلال وضـع المعايير المهنية، وإصدار شـهادات الاعتماد، إضافة الى عملها فيما يخص التدريب المقرون بالتشـغيل؛ حيث ساهمت في تأهيل وتدريب أكثر من ١٥٠٠٠ متدرب.

وتـولي الجمعيـة اهتمامًا كبيرًا بمعـايير الصحة والسلامـة وأنظمـة الجودة مـن خلال إطلاق منصـة أوبال الموحدة لخدمـات الجودة؛ حيث تحتـوي على أكثر من ٥٠ معيارًا، و٦٣ مؤسسـة مشـاركة، وتضم ١٨٠ ألف مسـتخدم مسـجل، و٩١١ منشأة مشتركة.

وتأسسـت الجمعية العُمانية للطاقـة «أوبال» عـام ٢٠٠١؛ كمبـادرة لدمج جمعيـات القطاع تحـت مظلة واحدة، تمثـل الشركات العاملة في قطـاع الطاقة والمعـادن، وتضـم أكثر من ٥٠٠ عضـو مـن شركات الطاقة والمعـادن والمقاولين والموردين، إضافـة إلى المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة والكـبيرة وتركـز على ٤ مواضيـع أساسية صوت قطاع الطاقة والمعادن واستدامة القيمة المحلية المضافة وتنمية الأعمال في سلطنة عُمان، وممارسـة الأعمال المستدامة والمسؤولة، وتعزيز التنافسـية والابتكار. ويشارك فيها عدد من الجهات؛ أبرزها: وزارة العمل، وزارة الطاقة والمعـادن، جمعيـة الصناعـات العُمانية، شركة تنمية نفط عُمان.

وتهـدف الجمعيـة الى تمثيـل قطـاع الطاقـة والمعادن ونقل صوته للجهـات المعنية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة واسـتدامتها، وممارسـة الأعمال المسـتدامة والمسـؤولة، والعمـل على رفع التنافسـية والابتكار ودعم بيئة الأعمال في السلطنة. وتكمن قيم الجمعية العُمانية للطاقة على الاستقلالية، والعدالة، والشفافية، والثقة، او النزاهة، والأعضاء يشملون شركات النفط والغاز، التعدين، المقاولات، الخدمات، والموردين، ويأتي توزيع الأعضاء حسـب القطاعـات (نفط وغاز ٢٤,٩٪، مقـاولات ١١,٣٪، خدمـات هندسـية ١١,١٪، توريـدات ٧,٥٪)، وعدد الأعضاء في نمو متواصل من ٢٠١١ (٢٠٣ أعضاء) إلى ٢٠٢٤ (٥٠٦ أعضـاء)؛ حيـث إن الجمعية العُمانيـة للطاقة «أوبـال» تُمثِّل المظلـة الجامِعة لقطـاع الطاقة والمعـادن في سـلطنة عُمان، تعمـل على تمثيل القطـاع أمام الجهات الرسـمية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وتطبيق الممارسـات المستدامة، إضافةً إلى دعم التنافسـية والابتكار، وتضم أكثر من ٥٠٠ عضو من مختلف القطاعات، وتشـهد نموًا مستمرًا في عضويتها.

ومن بين المعايير التـي تُطبِّقها الجمعية: معيار أوبال للسلامة على الطرق، كما تعمل الجمعية على حوكمة قطاع الطاقة والمعادن وأهمية دعم مبادرات التشـغيل، وتتجلى أهمية الحوكمة في تعزيز الشـفافية، وتحسين الكفاءة، والاستفادة من الخبرات، ومتابعـة الأداء، وتوحيد الجهود، فيما تكمن مكاسـب القطـاع في دعم مبادرات التشـغيل، ومواءمـة التعليـم مـع متطلبات سـوق العمل، وتعزيز الكفاءات الوطنية، ورفع التنافسية.

وتضم الجمعية لجـان قطاعية ولجان ترخيص، بهـدف وضع المعايير المهنيـة ومتابعة الجودة، إلى جانـب لجان القيمة المحليـة المضافة لرفع نسـب التعمين وتطوير بيئـة الأعمال المحلية، وتوفير وحدة المهارات لقطاع الطاقة والمعادن؛ وذلك لتحديد المهارات المطلوبة ومنح الاعتماد المهنـي، وتطوير برامـج تدريبية مـعترف بها دوليًا، وإعداد برنامج الجودة «أوبال ستـار» في عـام ٢٠١٧، لتصنيف مزودي خدمات التدريب وضمان جودتها. وتُعزِّز أوبال الصحة والسلامة والجودة، وتعمل على دعـم الحوكمة، وتطوير مبادرات التشـغيل والتدريب المقرون بالعمل، كما تسـلط الضوء على المبادرات واللجان التي أسـهمت في بناء معايير مهنيـة، ودعم القيمة المحليـة المضافـة، وضمان اسـتدامة الكفاءات الوطنية في قطاع الطاقة والمعادن.

وتعكـف الجمعيـة على تعزيـز التوجـه الاستراتيجـي لتنظيـم التعليم وسـوق العمل، من خلال خلق نظام تطوير مهارات مُسـتدام، يُعنى بتطويـر وتفعيل المعايير المهنية الوطنية؛ حيث تولي الجمعية اهتمامًا بالأولويات الوطنية كالتعليم، والتعلُّم، والبحث العلمي، والقدرات الوطنية، وذلك من خلال بناء منظومة متكاملة لرفع كفـاءة الكوادر الوطنيـة في قطاع الطاقة والمعـادن، عبر مواءمـة التعليـم والتدريـب مـع متطلبات سـوق العمل، وتعزيـز الجودة والاعـتماد المهني؛ بما يتماشى مع مُسـتهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتشـتمل الجمعيـة على «وحـدة المهـارات القطاعيـة» في قطـاع الطاقة والمعـادن، والتي أصدرت النسـخة الأولى لفهرس وظائف النفط والغاز باللغـتين العربيـة والإنجليزية، وتعمل على إعـداد خارطـة عمـل تشـمل مختلـف قطاعات الطاقـة والمعادن، والأدوات المعتمدة، وتقديـم فهـرس الوظائـف مـن خلال مرجع يُوثِّـق الوظائف والمسـتويات المهنية المطلوبة في القطـاع، والخريطة المهنيـة الإلكترونية التي تعـد أداة حديثة لعـرض مسـارات الوظائف والتخصصات بشـكل منظم؛ حيـث تهدف الى توثيـق المهـن والوظائف الأساسـية في قطاعي النفط والغاز والتعدين، والمساهمة في التخطيط للقوى العاملة الوطنية وتوجيه برامج التدريب والتأهيل، والعمـل على دعم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

من جهة ثانيـة، تُعد منصـة التراخيص المهنية إحدى المبادرات الاستراتيجية الرائدة التي تهدف إلى تنظيـم وتطوير سـوق العمـل في قطاعي الطاقة والمعادن، من خلال تمكين القوى العاملة من الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهن وفقًا للمعـايير الوطنية المعتمدة. وتوفر المنصة نظامًا إلكترونيًا موحدًا يربط بين الأفراد، ومزودي التدريـب، والجهات التنظيمية، مما يُسـهم في تعزيـز الكفاءة، وضمان الامتثـال المهني، ورفع جـودة الأداء في مختلـف التخصصـات الفنية. كما تُسـهم المنصة في تسهيل عمليات التسجيل والتقييـم ومنـح التراخيـص، إلى جانـب دعم التحول الرقمـي في إدارة الكفاءات الوطنية؛ بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

بـ77 مليون ريال.. إطلاق أعمال الصندوق الاستثماري لتحوُّل الطاقة مع الصين

هونج كونج- العُمانية

أعلـن جهاز الاسـتثمار العُماني عـن انطلاق أعمال الصنـدوق الاسـتثماري لتحوّل الطاقة بين «صندوق عُمان المسـتقبل» وشركة «تمبل ووتر» الصينية، وذلك على هامش مشـاركته في الـدورة العـاشرة للقمة العالميـة «الحزام والطريق» التي أُقيمت في مدينة هونج كونج.

وتُعدّ هـذه المبادرة التي أُعلـن عنها الجهاز بمسـقط في شـهر يوليو الماضي خطوة نوعية لتسريع التحـوّل العالمي نحو الطاقة النظيفة وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية مع جمهورية الصين الشعبية.

وينطلـق الصنـدوق المـشترك بين صنـدوق عُمان المسـتقبل وشركة «تمبل ووتر» الصينية برأسمال تأسـيسي يبلغ نحـو ٧٧ مليون ريال عُماني؛ لتسريع وتيرة تحوّل الطاقة في سـلطنة عُمان، ودعم التنويـع الاقتصادي، مع التركيز على الاسـتثمار في قطاعـات واعدة تشـمل: الكهرباء النظيفة، والوقود النظيف، وتخزين الطاقة، والوقود الصناعي الإلكتروني، والتنقّل الذكي، والطاقـة المتجددة، ومراكـز البيانات منخفضة الانبعاثات.

وسيتم توجيه استثمارات الصندوق نحو ٥ إلى ١٠ مشروعات خلال مدة عمله التي تصل إلى ٥ سنوات من الاسـتثمار، و٥ سنوات إضافية للاحتفاظ بالمشروعات، ويجري حاليًا دراسـة عدد منها ضمـن مراحل متقدمة من التقييم الفني والمالي.

وكانـت شركة «تمبل ووتر» قد افتتحت مكتبًا لهـا في مسـقط، ليعكس هذا التوسّـع التزام الشركة بالعمل في السوق العُماني، وسعيها إلى أن تكـون منصة لتوجيـه رؤوس الأموال نحو مشروعات التحوّل في الطاقة بسـلطنة عُمان والمنطقة؛ ما يسـهم في نقل الخبرات العالمية إلى القطاعات المحلية، ويعزّز فرص التدريب وبناء القدرات الوطنية في القطاعات الحيوية.

وقال ناصر بن سـليمان الحـارثي نائب رئيس العمليـات بجهـاز الاسـتثمار الـعُماني إن الصنـدوق الاسـتثماري الجديـد مـع شركة «تمبل ووتر» يُجسِّد جهود الجهاز لاستقطاب الاسـتثمارات النوعيـة التي تسـهم في دعم مسـار سـلطنة عُمان للتحـوّل نحـو الطاقة النظيفة؛ فمن خلالها يتـم إيجاد مشروعات مُستدامة قائمة على تقنيات تحويلية ذات أثر طويل الأمد تُرسّخ مكانة سلطنة عُمان كمركز موثـوق إقليميًّا لحلـول الطاقـة المتجددة، وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي المنسجمة مع محـوري الاقتصاد والتنمية، والاسـتدامة البيئية في رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠»، بالإضافة إلى تحقيق قيمـة اقتصادية وبيئية مضافة تجمع بين الابتكار والاسـتثمار المسـؤول، بما يخدم المسـتهدفات الوطنيـة ويعزّز من تنافسـية الاستثمارات العُمانية عالميًا.

مناولة 34 مليون طن متري من البضائع في ميناء صحار خلال النصف الأول

مسقط- الرؤية

أعلن ميناء صحار والمنطقة الحرة أن إجمالي حجـم المناولة في الميناء بلـغ ٣٤ مليون طن متري مـن البضائع خلال النصـف الأول من هذا العـام، مُتأثِّرًا بالتحوُّلات الجيوسياسـية في المنطقـة مقارنة مع الـفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤، وذلك بالتوازي مع اسـتثمارات واسعة لميناء صحـار والمنطقـة الحـرة عبر تطوير المرافـق وتبنـي حلول رقميـة متقدمة تعزّز طاقتها التشغيلية.

وقـال الميناء في بيـان صحفـي، إن هـذه التطورات سـتُسرّع من وتيرة المناولة، وترفع من تنافسـية المنظومة المتكاملة على الساحة العالميـة. وأضاف أنه جرى الانتهاء من أعمال التجريـف في رصيف الغاز الطبيعي المسـال، بما يرفع من قدرات السـلطنة الاستراتيجية في تصديـر الطاقة ويتيح فرصًا تنموية واعدة في المستقبل القريب.

وقال إيميل هوخسـتيدن الرئيـس التنفيذي لميناء صحـار: "يعكـس هـذا الأداء جدوى ووضوح استراتيجيتنا في ميناء صحار والمنطقة الحرة وتقدمنا بخطوات واثقة في رحلتنا للنمو على المدى الطويـل. ومن خلال تطوير بنيتنا الأساسـية وبتني أحدث الابتكارات الرقمية، وتطويـر حلـول مسـتدامة للأعمال وتعزيز مرونـة سلاسـل الإمـداد، تواصـل المنظومة المتكاملة ترسـيخ موقعهـا كبوابة استراتيجية للتجـارة الدولية وتعظيـم جهودها ودورها المحوري في رؤية عُمان ونمو المنطقة بأكملها". وأضـاف: "حققنـا رقمًا قياسـيًا على صعيـد الاسـتثمارات خلال العـام الماضي ومـا يزال الزخم مسـتمر خلال العام الجاري؛ مما يعزز طموحنـا في مسـتقبل أكثر ازدهـارًا ونجاحًا على كافة الأصعدة. سـنتواصل جهودنا لرفع كفاءتنـا التشـغيلية ودعم النمـو الصناعي في عُمان وإضافـة قيمة مسـتدامة لأصحاب المصلحة بالتزامن مع التركيز التام على جذب استثمارات نوعية".

في ورشة عمل مشتركة بين البلدين

عُمان والبحرين تؤكدان أهمية تكامل الخبرات للنهوض بالكفاءات

- الدعوة على تعزيز التكامل الخليجي في مجالات العمل وتنمية الموارد البشرية
- تحديث التشريعات لمواكبة أنماط التشغيل الحديث

مسقط- الرؤية

اختتمـت فعاليـات ورشـة العمـل المشتركة بين سـلطنة عُمان ومملكـة البحريـن، والتي نظمتها وزارة العمل على مدى يومين، في إطار تعزيـز التعاون الثنائي في مجال العمل وتنمية المـوارد البشرية. وقد مثّل هـذا اليوم محطة مهمة لتبـادل الرؤى والأفكار، ورسـم ملامح أفـق أرحب من التعاون يسـتند إلى الخبرات المشتركة ويواكب تطورات سوق العمل.

وركـزت جلسـات اليـوم الثـاني على ملفات جوهرية، أبرزها السياسات الحديثة في العمل والتوظيـف، آليـات دعـم الابتـكار وريادة الأعمال، بالإضافة إلى تمكين الشباب والمرأة في سوق العمل. وقد أتاح النقاش فرصة للتعرف على تجارب عملية ناجحة في البحرين، وتبادل الأفـكار حول كيفية الاسـتفادة منها بما يعزز السياسات العُمانية ويضيف إليها قيمة مضافة؛ حيث قدم الدكتور محمد بن مصطفى النجار مدير عام التدريب بـوزارة العمل ورقة عمل ممنهجة عن مفاصل التدريب والتأهيل وعن منتجات وحـدات المهـارات القطاعية، وعن سياسـة وزارة العمل في خلـف فرص العمل، وقدم من الجانب البحريني سعادة نبراس بن محمـد طالب الرئيس التنفيـذي بهيئة تنظم سوق العمل ورقة مفصلة عن تجربة البحرين في قطاع العمـل وكيفية فرص العمل وخارطة طريق في كيفية إيجاد الفرص.

وقدمت هدى بنت حميد الشبلي رئيسة قسم الدراسـات ودعم السياسـات بـوزارة العمل عرضـا مرئيا خرجت بتوصيـات مهمة، دعت في مجملهـا إلى تعزيز دخول المـرأة العمانية في قطـاع الخـاص مـن خلال التركيز في بعض المهـن الجاذبـة، ومواءمة سياسـات وبرامج سـوق العمل النشـطة وتكييفها على أسـاس حجم المؤسسـات وموقعها الجغرافي، وإعادة هيكلة منظومة اسـتقدام القوى غير العمانية لتلبية الطلب الحقيقي للقوى في سوق العمل، وتعزيز المناهـج والبرامج التعليمية بالمهارات الفنية العملية والمهارات الشـخصية، والتركيز على الصناعات ذات القيمـة المضافة العالية، وأتمتة القطاعات كثيفة العمالة للاستغناء عن القوى العاملة محدودة المهارة، وتعزيز ودعم ريـادة الأعمال لتعزيز وتوسـيع قدرة القطاع الخاص، وتبني سياسـات تنويع الاسـتثمارات وتوزيعها في مختلف المحافظات.

وقـدّم صقر بن سـعيد الربيعـي مدير دائرة تحليل الطلبات وفـرص العمل بوزارة العمل، ورقـة عمل تناولـت بعمق موضـوع الفرص الوظيفيـة المتاحة في سـوق العمـل العُماني، حيـث قـام بتحليل منهجي لعـدد من المهن والوظائف التي تستحوذ على اهتمام الباحثين عـن عمـل، وتعـد ذات أولويـة في المرحلة الراهنـة. وركّـز الربيعي في ورقتـه على إبراز آليـات تصنيف الوظائف وفـق معايير مهنية محـددة، موضحاً كيف يمكـن لهذا التصنيف أن يسـهم في تنظيم سـوق العمل وتسـهيل عمليـة المواءمة بين قـدرات الكوادر الوطنية ومتطلبـات القطـاع الخـاص. كما تطـرق إلى اسـتعراض نسـب التعـمين في عـدد من القطاعات الحيوية، مبيناً التقدم الذي أُحرز في بعض المجالات، والتحديات التي ما تزال قائمة في مهـن أخـرى تتطلب مزيداً مـن التدريب والتأهيل لاستقطاب الكفاءات الوطنية.

واختُتـم اليـوم الثـاني مـن الورشـة، بجملة مـن التوصيات والأفـكار والرؤى، مـن بينها: تعزيـز آليات التعاون المؤسسي المسـتمر بين وزارتي العمـل في البلديـن، وتبـادل أفضـل الممارسات في تنظيم سـوق العمل والتدريب والتأهيل، والتركيز على برامج تمكين الشـباب والمرأة باعتبارها أولويـة استراتيجية، وتطوير خطط مشتركة لمواكبة التحـولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وأوصـت الورشـة بتعزيز التكامـل الخليجي في مجـالات العمـل وتنمية المـوارد البشرية، وتحديـث التشريعـات لتتواكب مـع أنماط التشـغيل الحديـث، وربط برامج التشـغيل والتدريـب ودعـم المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، وتطويـر البرامـج التدريبيـة المشتركـة، والتأكيـد على رفـد سـوق العمل بالكفـاءات المؤهلـة، ودعم ريـادة الأعمال والتركيز على التحول الرقمي والابتكار.

وشـكّلت أعمال الورشة منصة حوارية رفيعة، جمعت الرؤى المشتركة وتبادل الأفكار وتعزيز المبـادرات، في مشـهد يؤكد أن بناء الإنسـان هـو الهـدف الأسـمى، وأن التعـاون الثنائي يظـل الطريق الأمثل لتحقيـق تنمية مُتوازِنة ومُستدامة للبلدين الشقيقين.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢١ من ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٨٢

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

خالد السليماني

الطريقة اليابانية في التعامل مع الراتب: إذا راتبك ٨٠٠ ريال عُماني وعليك التزامات الإيجار أو قرض عقاري نفترض ٢٠٠ ريال يبقى من راتبك ٦٠٠ ريال وزعهن على أربعة أسابيع فكل أسبوع تصرف ١٥٠ ريالا عمانيا.

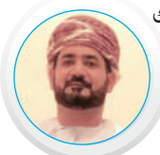

حمود الطوقي

المؤسف أنَّ بعض الأقلام العربية المتصهينة تصف المقاومة بالإرهاب وتفرح بالشهادة، بينما أحرار العالم يدينون العدوان. ورغم الدماء والدمار، فالنصر وعد الله لعباده، ووعده حق.

إسحاق الشرياني

كلما استمعتُ إلى قصص الأثرياء الذين فقدوا ثرواتهم، أو أولئك الذين سُرّحوا من وظائفهم فجأة، أتذكّر دائمًا المقولة الخالدة: "اخشوشنوا، فإنَّ النعم لا تدوم." فالحياة لا تُعطي أمانًا دائمًا، والاستعداد للتقلبات ليس تشاؤمًا... بل حكمة.

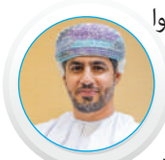

قمة عربية إسلامية استثنائية في الدوحة.. وترقب واسع لقرارات موحّدة ضد ممارسات الاحتلال

- آمال مُعلقة بالقمة للتحول من سياسات الإدانة إلى الإجراءات الفعلية لمعاقبة الاحتلال
- اجتماع تحضيري اليوم لوزراء الخارجية لإعداد مشروع بيان تناقشه القمة
- القمة تركز على إعادة صياغة الأولويات لمواجهة الممارسات الإسرائيلية
- توقعات بصياغة رد موحد وقرارات تضمن حماية الأمن القومي العربي

محللون: قرارات القمة ستكون استثنائية لأن الاحتلال لا يعترف بالخطوط الحمراء

الرؤية- غرفة الأخبار

تستضيف قطر القمة العربية الإسلامية، غدا الإثنين، وذلك عقب العدوان الإسرائيلي الغاشم على الدوحة يوم ٩ سبتمبر الجاري والذي استهدف فريق التفاوض في حماس بالدوحة، وأسفر عن استشهاد ٥ مرافقين للوفد وأحد أفراد الأمن القطريين، ونجاة قادة حماس من محاولة الاغتيال.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، إن القمة ستناقش مشروع بيان بشأن الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر، سيقدمه الاجتماع التحضيري للقمة، الذي يعقده وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية اليوم الأحد في الدوحة.

وأكد أن «انعقاد القمة العربية الإسلامية في هذا التوقيت له عدة معانٍ ودلالات، ويعكس التضامن العربي والإسلامي الواسع مع دولة قطر في مواجهة العدوان الإسرائيلي الجبان، الذي استهدف مقرات سكنية لعدد من قادة حركة حماس، ورفض هذه الدول القاطع لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل". وذكر مصدر دبلوماسي «للجزيرة نت» أن التوقعات تشير إلى مشاركة عربية وإسلامية واسعة في القمة، لافتاً إلى أنه ستتم صياغة رد موحد تجاه العدوان الإسرائيلي على قطر. وعقب العدوان السافر على الدوحة، ينتظر الشارع العربي أن تخرج هذه القمة الطارئة بقرارات تضمن حماية الأمن القومي العربي والتحول من سياسة الإدانة والاستنكار إلى الإجراءات الفعلية على أرض الواقع من خلال تجميد العلاقات مع الاحتلال وسحب السفراء ووقف أي شكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي.

ويرى محللون أن القمة تبرز أهميتها في كونها منصة لإعادة صياغة الأولويات العربية والإسلامية على ضوء التطورات الأخيرة، والانتقال من دائرة الإدانة والشعارات إلى خطوات عملية في مواجهة السياسات الإسرائيلية التوسعية، مضيفين أنها تمثل أيضا محطة لاختبار مدى قدرة العواصم العربية والإسلامية على صياغة موقف موحد يتكامل بين المسارات القانونية والسياسية والدبلوماسية.

ويتوقع عدد من المحللين أن تكون القمة المقبلة مغايرة تماما للقمم السابقة، موضحين: «الجميع بات يشعر بأنه في دائرة الاستهداف، وأن الكيان الإسرائيلي لا يعترف بأي خطوط حمراء، ولا يلتزم بمواثيق أو عهود، بل يمارس سياسات عدوانية بلا أي اعتبارات أخلاقية، فقد استهدف الوسيط، واعتدى على كل الأطراف دون استثناء، وأثبت أنه لا يحمل أي رغبة حقيقية في السلام أو الاستقرار بالمنطقة، ولذلك من المتوقع أن تكون القمة استثنائية».